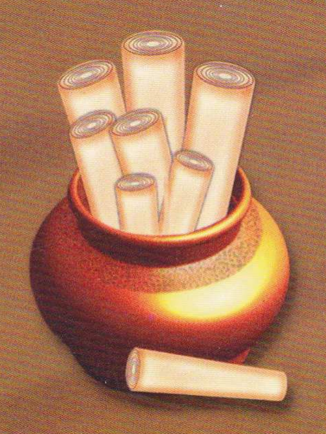


أبحاث في

الكلمة و الجملة

داود عبده

دكتوراه في علم اللغة





طبع بدعم من وزارة الثقافة





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أبحاث في الكلمة والجملة

أبحاث في الكلمة والجملة

د. داود عبده

الطبعة العربية الأولى: عمان ٢٠٠٨

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٦٦٤/ ٣/ ٢٠٠٨)

دار الكرمل للنشر والتوزيع

الرمز البريدي: ١١١٩٥ . ص.ب: ١٧٠٦٧

تلفاكس: ٥٦٨٩٦٨٤

عمان - الأردن

٤١٠,٧٢

عبده، داود

أبحاث في الكلمة والجملة/ داود عبده.

عمان: دار الكرمل، ٢٠٠٨ .

(١٣٤) ص.

ر. أ.: (٦٦٤/٣/٢٠٠٨).

الواصفات:/ اللغة العربية/ / الأبحاث/ / قواعد اللغة/

*أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

نشر بدعم من وزارة الثقافة



داود عبده

دكتوراه في علم اللغة

أبحاث في الكلمة والجملة







مقدّمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما نفدت طبعة كتابي أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣، رأيت أن أنشر بعض فصول ذلك الكتاب (الفصول التي تبحث في موضوعات تتعلق بالكلمة والجملة) بعد تعديلها، مع بحوث أخرى نشرت في مجلات متفرقة بعد ذلك، في كتاب مستقل عنوانه **أبحاث في الكلمة والجملة**.

الفصول التي أعيد نشرها في هذا الكتاب بعد تعديلها هي:

١- الفصل الأوّل: "الاسم الموصول" اسم هو أم أداة للتعريف؟

٢- الفصل الثاني: ضمائر متصلة أم علامات مطابقة؟

٣- الفصل الخامس: الحركات الأخيرة في الكلمة: هل هي للوصل؟

٤- الفصل السادس: حركات الإعراب وعلاقتها بالمعنى.

ويشمل هذا الكتاب علاوة على الفصول الأربعة السابقة أربعة بحوث أخرى:

١- الفصل الثالث: الأصل في الفعل سكون آخره، وهو صورة معدّلة لبحث ألقي في ندوة في جامعة الكويت عام ١٩٨٥ .

٢- الفصل الرابع: الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر، وهو بحث نشرته المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع، ١٩٨٣ . ثم نشرته بعد تعديله مجلة تكامل المعرفة (مجلة جمعية الفلسفة بالمغرب) في العدد التاسع، ١٩٨٤، وهو عدد خاص

باللسانيات.

٣- الفصل السابع: التقدير وظاهر اللفظ في الجملةالعربية، وهو بحث يجمع بعض ما ورد في فصل في كتابي **أبحاث في اللغة العربية** مع ما ود في بحث نشر في **الفكر العربي**، العدد ٨-٩، ١٩٧٩، وهو عدد خاص عنوانه "الألسنية: أحدث العلوم الإنسانية".

٤- الفصل الثامن: البنية العميقة في الجملة الفعلية في العربية: فعل- فاعل- مفعول أم فاعل - فعل - مفعول؟ وقد نشر هذا البحث في عدد خاص: اللغة والحضارة العربيتان، **الأبحاث**، الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٨٣.



الفصل الأوّل

"الاسم الموصول" اسم هو أم أداة للتعريف؟

لاحظ القدماء علاقة "الاسم الموصول" بأداة التعريف، ففي معرض تعداد أنواع "الـ" يقول ابن هشام: "الـ" على ثلاثة أوجه، أحدها أن تكون اسماً موصولاً بمعنى "الذي" وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ... "(١).

وقد اختلف حول "الـ" في مثل "قد أفلح المتقي ربه": "فالجمهور أنّها تكون اسماً موصولا بمعنى الذي وفروعه، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنّها موصول حرفي، وذهب الأخفش إلى أنّها حرف تعريف وليست موصولة، واستدلا بتخطي العامل لها وردا بعود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه، ورد الأول بأنّها لا تؤول بمصدر والثاني بدخولها على الفعل "(٢).

غير أنّ من الملاحظ أنّ اعتبار "الذي" وفروعها أسماء كان متفقاً عليه، فيما يبدو، فحين يعدد النحويون الأسماء فإنّهم يذكرون بينها "الموصولات" فقد جاء في الأشباه والنظائر: "قال في البسيط: المعارف سبعة أنواع: المضمرات والأعلام وأسماء الإشارة والموصولات وما عرّف باللام وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة والنكرة المتعرفة بقصد النداء ... "(٣) وورد في موضع آخر من الأشباه والنظائر: "قال ابن الدهان في الغرة: الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مظهر ومضمر ومبهم، والمبهمات هي أسماء الإشارة والموصولات "(٤).

ويخيل إليّ أنّ ما دعا إلى اعتبار "الذي" وفروعها أسماء أنّها - في نظر النحاة - تقع موقع الاسم، فهي تقع، مثلا، موقع المبتدأ في قولنا "الذي كان هنا صديقي"، وموقع المفعول به في قولنا "رأيتُ الذي ضرب أخاك" الخ. أقول "في نظر النحاة" لأنها في الواقع ليست (مع جملة "الصلة" التي تليها) سوى صفة لموصوف محذوف كما سأوضح بعد قليل.

غير أنّه لو صحّ اعتبار "الذي" في مثل هذه الجمل اسماً لصحّ اعتبار "ال" اسماً في مثل "الطويل صديقي" أو "رأيتُ الطويل"، إذ انّ علاقة "ال" بكلمة "طويل" في الجملتين الأخيرتين هي نفس علاقة "الذي" بعبارة "كان هنا" أو بعبارة "ضرب أخاك" في الجملتين الأولين كما سيتضح بعد قليل. والحق أنّ "الذي"، أو على الأصح "الذي" و "صلتها"، في جملة "الذي كان هنا صديقي" ليست مبتدأ، وإنّما "الذي" (و "صلتها") في الجملة السابقة صفة لمبتدأ محذوف تقديره "الشخص" (وهو "الشيء" في جملة "الذي كان هنا لي.")[٥]. وقس على ذلك الفاعل أو المفعول به إلخ. في مثل "هرب الذي ضرب أخاك." أو "رأيت الذي ضرب أخاك." إلخ.:

الشخص الذي كان هنا صديقي.

هرب الشخص الذي ضرب أخاك.

رأيت الشخص الذي ضرب أخاك. الخ.

وهذا ينطبق على الصفة المفردة، فالمبتدأ في جملة "الطويل صديقي." ليس "الطويل" بل كلمة "الشخص" المحذوفة، وليس "الطويل" سوى صفة للموصوف المحذوف. وكذلك الفاعل والمفعول به في مثل "هرب الطويل." و "رأيت الطويل." إلخ. فالصفة، سواء أكانت كلمة مفردة أم جملة، تظلّ صفة أينما وقعت.

والفرق بين "ال" و "الذي" في الأمثلة السابقة[٦] هو أنّ "ال" تعرّف الصفة حين تكون هذه الصفة كلمة مفردة و "الذي" تعرّف الصفة حين تكون جملة. وهذا يبدو جلياً إذا درسنا ظاهرة المطابقة في اللغة العربية:

في العربية، كما هو معلوم، تطابق الصفة الموصوف في عدد من الأمور، منها التعريف والتنكير، ومنها الجنس، أي التذكير والتأنيث، والعدد، أي الإفراد والتثنية والجمع، فيُقال، مثلا:

"الرجل المخلص محبوب." و "المرأة المخلصة محبوبة." و "الرجال المخلصون محبوبون" الخ. كما يُقال: "هذا رجل مخلص." و "هذه امرأة مخلصة". و "هؤلاء رجال مخلصون." الخ.

ويهمّنا من ظاهرة المطابقة هذه ما يتعلق منها بالتعريف والتنكير، فنحن نلاحظ أنّ أداة التعريف "ال" لا تتصل بالصفة إلا إذا كان الموصوف معرّفاً. فنحن نقول "الرجل الطويل" ولا نقول "رجل الطويل".[٧] وهذه الظاهرة اللغوية تنطبق أيضاً على الصفة حين تكون هذه الصفة جملة، مع فارق واحد هو أنّ أداة التعريف في تلك الحالة لا تكون "ال"، بل "الذي":

"رجل طويل" - "رجل طال غيابه"

"الرجل الطويل" - "الرجل الذي طال غيابه"

فأنت تستطيع أن ترى بوضوح من الأمثلة السابقة أنّ الجملة الصفة: "طال غيابه" تسبقها "الذي" حين يكون الموصوف معرفة وتتجرد منها حين يكون الموصوف نكرة، تماماً كالصفة المفردة "طويل" التي تسبقها "ال" حين يكون الموصوف معرفة وتتجرد منها حين يكون الموصوف نكرة. وكما لا يجوز أن نقول "رجلٌ الطويل"، كذلك لا يجوز أن نقول "رجلٌ الذي طال غيابه"[٨].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضوع ما ورد في **الأشباه والنظائر** مما يفهم منه أنّ "اسم الموصول" اعتبر اسماً نكرة تعرفه الصلة!:

"واللام في "الذي" و "التي" لتحسين اللفظ (كذا!) لا للتعريف، بدليل أنّ بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام، وإنّما تعرّف بالصلة لأنّ "الذي" توصل به إلى وصف المعارف بالجمل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات"[٩].

وهذا عكس الرأي الذي أبديته وهو أنّ "الصلة"، أي الجملة الصفة، نكرة يعرفها

"اسم الموصول". وكما أنّه من غير المقبول أن يُقال إنّ "الـ" في كلمة "الطويل" اسم نكرة تعرفه الصفة "طويل"، كذلك من غير المقبول أن يُقال إنّ "الذي" في عبارة "الذي طال غيابه" اسم نكرة تعرفه جملة "طال غيابه"، ففي كلا القولين عكس للحقائق اللغوية.

ويشبه ما جاء في **الأشباه والنظائر** ما أورده أبو البركات ابن الأنباري في **أسرار العربية**:

"إنْ قال قائل: لم سمي "الذي" و"التي" و"من" و"ما" و"أي" أسماء الصلات؟ قيل: لأنّها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها، لأنّها لم تفهم معانيها بأنفسها. ألا ترى أنّك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى تضم إلى شيء بعدها، كقولك: "الذي أبوه منطلق" أو "الذي انطلق أبوه" ... فإن قيل: فلم أدخلت "الذي" و"التي" في الكلام؟ قيل: توصلا إلى وصف المعارف بالجمل، لأنّهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات والجمل نحو "مررت برجل ذاهب" و"مررت برجل أبوه ذاهب، وذهب أبوه" وما أشبه ذلك، ولم يحسنوا أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة، وآثروا التسوية بينهما، جاءوا باسم ناقص لا يتم إلا بجملة، فجعلوه وصفاً للمعرفة توصلا إلى وصف المعارف بالجمل[١٠].

فابن الأنباري يعتبر "الاسم الموصول" هو الذي يصف المعرفة، وقد جيء بالجملة بعده لتوضحه وتبينه فيفهم معناه. وفي هذا القول قلب للأوضاع، وليس يشبهه إلا القول: إنّ الذي يصف "البيت" في "البيت الجميل واسع" ليس كلمة "جميل" بل أداة التعريف التي تسبقها، وأنّ "جميل" ليست سوى كلمة أتي بها لتوضيح معنى "الـ"!

وجاء في **الأشباه والنظائر** للسيوطي ج٢، ص ٤٠-٤١: "قال ابن يعيش أكثر النحويين سمى صلة الموصول "صلة" وسيبويه يسميها "حشواً"، أي أنّها ليست أصلا وإنّما هي زيادة يتم بها الاسم وتوضح معناه."

وكل هذا يشير بوضوح إلى أنّ معظم النحويين يعتبرون "صلة الموصول (الجملة الصفة)" شيئاً "زائداً" أو فرعاً يدور في فلك "الاسم الموصول" باعتباره الأصل.

غير أنّ هناك على ما يبدو مَن رأى غير هذا الرأي، فقد جاء في **شرح المفصل**: "... يقول بعضهم إنّ الموصول وحده لا موضع له من الإعراب، وإنّما يكون له موضع من الإعراب إذا تمّ بصلته" (١١). ولكن هذا الرأي طغى عليه الرأي الآخر. انظر إلى ابن يعيش يعترض على صاحب الرأي السابق بقوله: "والصواب عندي أنّ الإعراب للاسم الأول الموصول، ومجرى الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف فكما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بالصلة(١٢). غير أنّ النصّ الذي خرج حقا عن رأي عامة اللغويين كان لابن جني، فقد قال في **الخصائص** ج١ ، ص٣٢): "ومن ذلك أنّهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا النكرة ... أصلحوا اللفظ بإدخال "الذي" لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا مررت بزيد الذي قام أخوه، ونحوه." غير أنّ هذا الرأي الصائب لم يعره أحد انتباها.

وأما بالنسبة للعناصر اللغوية التي تتألف منها "الذي"، فلم يفت بعض القدماء أنّ العنصر الأول فيها هو "الـ" التعريف. فقد جاء في الإنصاف في معرض الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين حول ماهية "الذي":

"... وزادوا اللام الثانية مفتوحة من "الذي" على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى، لأنّ الألف واللام [أي أداة التعريف] لا تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين، كقولهم "الانْتصار" و"الانْكسار"، فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام الأولى لأنّها ساكنة والذال بعدها ساكنة، فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين" (١٣).

وهذا التفسير ليس صحيحاً في مجمله، ولكن ما يهمنا منه هو أنّ من القدماء من كان يرى أنّ "الألف واللام" في "الذي" هي نفسها الموجودة في "الانتظار" و"الانكسار"، أي أداة التعريف.

ومما يشير إلى أنّ "الـ" في "الذي" هي أداة التعريف أنّها، كـ "الـ" التعريف، لا يسبقها همزة عند الوصل: "والولد = وَلْوَلد"، "والذي = وَلّذي"، وأنّ الحركة القصيرة السابقة للام،

كما هو الحال في "الـ" التعريف، هي الفتحة حين ترد في مطلع العبارة (قارن: "اَلولد" و"اَلذي" بـ "اِذهب" و"اِبن" الخ.)، بينما هي الكسرة إذا سبقها كلمة ساكنة الآخِر، كأداة التعريف سواء بسواء: "رأتِ الولدَ"، "رأتِ الذي ...".

وأمّا الجزء الآخر من "الذي" فقد اختلف النحاة حوله[١٤]، وهو على الأرجح نفس العنصر الإشاري الموجود في "هذا"، ولعل الأصل: "الْذي"، بسكون اللام، وقد أصبحت في كثير من اللهجات "اللي".

ومن الجدير بالذكر أنّ "ذو" وردت في بعض اللهجات بمعنى "الذي" كما وردت "ذات" بمعنى "التي". فقد جاء في الهمع: "... و"ذو" في لغة طيء لا يستعملها موصولاً غيرهم وهي مبنية على الواو، وقد تعرب. قال:

فإنّ الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت.

وقال: فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا.

وروي "من ذي" بالإعراب. و"ذات" عندهم أيضاً، وهي خاصة بالمؤنث، مبنية على الضم، حكي: بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بها ..."[١٥].

كما أنّ "ذا" وردت أيضاً بمعنى "الذي"، فقد جاء في شعر الأعشى:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها

وترد "ذا" كما هو معروف، بمعنى "الذي" بعد "ما" الاستفهامية كما في "ماذا أصابك؟".

وقد وردت "الـ" بمعنى "الذي" في:

ما أنت بالحكم التُرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وفي:

مـن القــوم الــرّســول الله مـنهـم		لهـم دانـت رقــاب بـنـي معـــدّ

وقـد سبق أن ذكـرت أنّ هنـاك من اعتبر "ال" في أسماء الفـاعلين والمفعـولين بمعنـى "الذي". واعتبر الكوفيون "ال" في كلمة "الآن" "اسماً موصولاً" و "آن" فعلا ماضياً، فيكون معناها "الذي آن"(١٦).

ومن المعروف أنّ بعض اللهجات المعاصرة تستعمل "ال" و "اللي" دون تمييز في المعنى مع اسم الفاعل واسم المفعول، فيقال "الطالع والنازل" كما يُقال "اللي طالع واللي نازل"، كما أنّ "اللي" تلزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، تماماً كـ "ال" التعريف.

وكون "الذي" في الفصحى تتألف (تاريخياً) من أكثر من عنصر، أو أنّها تطابق الموصوف في الجنس والعدد، لا يغير من حقيقة أمرها شيئاً من الناحية الوظيفية، فهي أداة تعريف للجملة، ويجب أن تعتبر كلمة واحدة بدليل أنّها تختفي كاملة في حال التنكير كما تظهر كاملة في حال التعريف: "رأيت الرجل الذي ضرب أخاك"، "رأيت رجلا ضرب أخاك". ولا يجوز في الجملة الأخيرة "رأيت رجلا ذي ضرب أخاك"، بسقوط "ال" وحدها من "الذي".

أما الضمير الذي يُسمى بـ "العائد" وإصرار النحاة على تقديره حين لا يظهر في الجملة، فيتضح أمره حين نعتبر "الذي" و "صلتها" صفة. فمن المعروف أنّك حين تصف شخصاً أو شيئاً فإنّك تصفه بأمر يتعلق به، فلا يمكن أن تقول، مثلاً، "جاء الرجل الذي طار العصفور" أو "جاء الرجل الذي غرقت السفينة"! ولذا فمن الطبيعي أن يرد ذكر الموصوف في الجملة الصفة لأنّ المقصود إضافة بعض المعلومات عن هذا الموصوف. فجملة مثل "جاء الرجل الذي ضرب أخاك." تتألف، في الواقع، من جملتين: الجملة الأساسية "جاء الرجل." والجملة الصفة "ضرب الرجل أخاك.". وكذلك تتألف جملة "جاء الرجل الذي ضربه

أخوك." من الجملة الأساسية "جاء الرجل." والجملة الصفة "ضرب أخوك الرجل.". وجملة "جاء الرجل الذي جدع أخوك أنفه." تتألف من الجملة الأساسية "جاء الرجل." ومن الجملة الصفة "جدع أخوك أنف الرجل." الخ. و "الضمير العائد" في الجمل السابقة ليس إلا الضمير الذي يحل محل كلمة "الرجل" الثانية في تلك الجمل. ومن المعروف أنّ وظيفة الضمير الأساسية في اللغة هي أن يحلّ محل الاسم تجنباً للتكرار، فبدلا من "جاء الرجل والرجل الآن في بيت الرجل." يُقال "جاء الرجل وهو الآن في بيته."، وبدلا من "جاء الرجل وقد أعطيت الرجل الكتاب." يُقال "جاء الرجل وقد أعطيته الكتاب". وهكذا في "الجملة الموصولية": بدلا من "جاء الرجل الذي أعطيت الرجل الكتاب." يُقال "جاء الرجل الذي أعطيته الكتاب".

ويجدر بي أن أذكِّر بهذا الصدد أنّ "الضمير العائد" يحذف إذا كان منفصلا. فكما لا يُقال "جاء الرجل وذهب هو إلى البيت." كذلك لا يُقال "جاء الرجل الذي ذهب هو إلى البيت." أو "جاء الرجل الذي هو ذهب إلى البيت.".

وبهذا يتضح أنّ إصرار النحاة على وجود "ضمير عائد" في جملة "الصلة" له ما يبرره. كما يتضح أيضاً أنّ هذا "الضمير العائد" ليس وقفاً على "الصلة"، إذ ليس هناك فرق بين الضمير "هُ"، مثلا، في جملة "جاء الرجل الذي أعطيته الكتاب" وفي جملة "جاء الرجل وقد أعطيته الكتاب".

الحواشي:

١- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص ٤٩ .

٢- جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، ج١، ص٨٤ .

٣- جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٢، ص ٣٦ .

٤- المصدر السابق، ص ٣٧ .

٥- حين نقول: "الطويل مدرِّس" أو "الذي وصل مدرِّس" فالتقدير "الشخص الطويل" و "الشخص الذي وصل".

٦ - وبقية "الموصولات" التي تبدأ بـ "الـ": "التي"، "الذين" الخ.

٧ - من الطريف أنّ بعض اللهجات اللبنانية تحذف أداة التعريف في الاسم المعرفة وتبقيها في الصفة فتصبحان وكأنّهما مضاف ومضاف إليه: "جبل الأخضر"، "ضفة الغربية".

٨ - نعلّم أبناءنا في المدارس أن يُعربوا "الذي" نعتا في مثل "الرجل الذي وصل أمس صديقي". والمعروف أنّ النعت يمكن أن يصف المعرفة كما يمكن أن يصف النكرة. فإذا قلت "الرجل الطويل" تستطيع تنكيرها، فتقول "رجل طويل". ولكن كيف ننكر "الذي" في "الرجل الذي ..."؟ ثم إنّ الصفة قد تقع خبراً. فهل بإمكاننا أن نستعمل "الذي" خبراً؟

٩ - جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١، ص ٣٦.

١٠ - أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، **أسرار العربية**، ص ٣٧٩-٣٨٠.

١١ - ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١٣٩.

١٢ - المصدر السابق، نفس الصفحة.

١٣ - ابن الأنباري، **الإنصاف**، ج٢، ص ٦٧٠-٦٧١.

١٤ - المرجع السابق، ص ٦٦٩-٦٧٥.

١٥ - جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٨٣-٨٤.

١٦ - أبو البركات ابن الأنباري، **الإنصاف**، المسألة ٧١.

الفصل الثاني

ضمائر متصلة أم علامات مطابقة؟

يعتبر معظم النحاة الواو في مثل "الرجال ذهبوا" ضميراً متصلاً ويعربونها فاعلا. وكذلك الألف في "ذهبا" في جملة "الرجلان ذهبا"، والنون في "ذهبن" في جملة "النساء ذهبن". فهل الواو والألف والنون في الأفعال السابقة ضمائر لا تختلف عن "هم" و "هما" و "هن" إلا من ناحية الاتصال؟

من الواضح أنّ الواو في "ذهبوا" أو الألف في "ذهبا" أو النون في "ذهبن" لا تختلف عن التاء في "ذهبَتْ"، وبالتالي وجب أن يعتبر النحاة هذه التاء ضميراً متصلاً ويعربوها فاعلا، لكي تكون قواعدهم مطّردة غير متناقضة. غير أنّهم لم يفعلوا، بل اعتبروها علامة للتأنيث وقالوا إنّ الفاعل ضمير مستتر تقديره "هي". أفأصاب النحاة حين اعتبروا التاء علامة للتأنيث، ولم يعتبروها ضميرا متصلا فاعلا، أم أصابوا حين اعتبروا واو الجماعة وألف المثنى ونون النسوة ضمائر فاعلين، ولم يعتبروها علامات للجمع والتثنية؟

قبل أن أحاول الإجابة عن هذا السؤال سأتعرض للسبب الذي دفع النحاة إلى هذا التناقض في تحليلهم اللغوي. في رأيي أن النحاة وقعوا أسرى قواعد وضعوها. من هذه القواعد أنّ الفاعل – في رأي الغالبية العظمى منهم – يلي الفعل ولا يجوز أن يسبقه[1]. فكلمة "الرجال" في جملة "الرجال ذهبوا" ليست فاعلا، في نظرهم، لأنها مبتدأ، وبالتالي لم يكن بد من البحث عن فاعل يقع بعد الفعل[2]. وقد حلوا هذا الإشكال في مثل "الولد ذهب" و "البنت ذهبت" باعتبار الفاعل ضميراً مستتراً تقديره "هو" و "هي" على التوالي، واعتبار التاء في "ذهبت" علامة للتأنيث. وكان الانسجام في المنهج يتطلب منهم أن يعتبروا الفاعلين في مثل "الرجال ذهبوا" و "الرجلان ذهبا" و "النساء ذهبن" ضمائر مستترة تقديرها "هم"

و "هما" و "هن" على التوالي، ويعتبروا الواو والألف والنون علامات للجمع والتثنية. ولكنهم لم يفعلوا هذا لأنهم لاحظوا أن هذه العلامات لا تكون موجودة حين يسبق الفعل الفاعل، حيث يُقال "ذهب الرجال" و "ذهب الرجلان" الخ. ولم يبق بالتالي إلاّ أن يعتبروا هذه العلامات، حين تظهر، فاعلين.

غير أنّ النحاة واجهوا مشكلة تفسير وجود واو الجماعة وألف التثنية ونون النسوة قبل الفاعل في ما سمي بـ "لغة أكلوني البراغيث"، وهي لهجة بعض القبائل العربية كطيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب. ولم يكن بإمكانهم الطعن في فصاحتها لأنها سمعت من فصحاء العرب ووردت في القرآن الكريم والحديث والشعر(٣):

"**وأسرّوا** النجوى الذين ظلموا" (الأنبياء:٣).

"ثم **عموا وصموا** كثير منهم" (المائدة:٧١).

"**يتعاقبون** فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" (حديث شريف).

"**رأين** الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر"

"تولّى قتال المارقين بسيفه وقد **أسلماه** معبد وحميم"

"**يلومونني** في اشتراء النخيل أهلي فكلهمو يعذل"

لم يكن أمامهم في مثل هذه الحالة خيار، فاعتبروا واو الجماعة وألف المثنى ونون النسوة في مثل الأمثلة السابقة علامات للجمع والتثنية، واعتبروا الاسم فاعلا.

ونعود إلى مصدر هذه الفوضى كلها، وهي القاعدة التي توجب أن يرد الفاعل بعد الفعل. هل هناك مبرر لغوي يوجب ورود الفاعل بعد الفعل؟ الجواب: لا. ففي معظم اللغات يقع الفاعل قبل الفعل. ففي الإنجليزية يُقال "The man came" و "He came"، ولا يخطر ببال لغوي أنّ الفاعل ضمير مستتر. وفي الفرنسية يُقال: "vous parlez" و "nous parlons" فيظهر

في آخر الفعلين علامتا مطابقة هما "ez" و "ons" فلا يفكر لغوي أو غير لغوي في أنّهما الفاعلان دون الضميرين اللذين سبقا الفعلين. ومثل هذا يمكن أن يُقال عن لغات كثيرة أخرى. وكثيراً ما نسمع الاعتراض المألوف: "اللغة العربية لها طبيعتها الخاصة، وما ينطبق على لغات أخرى لا ينطبق عليها". إنّ مثل هذا الاعتراض غير وارد على الإطلاق، فليس هناك من ينكر أنّ لكل لغة خصائصها. غير أنّ جملة مثل "الرجل ضرب الولد" لو قيلت بأية لغة في العالم لما كان الفاعل فيها غير "الرجل" لأنّه هو الضارب.

ولم يكن النحاة ليصروا على أنّ الفاعل يلي الفعل لو كانت المطابقة بين الفعل والفاعل موجودة دائماً سواء أورد الفعل قبل الفاعل أم الفاعل قبل الفعل كما هو الحال في اللهجات العربية المعاصرة: "الرجال وصلوا، وصلوا الرجال"، أو كانت المطابقة مفقودة كما في الفعل الماضي في الإنجليزية، مثلا: "she said, he said, they said". ولكن وجود هذه المطابقة بشكل جزئي هو الذي جرّهم إلى الاستنتاجات الخاطئة التي استنتجوها. ولئلا يظن القارئ أنّ النحاة أجمعوا على رأي واحد بهذا الشأن فإنّي سأسارع إلى القول إنّ منهم من اعتبر "الضمائر المتصلة" علامات، فقد جاء في همع الهوامع(٤): "وقيل الأربعة: النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في "قامت" لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني. ووافقه الأخفش في الياء. وشبهة المازني أنّ المضمر لما استكن في "فَعَلَ" و "فَعَلَتْ" استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في "فَعَلَتْ" للفرق".

وجاء في **الرد على النحاة**(٥):

"... والثاني أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع، كما قيل "أكلوني البراغيث"، جعلهما بعض العرب مع التقديم والتأخير، وجعلهما أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل، إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي، ولم تلزم مع التقديم".

ومن اللغويين المعاصرين من اعتبرها أيضاً علامات، فإبراهيم السامرائي، مثلا، يقول(٦):

"إنّ تـاء التـأنيث التي تلحق الفعل لا تختلف كثيراً عن الـواو في قـولنـا: "الـرجـال حضروا"، وعن الألف في قولنا: "الولدان حضرا"، وعن النون في قولنا: "النسوة حضرن" فهي إشارات تدل على أنّ المسند إليه جمع مذكر أو مثنى أو جمع مؤنث، ولا يمكن أن تكون فاعلين للفعل "حضر"، فالفاعل في كل جملة هو المسند إليه المتقدم". ولا أدري لماذا أضاف إبراهيم السامرائي كلمة "كثيراً" بعد "لا تختلف"، وكأنّها تختلف قليلا!

خلاصة القول إنّهَ ليس من المقبول أن يكون هناك فاعلان في جملة مثل "الرجل ذهب": "الرجل"، كما هو واضح من معنى الجملة، وفاعل آخر ابتدعه النحاة هو "الضمير المستتر"، وأن يكون هناك فاعلان في جملة مثل "الرجال ذهبوا" أو "هم ذهبوا": "الرجال" و "هم"، كما هو مفهوم من المعنى، والواو التي ليست إلا مظهراً من مظاهر المطابقة في العربية.

ولستُ أعني أن ليس هناك تقدير في اللغة العربية وفي اللغات بعامة، ففي "ذهب"، مثلا، لا بدّ من تقدير الفاعل "هو"، ولكن ليس هناك داعٍ لمثل هذا التقدير حين يكون الفاعل غير محذوف في الجملة، كما هو الحال في "الرجل ذَهب" أو "هو ذهب". وكون الفاعل "مبتدأ"، أي ابتدئ به الكلام لا ينفي عنه صفة الفاعلية. وجدير بالذكر أنّ هذا رأي الكوفيين.

هناك حالات يجوز فيها حذف الضمير (وبالتالي "تقديره") لأنّ في الفعل من علامات المطابقة ما يدل عليه، والمتكلم يميل بطبعه إلى الإيجاز. فنحن نستطيع أن نحذف "هي" من جملة "هي ذهبت"، و"هم" من جملة "هم ذهبوا"، لأنّ في الفعل "ذَهَبَتْ" وفي الفعل "ذهبوا" ما يشير إلى الضمير، وبالتالي يجعل حذفه ممكناً. ولكننا لا نستطيع أن نحذف "هي" في جملة "هي في البيت"، لأننا لو حذفنا هذا الضمير لما بقي في الجملة ما يدل على المتحدَّث عنه أهو "هي" أم "هم" أم "هنّ" الخ. ولهذا فإنّ حذف الضمير غير جائز هنا. كما أنّه غير جائز في اللغات التي ليس فيها مطابقة بين الفعل والفاعل (أي ليس فيها علامات تشير إلى جنس الضمير وعدده). ففي الإنجليزية، مثلاً، لا يمكن حذف "he" في جملة "He said"، لأنّ الفعل "said" يخلو مما يشير إلى الفاعل، فهو يستعمل مع "he" كما

يستعمل مع "she" و "they" الخ.

إنّ ظاهرة المطابقة في اللغات لا تسهم شيئاً في تأدية المعنى وعدم اطّرادها لا تفسير له. في جملة "أولئك الأولاد الصغار الذين كانوا هنا ذهبوا" نلاحظ أنّ هناك مطابقة في الصفة واسم الموصول والفعل واسم الإشارة، وكان من الممكن أن تأتي جميعاً بالصيغة المستعملة مع المفرد. فما دامت كلمة "أولاد" دالة على جمع مذكر فإنّ الجملة ستفهم على أنّها حديث عن جماعة من الذكور. ولو كانت المطابقة ضرورية لوجب أن تكون موجودة في جميع اللغات، وهي ليست كذلك، وأن تكون تامّة حيث توجد، ولكنها ليست كذلك. فاسما الإشارة "هؤلاء" و "أولئك" يستعملان مع جمع المذكر وجمع المؤنث على السواء، والمطابقة في الفعل ليست تامة إلا مع الغائب. أما في المتكلم، مثلاً، فليس هناك مطابقة في التذكير والتأنيث ولا في التثنية والجمع، فيُقال "ذَهَبْتُ"، سواء أكان الفاعل مذكراً أم مؤنثاً، ويُقال "ذهبنا" دون تمييز بين المذكر والمؤنث أو المثنى والجمع. وفي اللغة العربية ليس هناك مطابقة في "الـ" التعريف بينما توجد مطابقة في "اسم الموصول"، وهو ليس إلا أداة للتعريف من الناحية اللغوية(٧). وفي الفرنسية، على عكس العربية، هناك مطابقة (جزئية) في أداة التعريف تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وجمعاً، بينما يخلو "اسم الموصول" من مثل هذه المطابقة. فأداة التعريف "le" تستعمل مع المذكر المفرد، و "la" مع المؤنث المفرد و "les" مع الجمع، تذكيراً وتأنيثاً:

Le livre; **la** porte; **les** livres; **les** portes.

وليست الفرنسية وحدها التي تتغير فيها أداة التعريف تبعاً للجنس والعدد، فهذه المطابقة موجودة في لغات أخرى. وهي أتمّ في الإسبانية، حيث يوجد فرق في أداة التعريف بين المذكر المفرد والمؤنث المفرد وبين جمع المذكر وجمع المؤنث:

El alumno; **la** alumna; **los** alumnus; **las** alumnas.

فالمطابقة، إذاً، ظاهرة لغوية ليست مقتصرة على العربية، ووجود علامات للتأنيث والتثنية والجمع ليس أمراً غريباً، وليس هناك ما يدعو لتفسيرها على غير حقيقتها. وجدير بالذكر أنّ مثل هذه العلامات موجودة أيضاً في بداية الفعل المضارع: "يذهب"، "تذهب"،

"أذهب"، "نذهب" الخ.، فليست "أحرف المضارعة" إلا من مظاهر المطابقة. ولستُ هنا بصدد تحديد السوابق واللواحق في الأفعال، فلربما كانت، من حيث أصلها التاريخي، ضمائر، ولكنها في هذه المرحلة اللغوية ليست إلا علامات دالة على الجنس والشخص والعدد.

أمّا كون المطابقة غير تامة حين يسبق الفعل الفاعل فلا غرابة فيه أيضاً، ففي العربية أمثلة أخرى تكون المطابقة فيها أتمّ إذا كان الاسم متقدماً:

نقول: "الرجل الأول" و"المرأة الأولى"، ولكننا نقول: "أول رجل" و"أول امرأة".

ونقول: "البلد الأكبر" و"المدينة الكبرى"، ولكننا نقول: "أكبر بلد" و"أكبر مدينة".

ونقول: "السماء أمطرت"، ولا يجوز "السماء أمطر"، ولكننا نستطيع أن نقول: "أمطر السماء"[٨].

ومما يشير إلى أنّ هذه السوابق واللواحق في الأفعال مجرد علامات للمطابقة أننا نجد مقابلا لها في الأسماء والصفات، فيُقال "كاتبة"[٩] كما يُقال "كتبتْ"، ويُقال "كاتبان" كما يُقال "يكتبان". وألف الاثنين وواو الجماعة في "كتبا" و"كتبوا" و"يكتبان" و"يكتبون" لا تختلفان عن ألف الاثنين وواو الجماعة في اسميْ الفاعلين "كاتبان" و"كاتبون":

"كتبا المقال" - "كاتبا المقال"

"كتبوا المقال" - "كاتبو المقال"

ويلحقهما النون في الفعل كما يلحقهما في الاسم:

"يكتبان" - "كاتبان"

"يكتبون" - "كاتبون"

وإذا كانت الألف علامة للتثنية في "كاتبان" والواو علامة للجمع في "كاتبون" فلم لا تكونان كذلك في "يكتبان" و"يكتبون"[١٠]؟

وقد لاحظ عبد الرحمن أيوب[11] أنّ ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة لا تدلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب، فكيف تكون ضمائر؟ فالضمير، كما هو معلوم، يدل على ذلك. فلا يصح أن نستعمل "هم" إلا مع الغائب ولا "أنتم" إلا مع المخاطب. ولكننا نقول "هم يلعبون" و "أنتم تلعبون".

من كل ما سبق نستنتج أنّ ما سمّاه بعض النحاة ضميراً متصلا وأعربوه فاعلاً ليس إلا مظهراً من مظاهر المطابقة في اللغة، وأنّ الفاعل هو الاسم أو الضمير حيث يظهر أحد هذين، كما في "الرجال ذهبوا" أو "هم ذهبوا" أو "ذهب الرجال". أما في مثل "ذهبوا" و "ذهبن" و "ذهبا"، حيث لا يوجد اسم أو ضمير، فالفاعل ضمير حذف لوجود **علامة مطابقة تدلّ عليه فهو "هم" في مثل ذهبوا، و "هن" في مثل ذهبن، و "هما" في مثل ذهبا، تماما كما أنّ الفاعل هو "هي" في مثل ذهبت.**

الحواشي:

١- لقد رفض بعض النحاة هذه القاعدة، فالكوفيون يجوّزون تقديم الفاعل على الفعل. انظر: جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ١٥٩ .

٢- يعلق ابن مضاء القرطبي في كتابه **الرد على النحاة**، ص ١٠٣، على هذا بقوله: "فإن قيل: فما تقول في مثل "زيد قام" إذا قالوا إنّ في "قام" ضميراً فاعلاً؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلاّ قول النحويين: الفاعل لا يتقدم، ولا بد للفعل من فاعل".

٣- انظر: عبده الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص١٨٧؛ وجلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص ١٨-١٩؛ وشرح ابن عقيل على **ألفية ابن مالك**، ج١، ص ٢٦٩-٢٧٠ .

٤- جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢١، ص ٥٧ .

٥- ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، ص ١٠٤ .

٦- إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ص ٢١٨ .

٧- انظر الفصل الأول ("الاسم الموصول: اسم هو أم أداة للتعريف؟") في هذا الكتاب. ومن

المعروف أنّ اللهجات المعاصرة تستعمل "اللي"، أو كلمة مشابهة لها، مع المفرد والمثنى والجمع تذكيراً وتأنيثاً، وبالتالي يخلو "الاسم الموصول" فيها من علامات المطابقة.

٨- انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٨ .

٩- رغم أنّ هذه التاء تُقرأ عند الوقف وكأنّها هاء، إلاّ أنّها في الواقع تاء، كما يُلاحظ في الإضافة، وهي علامة للتأنيث كتاء "كتبتْ".

١٠- أتفقُ في هذا الرأي مع إبراهيم السامرائي، حيث يقول في كتابه الفعل زمانه وأبنيته (ص٢١٨):
"كما أن الواو ليست فاعلا في "مسلمون" كذلك ليست فاعلاً في "يفعلون".

١١- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص٧٣ .

الفصل الثالث

الأصل في الفعل سكون آخره

يُستنتَج من كتب النحو قديماً وحديثاً أن الأصل في الفعل الماضي أن ينتهي بفتحة، فهذه هي حركة آخره إذا لم يتصل به شيء، وأن الأصل في الفعل المضارع أن ينتهي بضمة، فهذه هي حركة آخره إذا لم يتصل به شيء ولم يسبقه ناصب أو جازم.

وسأحاول في هذه المقالة أن أبيِّن أن الأصل في الفعلين الماضي والمضارع السكون، أي عدم وجود أي حركة في آخرهما. أما فعل الأمر فلا خلاف في أنه ساكن الآخر (مبني على السكون) إذا لم يتصل به شيء، فهو مشتق من الفعل المضارع المجزوم[١]. فالرأي الذي أقدّمه هنا هو أن الأصل في جميع الأفعال سكون الآخر، أي أن أفعالاً مثل كتبْتُ وكتبْتم وكتبْنَ ويكتبْنَ جاءت على أصلها، وبالتالي لا حاجة للقول إنها مبنية لأنها اتصلت بتاء الفاعل أو بنون النسوة الخ.

ولكي تتضح صحة هذا الرأي لا بدّ من تفسير اللواحق التي تتصل بالفعلين الماضي والمضارع. وسأبدأ بالفعل الماضي:

يتصل بالفعل الماضي نوعان من اللواحق suffixes: لواحق تدل على الفاعل، مثل التاء في "كتبْتُ" و"كتبْتَ" و"كتبْتِ"، وتاء التأنيث في "كتبَتْ" وألف الاثنين في "كتبا" وواو الجماعة في "كتبوا" ونون النسوة في "كتبْنَ"، وأخرى تدل على المفعول، مثل الهاء في "أعْلمَه" و"نا" في "أعْلمَنا" و"ني" في "أعْلمَني" الخ. وقد اعتبر النحاة النوع الأول ضمائر رفع والنوع الثاني ضمائر نصب. ولا أختلف مع النحاة في أن النوع الثاني ضمائر، ولكنني أرى - كما رأى بعض القدماء - أن النوع الأول ليس سوى علامات مطابقة (انظر الفصل الرابع في هذا الكتاب: "ضمائر متصلة أم علامات مطابقة؟"). فواو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة الخ لا تختلف عن تاء التأنيث التي اتفق القدماء على أنها مجرد علامة تدل على المؤنث، ولا تختلف -

من حيث وظيفتها - عن السوابق التي تقع في أول المضارع (أحرف المضارعة)، وبالتالي لا يجوز اعتبارها فاعلين[٢]. فكما لا يجوز اعتبار "أ" في "أكتبُ" و"ن" في "نكتبُ" و"ت" في "تكتبُ" ضمائر (بصرف النظر عن أصلها التاريخي)، فكذلك لا يجوز اعتبار ما يقابلها في الماضي ("تُ" في "كتبْتُ" و"نا" في كتبْنا" و"تَ" في "كتبْتَ") ضمائر. وما قيل عن اللواحق السابقة ينطبق أيضاً على الفتحة في مثل "كتبَ" فهي علامة مطابقة تدلّ على الفاعل (المفرد المذكر الغائب) وليست جزءاً من الفعل كما يرى معظم القدماء.

وحين نجرّد الفعل الماضي من علامات المطابقة هذه (اللواحق التي تدل على الفاعل) يتضح أن الفعل ذاته لا ينتهي بحركة. وسأكتب الأمثلة التالية كتابة صوتية لتوضيح ما ذكرته مضيفاً علامة الجمع (+) بين الفعل واللاحقة:

(أنا)كتبْتُ: ك َ ت َ ب + ت ُ

(نحن) كتبْنا: ك َ ت َ ب + ن َ َ (نا)

(هو)كتب: ك َ ت َ ب + َ

(هما)كتبا: ك َ ت َ ب + َ َ (= ا)

(هم) كتبوا: ك َ ت َ ب + ُ ُ (ُ و)

(هي) كتبت: ك َ ت َ ب + َ ت

(هما) كتبتا: ك َ ت َ ب + َ ت + َ َ

(هنّ) كتبْن: ك َ ت َ ب + ن َ

من هذه الأمثلة نرى أنّ:

١ - الفعل "كتب" ينتهي بالباء، وكل ما يليها لواحق تدل على الفاعلين.

٢- العلامة التي تدل على المذكر المفرد الغائب هي فتحة.

٣- العلامة التي تدل على المذكر المثنى الغائب هي ألف (وليست فتحة وألف).(٣)

٤- العلامة التي تدل على المؤنث المفرد الغائب هي فتحة وتاء، وليست تاء فقط كما توحي عبارة "تاء التأنيث".(٤)

٥- العلامة التي تدل على جمع المذكر الغائب هي واو مسبوقة بضمة (تصبحان ضمة طويلة بقاعدة صوتية)، وليست واوا فقط كما توحي عبارة "واو الجماعة".(٥)

٦- العلامة التي تدلّ على المؤنث المثنى الغائب تتألف من علامتين: علامة المؤنث المفرد الغائب (-َت) وعلامة المثنى (-َ-).

ولكن لماذا اعتبر القدماء الفتحة في نهاية الفعل الماضي جزءاً من الكلمة ولم يعتبروها لاحقة؟ لعلّ أهمّ الأسباب هو أن الفتحة في نظام الكتابة العربية ليست حرفًا كالتاء أو الألف أو الواو. ولكنْ هناك سبب آخر مهم - فيما أرى - هو أن المطابقة بين الفعل والاسم في اللغة العربية ليست مطّردة، فهي مطابقة تامة إذا وقع الفعل بعد الاسم: يطابقه في الجنس (التذكير والتأنيث) كما يطابقه في العدد (الإفراد والتثنية والجمع):

- المعلم سافر، المعلمان سافرا، المعلمون سافروا.
- المعلمة سافرت، المعلمتان سافرتا، المعلمات سافرن.

ولكنها مطابقة جزئية إذا وقع الفعل قبل الاسم يطابقه في الجنس فقط(٦):

- سافرَ المعلم، سافرَ المعلمان، سافرَ المعلمون،
- سافرت المعلمة، سافرت المعلمتان، سافرت المعلمات.

لاحظ القدماء أنّ الفعل الماضي ينتهي بفتحة سواء أكان الاسم الذي بعده مفرداً أم مثنى أم جمعاً، ولهذا لم يعتبروها علامة مطابقة. وكان الأَوْلى أن يعتبروها علامة التذكير، كما

اعتبروا التاء في نهاية الفعل الماضي علامة التأنيث.

قد يبدو أن الفرق بين اعتبار الفتحة جزءاً من الفعل الماضي واعتبارها لاحقة مسألة شكلية ليس لها قيمة. ولكنّ الخلاف حول هذه الفتحة في الواقع مسألة هامة على مستويين:

الأول: المستوى العلمي، باعتبارها ظاهرة لغوية لا بدّ من تفسيرها - كتفسير غيرها من الظواهر اللغوية - تفسيراً علمياً صحيحاً.

والثاني: المستوى التعليمي، وبخاصة تدريس العربية للناطقين بغيرها.

وسأحاول أن أبيّن أن اعتبار الفتحة لاحقة (علامة مطابقة) هو الرأي الصحيح على المستوى الأول، والحلّ الأفضل على المستوى الثاني (لأنه يؤدي إلى تسهيل تدريس تصريف الفعل مع اللواحق المختلفة).

سكون آخر الفعل من الناحية العلمية:

كان اللغويون القدماء حريصين على تفسير الظواهر اللغوية، ولا يكتفون بوصفها. وقد حاول بعضهم تفسير عدم ظهور الفتحة في الحالات التي اعتبر فيها الفعل مبنياً على السكون، انطلاقاً من أنّ الفتحة جزء من الفعل أمر مسلّم به. ويتلخص هذا التفسير في أن نظام العربية الصوتي لا يسمح بتوالي أربعة "أحرف متحركة"، أو أربع حركات متواليات، في كلمة واحدة، فقد قال قطرب في حديثه عن الإعراب إن العرب "... جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة ...". (الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٧٠-٧١).(٧)

إن هذا التفسير لا يقوم على أسس علمية صحيحة، فالفتحة لا تحذف عند إضافة اللواحق في مثل "ضَرَبَكَ" و "ضَرَبَهُما" حيث يوجد في الأولى أربع حركات متواليات وفي الثانية خمس حركات متواليات (الألف فتحة طويلة). وقد لاحظ بعض القدماء هذا وبرروه

بأن ضمير المفعول ليس جزءاً من الكلمة بخلاف " ضمير الفاعل ". جاء في الإنصاف، ج١ : ٧٩: " ... يسكّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو " ضربْتَ " و " ذهبْتَ "، لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة. ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكّنت لام الفعل لأجله ".

وأجدني أخالف هذا الرأي في مسألتين: الأولى اعتباره اللواحق الدّالة على الفاعل ضمائر، فهي - كما أشرت سابقاً - ليست سوى علامات مطابقة، والثانية اعتباره الفعل والفاعل بمنزلة ما يسمى في علم اللغة "مكوناً جملياً" constituent واحداً. وقد ناقشت في موضع آخر (انظر الفصل الأخير في هذا الكتاب) المسألة الثانية وقدمت بعض الأدلّة التي تؤيد اعتبار الفعل والمفعول به - لا الفعل والفاعل - مكوناً جملياً واحداً.

وإذا كان وجود أربع حركات متواليات في مثل "ضَرَبَكَ" وخمس حركات متواليات في مثل "ضَرَبَهُما" لا يكفي للدلالة على أن سكون لام الفعل الماضي ليس ناتجاً عن حذف الفتحة، فإن ما يدلّ على ذلك دلالة حاسمة هو وجوب تسكين لام الفعل في صيغ الماضي التي لا ينتج عن عدم وجود الفتحة فيها توالي أربع حركات، مثل "أحْسَنْتَ" و"استعْلَمْتَ" و"عَلَّمْتَ" و"تعلَّمْتَ" الخ. إن عدم ظهور الفتحة في مثل الأمثلة السابقة، رغم أنّ ظهورها لا ينتج منه سوى ثلاث حركات متوالية، لا يدع مجالا للشك في أن سكون آخر الفعل الماضي أصليّ وليس طارئاً، وأن لا علاقة له البتة بالحؤول دون توالي أربع حركات.

وجدير بالذكر أن بعض اللغويين القدماء لاحظوا ضعف حجة توالي الحركات. فقد برّر ابن مالك سكون آخر الفعل الماضي في الحالات التي يسكّن فيها تبريراً مختلفاً. جاء في الهمع للسيوطي، ج١ ، ص١٩٧: "وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفاعل جزء من فعله ... وضعّف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي ... وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو "أكرمْنا" و"أكرمَنا"، ثم حملت التاء والنون على "نا" للمساواة في الرفع وعدم الاتصال والاعتلال".

غير أن تبرير ابن مالك ليس أوفر حظاً من التبرير الآخر. فاللغات مملوءة بالكلمات التي تؤدي أكثر من معنى دون أن ينتج عن ذلك تغير يمنع اللبس. ففي العربية، مثلاً، لم يحدث أي تغيّر لتمييز أفعلَ (الفعل الماضي) وأفعل (أفعل التفضيل) في مثل "أغنانا" (جعلنا أغنياء) و"أغنانا" (الأغنى بيننا). وكذلك لم تميّز العربية بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل "محتلّ" و"مختار"، فلم تصبح "محتَلّ" (اسم فاعل) "محتِلّ" - بكسر التاء - لتمييزها من "محتَلّ" (بفتح التاء) الدالّ على اسم المفعول، ولم تصبح "مختار" (اسم فاعل) "مُختير" لتمييزها من "مختار" (اسم مفعول). وهناك صيغ أخرى كثيرة لكل منها أكثر من معنى دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيّر فيها للتمييز بين معانيها. من هذه الصيغ، على سبيل المثال:

١- صيغة "فَعْلان" الدالة في بعض الحالات على المثنى وعلى الجمع، مثل "عيدان" (مثنى "عيد" وجمع "عود").

٢- صيغة "فَعْلى" الدالة على المؤنث المفرد وعلى الجمع، مثل "جوعى" و"سكرى".

٣- صيغة "مُفعَل" الدالة على اسم مفعول من الفعل المزيد وعلى المصدر الميمي، مثل "مُدخَل" و"مُستقبَل". الخ.

كذلك لم تحُلْ خشية اللبس دون حذف الحركة الأخيرة للوقف في مثل مَضيْتْ (مضيتُ / مضيتَ)، بحيث أصبح التمييز بين المعنيين في هذه الحالة والحالات السابقة يعتمد على السياق وحده. إنّ مثل هذه الأمثلة تدلّ على أن تبرير ابن مالك لا يقوم على أساس علمي مقبول.

وهناك دليل لغوي آخر مهم على أن سكون آخر الفعل الماضي هو الأصل، وهو وجود أفعال مثل "أغنيْتَ" و"استغنيْتَ" بسكون الياء. فلو كان أصل "أغنيْتَ": "أغنَيَتَ"، بفتح الياء، وأصل "استغنيْتَ: استغنَيَتَ"، بفتح الياء، لحولتها القواعد الصوتية إلى "أغناتَ" و"استغناتَ" على التوالي، ذلك أن وجود فتحة بعد الياء يتطلب حذف الياء، لوقوعها بين فتحتين، ونشوء فتحة طويلة (ألف) من الفتحتين المتواليتين كما

يتضح من الأمثلة التالية: [٨]

أغنى: ء ـَ غ ن ـَ ي ـَ ← ء ـَ غ ن ـَ ـَ

أغناكَ: ء ـَ غ ن ـَ ي ـَ ك ـَ ← ء ـَ غ ن ـَ ـَ ك ـَ

أغنيْتَ: ء ـَ غ ن ـَ ي ت ـَ (تبقى دون تغيّر)

لكلّ هذا أرى أن التفسير العلمي المقبول لسكون آخر الفعل الماضي في مثل "ضربْتَ" و"أكرمْنا" و"ذهبْتم" و"سافرْن" هو أن هذه الأفعال جاءت على أصلها، وأن الفتحة التي تظهر في مثل "ذهبَ" و"ذهبَتْ" و"ذهبَا" هي علامة مطابقة أو جزء من علامة مطابقة.

سكون آخر الفعل من الناحية التعليمية:

إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي في الحالات التي تظهر فيها جزءاً من الفعل نفسه، فإن هذا يترتب عليه ما يلي:

١- تقسيم اللواحق التي اعتبرتها - كما اعتبرها بعض اللغويين القدماء - علامات مطابقة إلى ثلاث فئات، وهو تقسيم يعقّد العملية التعليمية دون مبرّر:

أ- لواحق لا تحذف معها الفتحة، مثل تاء التأنيث (ـَ ت).

ب- لواحق تحذف معها الفتحة، مثل تاء المتكلم وتاء المخاطب ونون النسوة.

ج- لاحقة تحل فيها الضمة محل الفتحة، وهي واو الجماعة.

علاوة على عدم وجود لاحقة تدل على المذكر المفرد الغائب.

٢- عدم وجود تفسير علمي مقبول يقنع الدارسين لحذف الفتحة في الفئة (ب) أعلاه.

٣- عدم وجود تفسير علمي مقبول يقنع الدارسين لحلول الضمة محلّ الفتحة عند اتصال الفعل

بواو الجماعة، إذ من الطبيعي أن تبقى الفتحة:

ذهبَ + و ◄ ذهبَوْا (قارن: "دعَوْا" و "رمَوْا" و "ألقَوْا").

٤- عدم وجود تفسير علمي مقبول لعدم تحوّل أفعال مثل "ألقيْتَ" و "استغنيْتم" إلى "ألقات" و "استغناتم"، كما ذكرت سابقاً (قارن: "ألقاها" و "أغناك").

٥- عدم وجود مبرّر للتمييز بين علامة التأنيث في الفعل الماضي وعلامة التأنيث في الأسماء والصفات، فهي فتحة وتاء في الأسماء والصفات، وهي - حسب هذا الرأي - تاء فقط في الفعل الماضي:

فرحتْ: ف -َ ر -ِ ح -َ + ت

فرحةٌ: ف -َ ر -ِ ح + -َ ت + -ُ ن

ملكةٌ: م -َ ل -ِ ك + -َ ت + -ُ ن

أما إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي علامة مطابقة، فإن تصريف الفعل يصبح مطّرداً ويصبح تدريسه سهلا: لام الفعل هي آخر جزء منه، والحركة التي تلي لام الفعل هي علامة مطابقة للمذكر الغائب في مثل "فرحَ" وجزء من علامة المطابقة في مثل "فرِحَت" و "فرِحَتا".

وهذا الحلّ، أعني اعتبار صيغة الفعل ساكنة الآخر، يفسر عدم تحول "ألقيْتَ" إلى "ألقاتَ" ويبيّن الفرق بين "ألقيْنا" و "ألقانا"، فكلمتا "ألقيْتَ" و "ألقيْنا" جاءتا على أصلهما لعدم وجود مبرّر لحذف الياء، لأن الياء لم تقع بين فتحتين، كما أشرت سابقاً، في حين أنّ "ألقانا" قد نتجت من تطبيق قاعدة حذف الياء. قارن:

ألقيْنا: ء -َ ل ق -َ ي + ن -َ -َ (تبقى كما هي).

ألقانا: ء -َ ل ق -َ ي + -َ + ن -َ -َ ◄ ء -َ ل ق -َ -َ + ن -َ -َ

ويلاحظ من هذين المثالين ما يلي:

أولاً: أنّ المثال الأول يتألف من جزأين فقط، الفعل **وعلامة المطابقة "نا"**، في حين أن المثال الثاني يتألف من ثلاثة أجزاء، الفعل وعلامة المطابقة "-َ" **والضمير المتصل "نا"**.

ثانياً: أنّ "نا" في المثال الأول علامة مطابقة، مثل تاء التأنيث وواو الجماعة، في حين أنّ "نا" في المثال الثاني ضمير متصل (مفعول به)، وهذه هي الحالة الوحيدة التي لا تختلف فيها علامة المطابقة عن الضمير المتصل.

ولكن رغم أن علامة المطابقة "نا" لا تختلف في صورتها اللفظية عن الضمير المتصل "نا" إلا أنّ من الضروري أن نميّز بينهما، تماماً كما نميّز بين علامة المطابقة للمؤنث المفرد "-َت" والضمير "ها"، أو بين علامة المطابقة للمتكلم المفرد "ت-ُ" والضمير المتصل "-ِي / ن-ِي".

ومن الجدير ملاحظته أن بعض علامات المطابقة تبدأ بحركة (-َ ؛ -َ-َ ؛ -َتا ؛ -ُو؛ وبعضها يبدأ بصوت صحيح (ت-ُ ؛ ن-َ-َ ؛ ت-َ ؛ ت- ؛ ن-َ إلخ). ولعلّ عدم ملاحظة هذا الفرق هو الذي أدّى إلى اعتبار الفتحة جزءاً من الفعل، كما أشرت.

من كلّ ما سبق يتضح أن الأصل في الفعل الماضي سكون آخره، فهذا الرأي وحده هو الذي يفسر الظواهر اللغوية المختلفة المتعلقة بالفعل الماضي تفسيراً علمياً مقبولاً، كما ييسر تدريس تصريف هذا الفعل كما أوضحت سابقاً.

وقبل أن أنتقل إلى الفعل المضارع لا بد أن أذكر أن بعض اللغويين القدماء أشاروا إلى أن الأصل في "كل مبني" سكون آخره، ولكن تبرير الحركة في الفعل الماضي لم يكن موفّقاً. فقد ورد في **المقتضب** للمبرد، ج٢: ٢-٣: "... وكان حقّ كل مبنيّ أن يسكّن آخره، فحُرِّك هذا [يقصد الفعل الماضي] لمضارعته المعربة، وذلك لأنه ينعت بها. تقول: "جاءني رجل ضربَنا" كما تقول: "هذا رجل يضربنا، وضاربنا" ... فلم يسكّنوه كما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن ...".

الفعل المضارع:

إن ما ذكرته عن الفعل الماضي ينطبق على المضارع أيضاً. فلو كانت الضمة جزءاً من الفعل لوجب ظهورها في مثل "يكتبْن"، فليس هناك أيّ مبرر لحذفها. فحجّة توالي الحركات لا مكان لها في الفعل المضارع، إذ ليس هناك توالي أربع حركات في أيّ فعل مضارع إذا بقيت الضمة:

يكتُبُنَ: ي ـَ ك ت ـُ ب ـُ ن ـَ (ثلاث حركات متواليات)

وهذا ينطبق على أيّ فعل مضارع آخر.

وكذلك لو كانت الحركة جزءاً من الفعل لحذفت الياء من أفعال مثل "هنّ يَسعَيْنَ" ونشأت نتيجة حذفها ألف من الفتحة السابقة للياء والحركة التي تليها فأصبحت "يسعانَ"، كما هو واضح من تحوّل الفعل يسعَيُ إلى يسعى.(٩)

ي ـَ س ع ـَ ي ـُ + ن ـَ ◄ ي ـَ س ع ـَ ـَ ن ـَ

غير أن الفعل المضارع يختلف عن الفعل الماضي فيما يتعلق بعلامات المطابقة من ناحيتين: الأولى أن علامات المطابقة ليست لواحق فقط كما في الماضي وإنما هي سوابق ولواحق. وربما كانت السوابق من الناحية التاريخية بقايا ضمائر (أ - أنا، نَ - نحن، تَ - أنتَ). والثانية أن هناك تداخلاً ليس له تفسير واضح. فالفعل "تكتب"، مثلا، يستعمل مع المؤنث المفرد الغائب (هي) كما يستعمل مع المذكر المفرد المخاطب (أنتَ). غير أن بعض علامات المطابقة لا تختلف في الفعلين الماضي والمضارع، أهمّها ألف المثنى وواو الجماعة ونون النسوة.

فعل الأمر:

ليس هناك خلاف بين اللغويين في أنّ فعل الأمر ساكن الآخر (مبني على السكون) كما ذكرت سابقا. وهذا يعني أن الأصل في الفعل بجميع صيغه ساكن الآخر.

الحواشي:

١- انظر: داود عبده، **دراسات في علم أصوات العربية**، ج١، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩، ص٦١.

٢- مما يدل على أن هذه علامات مطابقة وليست ضمائر أن ألف المثنى وواو الجماعة موجودتان في الأسماء والصفات والضمائر علاوة على الفعل الماضي والمضارع والأمر، فألف المثنى موجودة في: "هما" و"أنتما" و"كُما" و"معلمان" و"مخلصان"، وواو الجماعة موجودة في: "معلمون" و"مخلصون" و"همو" و"أنتمو" (وهي تظهر بوضوح في الفعل الماضي في مثل "كتبتموه")، ولهذا لا يجوز اعتبار هذه العلامات في الأفعال ضمائر فاعلين.

كما أن ألف المثنى وواو الجماعة ونون النسوة موجودة في المضارع مع الغائب والمخاطب: "هما يكتبان / أنتما تكتبان"، "هم يكتبون / أنتم تكتبون"، "هنّ يكتبن / أنتن تكتبن"، فهي تدل على التثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث على التوالي. فإذا اعتبرت ضمائر فمعنى هذا أن ألف المثنى تحل محل ضميرين (هما وأنتما)، وأن واو الجماعة تحل محل ضميرين (هم وأنتم) وأن نون النسوة تحل محل ضميرين (هنّ وأنتنّ). وبما أن العربية تميز بين ضمائر الغائب وضمائر المخاطب فإن هذا يدلّ على أن هذه العلامات لا يمكن أن تكون ضمائر لأنها لا تميز بين الغائب والمخاطب.

٣- من الأخطاء الشائعة في الكتابة وضع فتحة على الحرف السابق للألف، ذلك أن الألف ذاتها ليست سوى فتحة طويلة كما هو معروف. ومن الأخطاء الشائعة أيضاً اعتبار الألف صوتاً صحيحاً ساكناً. بل إن هناك من يضع سكوناً على الألف في الكتابة. وبما أن الألف حركة (فتحة طويلة كما ذكرت قبل قليل)، فإنها لا تحرّك ولا تسكّن.

٤- يؤيد هذا أنّ علامة التأنيث في الأسماء (والصفات) هي أيضاً فتحة وتاء (رغم أن هذه التاء تكتب مربوطة في نهاية الكلمة)، كما يتضح من مقارنة علامة التأنيث في المثالين التاليين:

كتبَتْ: ك ـَ ت ـَ ب + ـَ ت

كاتبَةٌ: ك ـَ ـَ ت ـ ب + ـَ ت + ـُ ن

وجدير بالذكر أن الأصل في التاء أن تكتب "مفتوحة"، كما يتضح من كتابة كلمات مثل "مدينتنا" و"مدينتان" الخ، ولكنها تكتب "مربوطة" إذا وقعت في آخر الكلمة (مدينة) لأن واضعي هذا الرمز اعتقدوا خطأً أن التاء في مثل الكلمة السابقة تتحول عند الوقف إلى هاء (مدينهْ)، ومن هنا جاء رمز التاء المربوطة على هذه الصورة لأنه مزيج من رمز الهاء ونقطتي التاء. أقول "اعتقدوا خطأً" لأن التاء لا تتحول عند الوقف إلى هاء، بل تُحذف كلياً وتبقى الفتحة وحدها. حاول أن تقرأ عبارة "المدينَة الفاضلة"، مثلا، قراءة وقفية وقارنها بعبارة "نبيه الفاضل"

تجد أن الأولى تلفظ "المدينَلْفاضلة" (دون هاء بعد فتحة النون) وأن الثانية تلفظ "نبيهلْفاضل" (بهاء). وإذا كان هناك من يلفظ هاء في نهاية كلمات مثل "مدينة" و "فاضلة" عند الَوقف فإن هذه الهاء هي "هاء السكت" (كما في ماليهْ وسلطانيهْ) وليست محوّلة عن تاء، إذ ليس هناك مبرر صوتي لتحول التاء إلى هاء.

٥- يؤيد هذا أن علامة جمع المذكر السالم في الأسماء (والصفات) هي أيضاً ضمة طويلة (ناتجة بقاعدة صوتية من واو مسبوقة بضمة)، كما يتضح من مقارنة الأمثلة التالية:

كتبوا: ك ـَ ت ـَ ب + ـُ ـُ

يكتبون: ي ـَ ك ت ـُ ب + ـُ ـُ + ن ـَ

مسلمون: م ـُ س ل م ـِ م + ـُ ـُ + ن ـَ

فرحون: ف ـَ ر ـِ ح + ـُ ـُ + ن ـَ

ومن الخلافات الشائعة بين اللغويين العرب الخلاف حول الضمة الطويلة، فمنهم من يعتبرها حركة طويلة ومنهم من يعتبرها شبه علة مسبوقة بحركة من جنسها (ـُ و). والواقع أنه لا تناقض بين الرأيين، ذلك أنها على المستوى الفونولوجي (أي حسب الأصل) واو "ساكنة" مسبوقة بضمة، وعلى المستوى الفونوتيكي (أي ظاهر اللفظ) ضمة طويلة أو ضمتان قصيرتان متواليتان.

وما قيل عن الضمة والواو ينطبق على الكسرة والياء:

ـُ و ← ـُ ـُ ؛ ـِ ي ← ـِ ـِ

انظر: الفصل الثالث في **دراسات في علم أصوات العربية**، ج١ .

٦- الاطراد في المطابقة كان موجوداً في بعض اللهجات القديمة، ومن أمثلتها في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر:

وأسّروا النجوى الذين ظلموا (الأنبياء:٣)

يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار (حديث شريف)

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي (ابن قيس الرقيات)

(انظر: الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية** ص١٨٧-١٨٨، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ص٢٦٩-٢٧١ .)

٧- رغم أن ما قاله قطرب لا ينطبق على الحالة التي هي موضع نقاشنا، إلا أن "توالي الحركات" قد يكون له علاقة بسقوط حركة فاء الفعل المضارع، فالأصل في الجذع (Stem) في الفعل المضارع ألا يختلف عن الجذع في الفعل الماضي إلا في حركة عين الفعل. فجذع الفعل من الجذر (ض ر ب)، مثلاً، يحتوي على فتحة في الماضي وعلى كسرة في المضارع، ومن الجذر (ش ر ب) يحتوي جذع

الفعل الماضي على كسرة وجذع الفعل المضارع على فتحة، ومن الجذر (د خ ل) يحتوي جذع الفعل الماضي على فتحة وجذع الفعل المضارع على ضمة:

الجذر	جذع الماضي	جذع المضارع
ض ر ب	ض ـَ ر ـَ ب	ض ـَ ر ـِ ب
ش ر ب	ش ـِ ر ـَ ب	ش ـِ ر ـَ ب
د خ ل	د ـَ خ ـَ ل	د ـَ خ ـُ ل

وقد حذفت حركة فاء الفعل في المضارع عند إضافة السابقة التي تسمى "حرف المضارعة"، وهي تتألف من حرف وحركة لا من حرف فقط كما توحي التسمية:

يضرب: ي ـَ + ض ـَ ر ـِ ب ـُ ← ي ـَ ض ر ـِ ب ـُ

يشرب: ي ـَ + ش ـَ ر ـَ ب ـُ ← ي ـَ ش ر ـَ ب ـُ

يدخل: ي ـَ + د ـَ خ ـُ ل ـُ ← ي ـَ د خ ـُ ل ـُ

وربما كان لتوالي الحركات علاقة بسقوط حركة فاء الفعل الماضي في وزن أفعل، فالأصل أن تضاف السابقة أ (ء ـَ) إلى جذع الفعل المجرد:

أحْضر: ء ـَ + ح ـَ ض ـَ ر ـَ ← ء ـَ ح ض ـَ ر ـَ

أعْلم: ء ـَ + ع ـَ ل ـِ م ـَ ← ء ـَ ع ل ـَ م ـَ

أكْرم: ء ـَ + ك ـَ ر ـُ م ـَ ← ء ـَ ك ر ـَ م ـَ

(تحولت حركة عين الفعل في هذه الصيغة إلى فتحة بقاعدة صرفية).

ويلاحظ وجود أمرين ملازمين لسقوط الحركة في الأمثلة السابقة، سواء في الفعل الماضي أو المضارع: الأول أنّ الحذف يحدث عند إضافة سابقة لجذع الكلمة ولا يحدث عند إضافة لاحقة. والثاني أنّ الحركة التي تسقط هي حركة فاء الفعل وليس حركة لام الفعل.

٨- ما ينطبق على حذف الياء ينطبق على حذف الواو أيضاً كما يتضح من الأمثلة التالية:

قال: ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ

باع: ب ـَ ي ـَ ع ـَ ← ب ـَ ـَ ع ـَ

دعا: د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ

رمى: ر ـَ م ـَ ي ـَ ← ر ـَ م ـَ ـَ

وجدير بالذكر أن حذف شبه العلة إذا سبقتها فتحة وتلتها حركة (ونشوء فتحة طويلة من الحركتين المتواليتين بعد سقوط شبه العلة) لا يقتصر على الحالات التي تكون فيها الحركة التالية لشبه العلة فتحة، فهذا يحدث أيضاً عندما تكون الحركة التالية كسرة أو ضمة:

خاف: خ ـَ و ـِ ف ـَ ← خ ـَ ـَ ف ـَ

طال: ط ـَ و ـُ ل ـَ ← ط ـَ ـَ ل ـَ

يسعى: ي ـَ س ع ـَ ي ـُ ← ي ـَ س ع ـَ ـَ

(انظر: الفصل الحادي عشر في دراسات في علم أصوات العربية ج١ .)

٩- انظر الحاشية السابقة.

الفصل الرّابع

الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر؟

يكاد اللغويون العرب، قدامى ومحدثون، يجمعون على أن الفعل المضارع مشتق من الفعل الماضي:

يقول المخزومي: "وأصل الأفعال عند البصريين هو الفعل الماضي، نحو جلس وكتب، **ومن الفعل الماضي اشتُقَّ الفعل المضارع** ... ومن المضارع اشتُق فعل الأمر. أما الكوفيون فلا أعرف لهم رأيا في أصل الأفعال ... "(١)

ويقول الغلاييني: "**يؤخذ المضارع من الماضي** بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله".(٢)

ويقول ابراهيم أنيس: "وقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا الغموض في قواعد **اشتقاق المضارع من الماضي** الثلاثي إلى القول إنّ الأمر فيه مرجعه أخيرا إلى السماع لا القياس ... وليس بين النصوص الأدبية ما يؤكد لنا طريقة **اشتقاق المضارع من الماضي** بما لا يدع مجالا للشك إلا القرآن الكريم في قراءته المشهورة الشائعة الآن ... "(٣)

ومما يدلّ على إجماع اللغويين العرب على أنّ الفعل المضارع مشتق من الفعل الماضي حديثهم عن حركة عين الفعل الثلاثي، فهم يرون أن نوع الحركة في المضارع يتوقف على نوعها في الماضي، كما يتضح من قول المبرّد، مثلاً: "... فأما ما كان على (فعِل) فاللازم في مستقبله (يفعَل). تقول "شرِب يشرَب" و"علِم يعلَم". وما كان على (فعُل) فاللازم (يفعُل)، نحو: "كرُم يكرُم" و"ظرُف يظرُف". وأما ما كان على (فعَل) فإنه يجيء على (يفعِل)و (يفعُل)، نحو: "يضرِب" و"يقتُل". وإن عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع

على (فعَل يفعَل). "[٤]

ويقول ابن جني: "... إن المضارع من (فعُل) لا يجيء إلا على (يفعُل) بضم العين ... **لأنك إذا صحّ عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضاً..** "[٥] ويقول: "... أرادوا أن **تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي** ... فجعلوا مضارع (فعِل) (يفعَل)، ومضارع (فعَل) في أكثر الأمر (يفعِل) ... "[٦]

وما قيل عن اللغويين العرب القدماء ينطبق على اللغويين العرب المحدثين. فليس منهم - فيما أعلم - من قال إنّ نوع حركة عين الماضي يتوقف على نوع حركة عين المضارع. ورغم أنّ إبراهيم أنيس استعمل عبارة "اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس"، إلا أنّ قواعد الاشتقاق التي قدّمها كانت قواعد لاشتقاق المضارع من الماضي وليس العكس:

"وعلى هذا فالقاعدة التي يخضع لها اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس كما تبرهن عليها الأفعال الصحيحة الواردة في **القاموس المحيط** التي اختص كل منها بباب واحد يمكن أن تبسط في الصورة الآتية:

١- الماضي المفتوح العين يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها، إلا حين تكون لامه أو عينه من حروف الحلق وحينئذ تفتح عين المضارع ...

٢- "الماضي المكسور العين لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين".[٧]

وحين أتحدث عن إجماع اللغويين العرب على أنّ المضارع مشتقّ من الماضي (كما هو واضح من معالجتهم لأبواب الفعل الثلاثي)، فإنني لا أنفي وجود إشارات يبدو كأنها تناقض هذا الإجماع. فهناك من اعتبر "فعل الحال" هو الأصل. ومنهم من اعتبر "المستقبل" هو الأصل. ولكن الحجج التي قدمت لم تكن حججاً لغوية بل جدلا فلسفيا لا علاقة له بالاشتقاق. ولعلّ مما يدل على ذلك أنهم ميّزوا بين "الحال" و"المستقبل" رغم عدم وجود فرق بينهما من حيث الصيغة اللغوية. وقد بنوا التمييز على أساس الدلالة على زمن وقوع الفعل:

"الأصل في الفعل أن يكون خبراً والأصل في الخبر أن يكون صدقاً وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظ من الوجود، والماضي والمستقبل معدومان ... وقال قوم: الأصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده "(٨)

وقد اتفق عدد من اللغويين المحدثين، بينهم المخزومي(٩) وإبراهيم السامرائي(١٠) وفؤاد ترزي(١١)، على رفض آراء القدماء هذه لافتقارها إلى الأدلة اللغوية. ويعني رفضهم هذا رفضاً ضمنياً للرأي القائل إن المضارع أصل للماضي.

وقد رفض المخزومي والسامرائي كذلك رأي المستشرق كراوس(١٢) ورأي ولفنسون القائل إنّ صيغة الأمر هي الأصل(١٣)، فقال المخزومي: "أكبر الظن أن ليس هناك من دليل يؤيد هذا الزعم "(١٤) . وقال السامرائي: "أما الباحثون المحدثون فليس لديهم من الوثائق اللغوية التأريخية ما يعينهم على الأخذ بشيء مهم في هذه المسألة، فقد ذكر نفر من الباحثين المستشرقين أنّ فعل الأمر يمكن أن يكون الأصل القديم للفعل في العربية، وهذا الرأي لا يختلف عن آراء الأقدمين في هذه المسألة التاريخية التي تفتقر إلى الدليل اللغوي "(١٥). وأما ترزي فيرى أن تحديد صيغة الفعل التي اشتقت منها الصيغ الأخرى "موضوع مثير غامض... يعتمد على الحدس والتخمين أكثر مما يعتمد على الحقائق اليقينية "(١٦). ويرفض في موضع لاحق رفضاً صريحاً أن يكون المضارع أصلا للمشتقات: "ومن الواضح أن من المتعذر القطع بحكم في هذه القضية، وإن كان من الممكن القول باستبعاد أصالة المضارع لتعقّد تركيبه نسبياً "(١٧).

وأجدني أخالف السامرائي في تأكيده أن "الوثائق اللغوية التأريخية" ضرورية لتأييد أصالة إحدى صيغ الفعل دون غيرها، ذلك أنّ الوثائق اللغوية التاريخية على أهميتها ليست الوسيلة الوحيدة في تحقيق هذه المسألة، وذلك أنّ الأدلة المستنتجة من العلاقات اللغوية قد تغني غناء الأدلة التاريخية. كما أجدني أخالف ترزي في قوله إنّ تحديد صيغة الفعل التي اشتقت منها الصيغ الأخرى موضوع "يعتمد على الحدس والتخمين"، فهناك من الأدلة

اللغوية – كما سنرى – ما يكفي لتحديد تلك الصيغة. وكذلك أخالفه في استبعاده "أصالة المضارع" وأتفق مع المستشرق كرلوتس على أنّ صيغة الفعل المضارع هي الأصل في اللغات السامية الغربية.(١٨)

ولكنني قبل تناول الأدلة اللغوية التي تدلّ على أنّ صيغة الفعل المضارع هي الأصل الذي اشتقت منه صيغتا الماضي والأمر وغيرهما من صيغ المشتقات، أجد أنّه لا بدّ من توضيح مفهوم "الاشتقاق". ذلك أنِ الكثيرين يتحدثون عن الاشتقاق دون تحديد دقيق لمعناه. فهو حسب تعريف الكثرة الغالبة "أخذ كلمة من كلمة مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى" أو "أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ".(١٩) وهذا التعريف لا يمكّننا من التمييز بين المشتق والمشتق منه. ومن هنا كان الخلاف المشهور في أيهما مشتق من الآخر: الفعل أم المصدر؟، والجدل الذي دار حول ذلك.

لننظر في اشتقاق اسم الفاعل واسم المكان من الفعل الثلاثي المجرد: كيف نشتق اسم الفاعل مثل **كاتب، ولاعب وجالس**، واسم المكان مثل **مكتب وملعب ومجلس**؟ أنشتقهما من المصدر، مثلا، أم من الفعل الماضي أم من الفعل المضارع؟ نلاحظ أولا أنّ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يصاغ على وزن **فاعل** في جميع الأحوال، ولذا فكل ما نحتاج أن نعرفه من الأصل الذي سنشتق منه اسم الفاعل هو الجذر. ولما كان الجذر موجوداً في المصدر (كتابة، لعب، جلوس)، وفي الماضي (كتب، لعب، جلس) وفي المضارع (يكتب، يلعب، يجلس)، فليس هناك سبيل لمعرفة الأصل الذي اشتق منه اسم الفاعل معرفة أكيدة لأنها جميعاً صالحة لأن تكون أصلاً. أما اشتقاق اسم المكان فأمر مختلف. ذلك لأنّ لاسم المكان صيغتين: مفعَل (بالفتح) ومفعِل (بالكسر). ومعنى هذا أنّ معرفة الجذر وحده لا تكفي لاشتقاقه، ولابد من معلومات أخرى تحدِّد حركة عينه. وسنجد أنّ المعلومات المطلوبة ليست موجودة في الفعل الماضي أو المصدر. فالماضي مفتوح العين في كل من **كتَب وجلَس**، في حين أنّ اسم المكان مفتوح العين في **مكتَب** ومكسور العين في **مجلِس**. كما أنّ كلا من **مكتَب وملعَب** مفتوح العين رغم اختلاف حركة عين الفعلين الماضيين **كتَب ولعِب**. ومثل هذه المشكلة تواجهنا عند محاولة ربط حركة عين اسم المكان بحركة عين المصدر أو بصيغته (قارن: **جلوس**: **مجلِس**،

مثلا، بـ **دخول: مدخَل، وكتابة: مكتَب، ولعِب: ملعَب)**. أما إذا اعتبرنا اسم المكان مشتقّاً من المضارع فسنجد أنّ المعلومات المطلوبة لتحديد حركة عين اسم المكان موجودة فيه. فعين اسم المكان تكون مكسورة إذا كانت عين المضارع مكسورة، وتكون مفتوحة في الحالتين الأخريين.

مما سبق يتضح أنّ الاشتقاق هو صياغة كلمة معينة أو صيغة معينة من أصل معين **بقواعد عامة** استناداً إلى معلومات لغوية موجودة في ذلك الأصل.

ولكن أليس من الممكن أحياناً أن تصاغ كلمة أو صيغة معينة بقواعد عامة من " أصلين " مختلفين؟ وإذا كان ذلك ممكناً فأيهما نختار؟ الجواب - كما يدلّ المثال التالي - هو أننا نختار الأصل الذي يتم الاشتقاق منه بقواعد أقلّ تعقيداً:

إنّ اسم المفعول من المزيد يمكن أن يصاغ من المضارع المبني للمعلوم أو المضارع المبني للمجهول. فإذا صيغ من المبني للمعلوم فإنّ قواعد اشتقاقه تكون كما يلي:

أ- ضع ميماً بدل " حرف المضارعة " .
ب- حوّل حركة حرف المضارعة (إذا لم تكن ضمة) إلى ضمة.
ج- حوّل حركة عين الفعل (إذا لم تكن فتحة) إلى فتحة.
د- في الفعل الأجوف حوّل الياء إلى ألف:

يَحْترِم ← مُحترَم

يُؤلِّف ← مُؤلَّف

يَتَسلَّم ← مُتَسَلَّم

يُقيم ← مُقام

أما إذا صيغ من المضارع المبني للمجهول فإن قاعدة اشتقاقه تكون قاعدة واحدة هي: ضع ميماً بدل حرف المضارعة:

يُحْتَرَم ← مُحْتَرَم

يُؤَلَّف ← مُؤَلَّف

يُتَسلَّم ← مُتَسَلَّم

يُقام ← مُقام

وواضح من مقارنة القواعد الأولى بالقاعدة الأخيرة أنّ القاعدة الأخيرة أبسط، وهذا يؤيّد أنّ اسم المفعول مشتق من المضارع المبني للمجهول وليس من المضارع المبني للمعلوم.

في ضوء ما سبق لنعد إلى عنوان هذا المقال من جديد: الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر؟

هناك ثلاثة أدلة تشير إلى أن الماضي مشتقّ من المضارع وليس العكس:

١ - الدليل الأول أن الفعل الماضي يمكن اشتقاقه من المضارع بقواعد عامة (قبل تطبيق قاعدة صوتية سأشير إليها) وأنّ العكس غير ممكن:

لنحاول أولا صياغة المضارع من الماضي كما فعل الصرفيون القدماء والمحدثون. تقوم قواعد هذه الصياغة كما لخّصها إبراهيم أنيس(٢٠) وأحمد مختار عمر(٢١) على الأسس التالية:

الأساس الأول:

قاعدة المغايرة أو المخالفة (polarity) بين حركتي عين الماضي وعين المضارع. فإذا كانت هذه الحركة واسعة، أي فتحة، في الماضي كانت ضيّقة، أي كسرة أو ضمة، في المضارع، وإذا كانت ضيّقة في الماضي كانت واسعة في المضارع:

(أ) فعَل: يفعُل (مثل نصَر: ينصُر)
(ب) فعَل: يفعِل (مثل ضرَب: يضرِب)
(ج) فعِل: يفعَل (مثل سمِع: يسمَع)

(د) فعُل: يفعَل (غير موجود في العربية)

الأساس الثاني:

" قاعدة الثبوت واللزوم، وتتعلق بباب واحد هو باب فعُل يفعُل،فحيث غلب في هذا الباب دلالته على الصفات الثابتة كالغريزة، وحيث كانت أفعاله كلها لازمة غير متعدّية ثبتت حركته ولزمت في الماضي والمضارع ".[٢٢]

الأساس الثالث:

قاعدة إيثار الفتحة على غيرها من الحركات في المضارع إذا كانت عينه أو لامه من أصوات الحلق، وتختلف هذه القاعدة عن القاعدتين السابقتين في أنها قاعدة صوتية، في حين أنّ القاعدتين السابقتين قاعدتان صرفيتان.

فإذا صغنا قواعد اشتقاق المضارع من الماضي في ضوء هذه الأسس الثلاثة فإنها تكون كما يلي:

١- إذا كان الماضي مكسور العين فإنّ المضارع يكون مفتوح العين (مثل علِم: يعلَم).

٢- إذا كان الماضي مفتوح العين فإنّ المضارع يكون إمّا مكسور العين (مثل ضرَب: يضرِب) أو مضموم العين (مثل: نصَر: ينصُر). ثم تطبّق قاعدة صوتية (الأساس الثالث) على المضارع المكسور العين الذي عينه أو لامه صوت حلقي فتحوّل الكسرة إلى فتحة:

فعَل: يفعِل ← يفعَل

بدَأ: يبدِئ ← يبدَأ

جمَع: يجمِع ← يجمَع

٣- إذا كان الماضي مضموم العين فإن المضارع يكون مضموم العين (مثل: كرُم: يكرُم).

ويلاحظ من صياغة القواعد السابقة أنّ باب فِعل: يفعِل (بكسر العين في كليهما) قد أهمل. ولإهمال هذا الباب ما يبرّره لأنه يقوم على أربعة أمثلة ورد المضارع منها بالكسر والفتح كليهما. (٢٣) والكسر يمكن تفسيره ضمن نظرية "تداخل اللغات".(٢٤)

كما يلاحظ أيضاً أنه لم يكن هناك حاجة في صياغة القواعد السابقة إلى الإشارة إلى الأساس الثاني المتعلق بالأفعال "الغريزية" رغم أنّ القاعدة الثالثة خاصة بتلك الأفعال.

غير أنّ إبراهيم أنيس حاول الاستفادة من هذا الأساس في مقالته "منهج الإحصاء في البحث اللغوي" حيث أعاد النظر في أبواب الفعل الثلاثي فاعتبر باب كرُم فرعاً لباب نصَر: "أما ما يسمى باب "كرُم" فليس في الحقيقة باباً مستقلا، بل هو فرع لباب "نصَر"، وقد حُوّل ماضيه من فتح العين إلى ضمها للدلالة على أنّ معناه صار كالغريزة أو للتعجب، ومن هنا جاءت ظاهرة اللزوم في تلك الأفعال التي مما يسمى باب "**كرُم**".(٢٥)

وبناء على هذا التعديل يكون هناك قاعدتان فقط لاشتقاق المضارع من الماضي:

١- إذا كان الماضي مكسور العين فإنّ المضارع يكون مفتوح العين:

عِلم: يعلَم

٢-إذا كان الماضي مفتوح العين فإنّ المضارع يكون إمّا مكسور العين:

جلَس : يجلِس

فعَل : يفعِل

أو مضموم العين:

نصَر: ينصُر

كَرَم: يكرُم

ثم تُطبّق قاعدتان:

القاعدة القائمة على الأساس الثالث: تطبّق على المضارع المكسور العين الذي عينه أو لامه صوت حلقي فتحوّل الكسرة إلى فتحة:

يَفعِل ← يَفعَل

والقاعدة القائمة على الأساس الثاني: تطبّق على الماضي من الأفعال "الغريزية" فتحوّل الفتحة إلى ضمة:

كَرَم ← كَرُم

المشكلة في القواعد السابقة، سواء اعتبرناها ثلاثاً أو اثنتين، هي - كما لاحظ أحمد مختار عمر - أنّ القاعدة الثانية ليست قاعدة عامة:

"إن المخالفة مع فتح عين الماضي قد تكون إلى الكسر وقد تكون إلى الضم فكيف نميّز بينهما؟" (٢٦).

والحق أنّ هذه المشكلة هي مقتل نظرية اشتقاق المضارع من الماضي. فالقاعدة الثانية ليست قاعدة على الإطلاق، لأنها لا تحدّد لنا حركة عين المضارع بناء على حركة عين الماضي، كما يتضح من عبارة "إمّا مكسور العين أو مضموم العين".

أمّا إذا اعتبرنا الماضي مشتقّا من المضارع فإنّ هذه المشكلة تزول، رغم أنّ القواعد تظلّ في جوهرها كما هي:

١ - إذا كان المضارع مفتوح العين فإنّ الماضي يكون مكسور العين:

يعلَم: علِم

٢- إذا كان المضارع مكسور العين فإنّ الماضي يكون مفتوح العين:

يجلِس: جلَس

يفعِل : فعَل

ثم تتحول الكسرة في المضارع الذي عينه أو لامه صوت حلقي إلى فتحة:

يفعِل ← يفعَل

٣- إذا كان المضارع مضموم العين فإن الماضي يكون أيضاً مضموم العين إذا كان من الأفعال "الغريزية" :

يكرُم: كرُم

ويكون مفتوح العين فيما عدا ذلك:

ينصُر: نصَر

قد يقول قائل إنّ الانتقال من حركة عين المضارع إلى حركة عين الماضي يحتوي على مشكلة شبيهة بمشكلة الانتقال من حركة عين الماضي إلى حركة عين المضارع. فنحن لا نستطيع تحديد حركة عين الماضي في الأفعال التي يكون عينها أو لامها صوتاً حلقياً حين تكون حركة عين المضارع فتحة:

يفعَل : فعَل

يسمَع : سمِع

والجواب إن المشكلتين - إذا جاز أن نسمي الثانية مشكلة - مختلفتان. فعدم استطاعتنا تحديد حركة عين الماضي بناء على حركة عين المضارع في الأفعال التي يكون عينها أو لامها صوتا حلقيا مردّه تطبيق القاعدة الصوتية التي حوّلت الكسرة إلى فتحة في مثل يقرَأ ويدفَع ويسحَب

ويسبَح ويفعَل ويجمَع الخ. فالفتحة في هذه الأفعال المضارعة ليست فتحة في الأصل بل كسرة، أي أنّها جميعا من باب "يضرِب" وليست من باب "يفرَح". ففي المرحلة التي سبقت تطبيق القاعدة الصوتية المشار إليها، وهي مرحلة الاشتقاق، كان تحديد حركة عين الماضي بناء على حركة عين المضارع لا يحتوي على أية مشكلة. أمّا عدم استطاعتنا تحديد حركة عين المضارع بناء على حركة عين الماضي (عندما تكون هذه الحركة فتحة) فهي مشكلة أصلية تحول دون وضع قاعدة صالحة لاشتقاق المضارع من الماضي، وليست ناتجة من تطبيق قواعد صوتية. ونحن هنا لا نتحدث عن **قواعد تعليمية** تعين الدارس في هذا العصر على تحديد حركة عين الماضي بناء على حركة عين المضارع أو العكس، بل عن **قواعد لغوية** تبيّن أيّ الصيغتين مشتقة من الأخرى.

وقبل أن أنتقل إلى أدلة أخرى تؤيد نظرية اشتقاق الماضي من المضارع، سأناقش نقطة جديرة بالمناقشة رغم أنها ليست ذات أثر في ترجيح أيّ من الرأيين المختلفين على الآخر. هذه النقطة تتعلق بالقاعدة الصوتية، التي أشرت إليها، قاعدة تحوّل الكسرة في المضارع إلى فتحة، وهي لماذا نفترض أنّ الكسرة تتحوّل إلى فتحة في المضارع وليس في الماضي. أي لماذا يكون الأصل في مثل يفعَل:يفعِل؟

أ- يَفعِل: فعَل (مثل: يضرِب: ضرَب)
ب- يَفعِل ◄ يفعَل

ولا يكون:

أ- يَفعَل: فعِل (مثل: يفرَح: فرِح)
ب- فعِلَ ◄ فعَلَ

والجواب أنّ هناك دليلين على أنّ حركة عين المضارع، لا الماضي، هي التي تتحول إلى فتحة:

أولا:

وجود أفعال ماضية كثيرة حركة عينها كسرة: فرِح، سمِع، فزِع،شبِع، طمِع، برِىء،

لعِب، سعِد، ربِح، سمِع، ضحِك، قنِع، صعِد الخ.

ولو كانت حركة عين الماضي هي التي تحوّلت لأصبحت هذه الكلمات كلها بفتح العين.

ثانياً:

وهذا هو السبب الأهمّ: وجود أفعال مثل يضَع ويقَع ويهَب ويدَع بسقوط الواو. فلوكانت الفتحة أصلية في مثل هذه الأفعال لوجب أن تكون **يَوْضَع ويَوْقَع ويَوْهَب ويَوْدَع**، على التوالي، لأن الواو في المضارع لا تسقط إلا فيما كانت عينه مكسورة (قارن: **يَوْحَل ويَوْهَم**، بالفتح[٢٧]، **ويَوْدُع ويَوْضُع**، بالضم، حيث لا تسقط الواو) وهذا يدلّ على أن الأصل هو **يَوْضِع ويَوْقِع ويَوْهِب ويَوْدِع**، بالكسر:

يَوْضِع (بالكسر) ◄— يَضِع (بالكسر) ◄— يَضَع (بالفتح)

ومما يؤيد هذا أنّ اسم المكان من أمثال هذه الأفعال هو موضِع وموقِع الخ. بالكسر.

وإذا كانت الصيغة التي تحوّلت فيها الكسرة إلى فتحة في هذه الأفعال هي صيغة المضارع فلا بدّ من أنّ هذا ينطبق على بقية الأفعال التي عينها أو لامها صوت حلقي.

أعود إلى نظرية اشتقاق الماضي من المضارع فأقول إنّ هناك أدلة أخرى على صحة هذه النظرية منها:

١- عدم وجود أيّ صيغة يمكن اشتقاقها من الماضي إلا أمكن اشتقاقها أيضاً من المضارع (بقاعدة مماثلة أو أسهل)، ووجود صيغ يمكن اشتقاقها بقواعد عامة من المضارع ولا يمكن اشتقاقها إطلاقاً من الماضي:

فاسم الفاعل واسم المفعول، من الفعل المزيد، مثلا، يمكن اشتقاقهما من الماضي أو من المضارع، ولكن اشتقاقهما من المضارع أسهل كما يتّضح من مقارنة اشتقاق اسم الفاعل **محترِم** من **احترَم** مع اشتقاقه من **يحترِم**، واشتقاق اسم المفعول **محترَم** من **احترُمِ** (الماضي المبني

للمجهول) مع اشتقاقه من يُحتَرَم (المضارع المبني للمجهول).[٢٨]

وفعل الأمر يشتقّ من المضارع (المجزوم) بقاعدة عامة سهلة هي حذف "حرف المضارعة" و(حركته)، ولكن لا يمكن اشتقاقه إطلاقاً من الماضي بقاعدة عامة. حاول اشتقاق **اجلِس والعَب واكتُب** بقاعدة عامة من **جلَس ولعِب وكتَب** تجد أن ذلك مستحيل.

وكذلك لا يمكن اشتقاق اسم المكان بقاعدة عامة من الماضي، كما ذكرت سابقاً ولكنه يشتقّ من المضارع بقاعدة عامة. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يكون الماضي ذاته أيضاً مشتقاً من المضارع؟

٢- إنّ النظام الصوتي في العربية لا يسمح بالبدء بصحيحين متواليين ("البدء بساكن")، فإذا خالفت كلمة هذا النظام فإن قاعدة صوتية معروفة، هي قاعدة إضافة علة (حركة) قصيرة[٢٩] مسبوقة بـ "همزة الوصل"، تطبق عليها:

(لا) تَجْلِس ← جْلِسْ ← اِجْلِسْ

(لا) تَسْتَقبلْ ← سْتقبِلْ ← اِسْتَقبِلْ

وحين نستعرض الصيغ التي تطبق عليها هذه المخالفة للنظام الصوتي للعربية (الصيغ التي تبدأ بـ "همزة الوصل") نجد من بينها فعل الأمر والمصدر والفعل الماضي (من أفعال معيّنة)، ولكننا لا نجد من بينها الفعل المضارع:

قارن:

يَنطلق بـ انطَلَقَ و انطلِقْ و انطِلاق

يَسْتقبِل بـ استقبَلَ و استقبِلْ واستقبال

ونحن نعرف أن هذه المخالفة قد نتجت في فعل الأمر من قاعدة اشتقاقية هي حذف "حرف المضارعة" من الفعل المضارع المجزوم كما ذكرت. فمن المعقول إذاً أنّ نفترض أن

الأصل في الكلمة العربية ألاّ تخالف النظام الصوتي للعربية، وأنّ هذه المخالفة لا تأتي إلا نتيجة تطبيق قواعد اشتقاقية. وإذا كان هذا الافتراض صحيحاً - كما أعتقد - فإن هذا دليل على أنّ الماضي أيضا مشتقّ من المضارع.

تبقى بعد كل هذا مسألة جديرة بالمناقشة، وهي علاقة المضارع بالأمر. لقد افترضتُ - كما فعل القدماء - أنّ الأمر مشتقّ من المضارع (المجزوم) بحذف "حرف المضارعة" (وحركته):

(لا) تسافِرْ ← سافِرْ

(لا) تقِفْ ← قِفْ

(لا) تجلِس ← جْلِسْ (← اِجْلس)

فما الذي يجعل هذا الافتراض صحيحاً؟ ولِمَ لا يكون المضارع مشتقاً من الأمر كما رأى بعض المستشرقين؟

لقد أشرت إلى أن كراوس وولفنسون اعتبرا صيغة الأمر هي الأصل.(٣٠) وهذا الرأي يبدو جذاباً لأنّ صيغة الأمر أبسط من صيغة المضارع. وقد مرّ بنا أن ترزي استبعد أن يكون المضارع هو الأصل "لتعقد تركيبه نسبياً". فلم لا يكون المضارع مشتقاً من الأمر بإضافة "حرف المضارعة" بدل أن يكون الأمر مشتقاً من المضارع بحذف "حرف المضارعة"؟ لقد رفض المخزومي هذا الرأي، كما ذكرت، لعدم وجود "دليل يؤيد هذا الزعم"، ورفضه السامرائي لأنّ "هذه المسألة التأريخية تفتقر إلى الدليل اللغوي"، ولكنهما لم يقدّما أدلّة لغوية تبرّر رفضهما. فهل هناك أدلة لغوية تدحض الرأي القائل إنّ الأمر هو الأصل؟ أقول إنّ مثل هذه الأدلة اللغوية موجودة فعلاً:

الدليل الأول، وقد أشرت إليه من قبل، هو أنّ فعل الأمر يبدأ في كثير من الحالات بصحيحين متواليين (بساكن على حد تعبير القدماء)، وهذا يستدعي تطبيق القاعدة الصوتية

التي تضيف كسرة مسبوقة بهمزة إذا وقعت الكلمة في بداية المنطوق. [٣١] ومعنى هذا أنّ تركيب فعل الأمر الصوتي في مثل هذه الحالات يخالف النظام الصوتي في العربية. ومن المستبعد، إن لم يكن من المستحيل، أن يأتي الأصل مخالفاً للنظام الصوتي في اللغة. أما إذا كان الأمر مشتقاً من المضارع فإنّ هذه المخالفة للنظام الصوتي تكون ناتجة من تطبيق قاعدة صرفية هي حذف " حرف المضارعة " ، ثم تصحيح هذه المخالفة بتطبيق القاعدة الصوتية التي أشرت إليها قبل قليل، وهي إضافة حركة مسبوقة بهمزة:

(لا) تجلِسْ ◄ جْلِسْ ◄ اِجْلِسْ

أما إذا اعتبرنا الهمزة موجودة أصلا في الكلمة وأنّها ليست مضافة بقاعدة صوتية، فإننا نتوقع في هذه الحالة (إذا كان المضارع مشتقاً من الأمر) أن تبقى الهمزة عند إضافة " حرف المضارعة " لعدم وجود مبرّر لغوي لحذفها:

يَ + اِجْلس ◄ * يَئِجْلس
يَ + اُدْخُل ◄ * يَؤُدْخل
(النجمة تشير إلى أن الكلمة غير صحيحة)

قارن بفعل الأمر الذي يبدأ فعلا بهمزة:

يُ + أَيِّد ◄ يُؤَيِّد

يُ + آزِر ◄ يُؤازِر

الدليل الثاني: إذا كان الفعل المضارع مشتقاً من الأمر بإضافة " حرف المضارعة " فإن علينا تبرير تغيّرات صوتية من الصعب تبريرها في بعض صيغ المضارع:

أولا: علينا تبرير إطالة العلة (الحركة) في الفعل المضارع الأجوف، مثل **يقوم ويبيع وينام**. فالمتوقع أن تكون مثل هذه الأفعال – حسب هذا الرأي – بعلة قصيرة، لا طويلة:

يَ + قُمْ ← يقُم

يَ + بِعْ ← يبِع

يَ + نَمْ ← ينَم

وليس هناك مبرّر لأن تتحول **يقُم** إلى **يقوم** و**يبع** إلى **يبيع** و**ينَم** إلى **ينام**. أما إذا كان الأصل **يقوم** و**يبيع** و**ينام** فإنّ تقصير العلّة الطويلة يسهل تفسيره. فالعلة الطويلة تقصّر في العربية إذا وقعت قبل صحيح "ساكن"، بقاعدة صوتية عامة لا تقتصر على الأمر:

عصا + نْ ← عصَنْ (عصًا)

دعا + تْ ← دعَتْ

ينامْ ← ينَمْ

ثانيا: علينا تبرير إضافة همزة في مثل يأخذ ويأكل. إذ إن المتوقع - حسب هذا الرأي - أن يكون المضارع دون همزة:

يَ + خُذ ← * يَخُذ

يَ + كُل ← * يَكُل

(النجمة تشير إلى أن الكلمة غير صحيحة)

أما إذا كان المضارع هو الأصل فإن حذف الهمزة في الأمر سهل التفسير. فالهمزة في العربية تحذف إذا وقعت "ساكنة" في بداية الكلمة:

(لا) تأْخُذْ ← أْخُذْ (بسكون الهمزة) ← خُذْ

ثالثا: علينا تبرير إطالة العلّة في الفعل المضارع المعتلّ الآخر، مثل يرمي ويدعو ويسعى الخ. فالمتوقع أن تبقى العلة قصيرة لأنها في الأمر قصيرة، فضلا عن الحاجة إلى تبرير سقوط

الهمزة في بداية فعل الأمر:

يَـ + ارْمِ ← يَرْمِ

يَـ + ادْعُ ← يَدْعُ

يَـ + اسْعَ ← يَسْعَ

وليس هناك مبرّر لإطالة العلة القصيرة في آخر الكلمة. أمّا إذا اعتبر المضارع هو الأصل فتقصير العلة الطويلة في نهاية فعل الأمر يرتبط بتقصير العلة الطويلة في نهاية الفعل المضارع المجزوم، فهي ناتجة من حذف العلة القصيرة في نهاية الفعل المضارع بشكل عام عندما يكون مجزوماً. فالعلة الطويلة هي علتان قصيرتان مثلان[٣٢]. ولمّا كان الجزم هو حذف علة قصيرة في نهاية الفعل، فإنّ جزم الفعل المعتلّ الآخِر يكون بحذف إحدى العلتين القصيرتين المثلين وإبقاء الأخرى. وهو أمر يتضح إذا كتبت الكلمات كتابة صوتية. قارن:

ي ـَ ك ت ـُ ب ـُ ← ي ـَ ك ت ـُ ب

ي ـَ د ع ـُ ـُ ← ي ـَ د ع ـُ

ي ـَ ر م ـِ ـِ ← ي ـَ ر م ـِ

ي ـَ س ع ـَ ـَ ← ي ـَ س ع ـَ

من كل ما سبق نستطيع أن نقول إنّ هناك من الأدلة اللغوية ما يكفي لإثبات أنّ الماضي والأمر مشتقّان من المضارع وليس العكس. وقد اتضح من مناقشة هذه القضية أن فعل الأمر واسم المكان واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة كذلك من المضارع. ويدلّ كلّ هذا – فيما أرى– على أن صيغة المضارع هي أصل المشتقات.

الحواشي:

١- مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، ص١١٥ .

٢- الغلاييني، ج١ ، ص٢١٣ .

٣- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٤٨-٤٩ .

٤- المبرّد، **المقتضب**، ج١، ص٧١ .

٥- ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٢ .

٦- المرجع السابق، ص٨٧ .

٧- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٥٦-٥٧ .

٨- انظر أيضاً: ابن الأنباري **الإنصاف**: ١/ ٢٤٠، حيث يقول: " ... لأنّ الفعل المستقبل قبل الماضي... " وجدير بالذكر أنّ السيوطي يقول: " ... والجمهور على أنّ الثلاثة (يقصد الماضي والمضارع والأمر) أصول ... " (**همع الهوامع**: ١/ ٢٦).

٩- مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، ص١١١ .

١٠- إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ص٤٩ .

١١- فؤاد ترزي، **الاشتقاق**، ص٢٤٤ .

١٢- يشير المخزومي إلى أنّ هذا الرأي ورد في " محاضرات الأستاذ بول كراوس في جامعة القاهرة عام ١٩٤٣ " (**في النحو العربي** ص ١٠٨ حاشية ١).

١٣- يقول ولفنسون: " وقد بذل المستشرقون جهوداً عظيمة في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات السامية فكان كلّ ما وصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أنّ الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل إنما هي صيغة الأمر ثم اشتقت منها صيغة المضارع ... فمن قم وعد وزد وبع اشتقّ يقوم ويعود ويزيد ويبيع ... " (**تاريخ اللغات السامية**، ص١٥).

١٤- مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، ص ١٠٨ .

١٥- إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ص٤٩ .

١٦- فؤاد ترزي، **الاشتقاق**، ص٢٤٢ .

١٧- المرجع السابق، ص٢٤٤ .

١٨- اكتفى كرلوتس في تبرير ذلك بالإشارة إلى أن اعتبار صيغة المضارع هي الأصل يمكّننا من التنبؤ بالحركات في الاشتقاقات الأخرى (ص٣٤).

١٩- انظر: ابن دريد، **الاشتقاق**، ص٢٦، والأصمعي، **الاشتقاق**، ص٢٠ . وترزي، **الاشتقاق** ص١٢-١٩ .

٢٠- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٤٩ -٥٠ .

٢١- أحمد مختار عمر، **العربية الصحيحة**، ص٦٥ - ٧٠ .

٢٢- المرجع السابق، ص٦٦ .

٢٣- نهاد الموسى، **في تاريخ العربية** ص٣٤-٣٥ و ابن جني، **الخصائص**، ج١ ص٣٨ .

٢٤- نهاد الموسى، المرجع السابق، ص٣٤ .

٢٥- إبراهيم أنيس، "منهج الإحصاء في البحث اللغوي"، ص٢١ .

٢٦- أحمد مختار عمر، **العربية الصحيحة**، ص٦٦ .

٢٧- لاحظ عدم سقوط الواو في بعض اللهجات المعاصرة في مثل يوقَف (يقف) ويوصَل (يصل) الخ، حيث عين الفعل مفتوحة.

٢٨- سُمّي المضارع بهذا الاسم لمضارعة صيغة المبني للمعلوم منه (عندما يكون مزيداً) لصيغة اسم الفاعل: يُعَلِّم / مُعَلِّم، ومضارعة صيغة المبني للمجهول (عندما يكون مزيداً) لصيغة اسم المفعول: يُوَظَّف / مُوَظَّف.

٢٩- الأصل في هذه العلة المضافة أن تكون كسرة، ولكنها تتحوّل إلى ضمة مماثلة لضمة تالية: دْخُل ← اِدْخُل ← اُدْخُل

٣٠- مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، ص١٠٧ .

٣١- تسمّى هذه الهمزة المضافة "همزة الوصل"، والأصوب تسميتها "همزة عدم الوصل" لأنها لا تظهر إلاّ عند عدم الوصل.

٣٢- داود عبده، **دراسات في علم أصوات العربية** ج١، ص٣٣- ٣٩ .

الفصل الخامس

الحركات الأخيرة في الكلمات

هل هي للوصل كما يرى إبراهيم أنيس؟

أجمع جمهور اللغويين والنحويين على أنّ العربية لغة "معربة". غير أنّ هناك من اعتبر الأصل في العربية السكون وأنّ حركات الإعراب جاءت نتيجة حاجة المتكلمين لوصل الكلمات. فإبراهيم أنيس، مثلاً، يقول: "... إنّ الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يُسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً"(١). ويفسر وجود الحركات في أواخر الكلمات بأنّه "لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين"(٢)، وأنّ "المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"(٣).

وقد سبق إبراهيم أنيس إلى هذا الرأي لغوي توفي في أوائل القرن الثالث للهجرة هو محمد بن المستنير المعروف بقطرب حيث يقول: "أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف (كذا)، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ..."(٤).

وجاء على لسان الخليل بن أحمد قبل ذلك "إنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"(٥).

ويتلخص دفاع إبراهيم أنيس عن رأيه فيما يلي:

١- عدم وجود آثار كافية للإعراب في اللغات السامية الأخرى: "بدأنا البحث باستعراض اللغات السامية، لعلنا نظفر فيها بأثر واضح لظاهرة الإعراب فلم نعثر في السريانية على شيء ثم لم نعثر في العبرية إلا على عدد من الكلمات التي تنتهي بتلك الهاء التي تدل على الاتجاه ... أما الآرامية فلا إعراب فيها ولا أثر لإعراب "(٦). ويتساءل إبراهيم أنيس عن زوال هذه الحركات في اللغات السامية باستثناء العربية فيقول: "ومع إيماني بأنّ العربية في كثير من صيغ أفعالها وأسمائها وفي كثير من أصواتها وضمائرها وأعدادها قد احتفظت بعناصر قديمة أكثر من شقيقاتها السامية، لا أكاد أتصور أنّ العربية وحدها تحتفظ بمثل هذا النظام الإعرابي الدقيق، هذا النظام المعقد الذي أعيا السابقين واللاحقين من أبناء العربية، ثم يندثر كل هذا في اللغات السامية الأخرى غير مخلّف فيها إلا تلك الآثار الضئيلة النادرة التي يلمحها المستشرقون في بعض هذه اللغات "(٧).

٢- عدم وجود حركات إعرابية في اللهجات الحديثة: "أمام كل هذا أخذت أسائل نفسي كيف اختصت اللغة العربية بهذا الإعراب؟ وكيف فقدته كل لهجاتها التي ليست إلا تطوراً لها؟ كيف نتصور أنّ لهجات الكلام في كل البيئات العربية، في العراق وفي الشام وفي مصر وبلاد المغرب وفي اليمن، بل وفي البيئة الحجازية، مهد الوحي وحيث نزل القرآن الكريم وهو خير كتاب بالعربية أخرج للناس، أقول كيف نتصور أنّ ظاهرة الإعراب لا تترك في كل هذه البيئات أثراً، ولا تخلف فيها ما يوحي بأنّ الإعراب كان شائعاً على ألسنة الناس في العصور الإسلامية الأولى كما يحاول الرواة أن يفهمونا. لو أنّ أمراً نزل إلى الناس ينهى الناس عن الإعراب وينذرهم بالجحيم وسوء المصير، إن استمسكوا به، ما كان هذا في رأيي كافياً للقضاء على كل ظواهر الإعراب من ألسنتهم جميعاً كما نرى الآن ... "(٨). ثم يستنتج "أنّ النحاة ابتكروا بعض ظواهر الإعراب، وقاسوا بعض أصوله، رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطّردة منسجمة". وفؤاد ترزي يرى كذلك أنّ الحركات في أواخر الكلمات وجدت في الأصل للوصل: "وقد يتساءل المرء عن السبب في تكوين هذه التقاليد اللغوية والأسس التي قامت عليها. وقد يصحّ الافتراض أنّ بعضاً منها ربما قام في عهد متقدم نسبياً على أساس معنوي لإزالة التباس أو

تقرير معنى، كما هو الحال في الفاعل والمفعول. ومع ذلك فإنّنا نعتقد بأنها إنّما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ولكنها استغلت من النحاة فيها بعد لأغراض معنوية في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد، ما أمكن ذلك، لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسية "(٩). ويستدل على رأيه هذا بعدد من النقاط منها: "إنّهم كثيراً ما يلجأون إلى التحريك عند التقاء الساكنين" و "إنّهم يقضون بالتسكين عند الوقف" و "إنّ من العرب من كان يحرك الآخر كتحريك ما قبله" و "إنّ الحركة الواحدة قد تنتظم أبواباً متغايرة من المعاني" و "إنّ المعنى الواحد قد ينتظم حركات متغايرة "(١٠).

وقد ردّ بعض الباحثين على رأي إبراهيم أنيس معتمدين على وجود حركات الإعراب في النصوص التي وصلت إلينا أو على مناقشات أقرب إلى المنطق منها إلى علم اللغة. فإبراهيم مصطفى، مثلاً، يقول: "وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً. وأنت تعلم أنّ العربية لغة الإيجاز، وأنّ العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل ... "(١١). ويقول إبراهيم السامرائي "إنّ وجه الخطل في هذا أنّ العربية كانت معربة منذ أقدم العصور والنصوص شاهدة على ذلك "(١٢).

الذي لاحظته من ردود الذين حاولوا تفنيد وجهة نظر إبراهيم أنيس أنّهم لم يؤيدوا آراءهم بأدلة من داخل اللغة نفسها، أدلة غير الأدلة التاريخية التي لا ينكرها إبراهيم أنيس وقطرب ولكنهما يختلفان مع جمهور اللغويين في تفسيرها. فملاحظات ترزي، مثلا، قد تدلّ على أنّ حركات أواخر الكلمات لم تكن في الأصل للدلالة على معانٍ مختلفة، ولكنّها لا تثبت بحال من الأحوال، أو تنفي، أنّ هذه الحركات "إنّما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض" . وقول ابراهيم مصطفى إنّ اللغة العربية لغة إيجاز لا قيمة له في الردّ على رأي ابراهيم أنيس، فإضافة حركة للوصل لا علاقة لها بالإيجاز، فكون العربية لغة إيجاز لم يحل دون إضافة كسرة للوصل في مثل: "وصلتِ الرسالة" أو "لم تذهبِ ابنته" . وملاحظة السامرائي لا تمسّ وجهة نظر إبراهيم أنيس من قريب أو بعيد، فإبراهيم أنيس لم ينكر أنّ النصوص العربية تحتوي على حركات في أواخر الكلمات وإنّما يقول إنّ هذه

الحركات موجودة لوصل الكلمات بعضها ببعض. والردّ يجب أن يتركز حول هذه النقطة بالذات: هل هذه الحركات مضافة للوصل بسبب حاجة لغوية تتعلق بالنظام الصوتي في العربية؟ أم أنّ وجودها لا علاقة له بالوصل؟

وسأحاول فيما يلي أن أقدّم عدداً من الأدلة اللغوية التي تشير إلى أنّ حركات أواخر الكلمات ليست للوصل إلاّ في حالات معينة. غير أنّني أود قبل ذلك أن أؤكد الفرق بين أمرين مختلفين يتعلقان بحركات أواخر الكلمات: الأول الخلاف حول كون هذه الحركات جزءاً من الكلمة أو أنّه جيء بها للوصل، والثاني دلالة هذه الحركات على المعاني. ومن الواضح أنْ ليس هناك ما يمنع أن تكون الحركة التي تنتهي بها الكلمة جزءاً منها دون أن تكون هذه الحركة دالة على معنى. فكلمات معظم اللغات كما هو معروف خليط من كلمات تنتهي بصوت صحيح وأخرى تنتهي بصوت علة (حركة). ففي الإنجليزية، مثلاً، نجد كلمات مثل:(chair, sit, friend, from) إلى جانب كلمات مثل:(the, free, go, piano) وفي العربية كلمات لا يستطيع أحد أن ينكر أنّ الحركة جزء أصيل منها، سواء أكانت هذه الحركة طويلة كما في "إلى" و"على" و"في" و"ما" أم قصيرة كما في "وَ" و"نحْنُ" و"هُوَ" و"سَوْفَ" الخ. وليس هناك ما يمنع من حيث المبدأ أن يكون كثير من الكلمات العربية منتهياً بحركة وأن تكون هذه الحركة جزءاً من الكلمة غير دالة على معنى إعرابي. وفي الفصحى حركات لم يدّع أحد من النحويين أنّها حركات إعرابية، كحركة آخر جمع المذكر السالم، مثلا، أو المثنى أو الأفعال الخمسة: صالحونَ، ولدانِ، يذهبونَ، يذهبانِ، تذهبينَ.

وسأتحدث أولا عن أول الأمرين المتعلقين بمسألة حركات أواخر الكلمات محاولا إعطاء أدلة على أنّ السكون ليس الأصل في العربية كما يزعم إبراهيم أنيس وفؤاد ترزي وقطرب، وإن كنتُ لا أنكر، كما سأوضح في الفقرات التالية، أنّ كثيراً من الكلمات ساكنة الأواخر وأنّنا لذلك نحتاج إلى إضافة حركة لوصلها بكلمة تالية في حالة كون الكلمة التالية مبتدئة بصوت صحيح ساكن (أي بصوتين صحيحين متواليين).(١٣)

نلاحظ أنّ الرأي الذي نادى به إبراهيم أنيس ينطبق بشكل واسع على اللهجات

المعاصرة، حيث القاعدة هي سكون الكلمة. فالنظام الصوتي في العربية، الفصحى واللهجات المعاصرة بشكل عام، لا يحتوي على ثلاثة أصوات صحيحة متوالية[١٤]. ولذا حين تلتقي كلمة تنتهي بصوت صحيح ساكن، سواء أكانت اسما أم فعلا أم أداة، بكلمة تبتدئ بصوت صحيح ساكن (أي بصوتين صحيحين متواليين) يلجأ الناطقون بالعربية إلى إضافة علة (حركة) قصيرة، بعد الصوت الصحيح الأول لتجنب توالي ثلاثة أصوات صحيحة. قارن مثلا في اللهجات بين: "بَحَثْ مَوضوع" و "بَحَثِ الموْضوع" أو "بَحَثِ اقْتصادِ البلد"، ففي العبارة الأولى لم يتكون من لقاء الكلمتين سوى صوتين صحيحين متواليين كما يتضح لو كتبنا جميع الأصوات التي تتألف منها الكلمتان، بما في ذلك أصوات العلة، على السطر:

ب ـَ ح ـَ ث م ـَ و ض ـُ ـُ ع

بينما تكوّن من لقاء الكلمتين الأولى والثانية في العبارتين الأخريين ثلاثة أصوات صحيحة، وهو أمر يخالف نظام العربية الصوتي مما دعا إلى إضافة كسرة بين الكلمتين:

ب ـَ ح ـَ ث ل م ـَ و ض ـُ ـُ ع ◄ ب ـَ ح ـَ ث ـِ ل م ـَ و ض ـُ ـُ ع

ب ـَ ح ـَ ث ق ت ـِ ص ـَ ـَ د ◄ ب ـَ ح ـَ ث ـِ ق ت ـِ ص ـَ ـَ د

وإضافة هذه العلة القصيرة يعتبر قاعدة عامة في العربية كلما توالى ثلاثة أصوات صحيحة، سواء أكان ذلك نتيجة اتصال كلمتين أم نتيجة إضافة لاحقة (suffix) تبتدئ بصوت صحيح. قارن مثلا في بعض اللهجات المعاصرة بين "رَسْمَك" حيث لا تضاف علة لأنّ الفتحة بعد الميم تحول دون توالي ثلاثة أصوات صحيحة (ر ـَ س م ـَ ك)، وكلمة "رَسِمْهُم" حيث تضاف كسرة بعد الكاف للتخلص من توالي ثلاثة أصوات صحيحة في منتصف الكلمة، أي للتخلص من "التقاء الساكنين":

رَسْمْ + هُم: ر ـَ س م هـ ـُ م ◄ ر ـَ س ـِ م هـ ـُ م (في بعض اللهجات: رَسْمُهُم)

ومن الجدير بالذكر أنّ بعض اللهجات المعاصرة تضيف مثل هذه الحركة لتجنّب توالي صوتين صحيحين في آخر الكلمة حيث يلتقي ساكنان فتلفظ "شَكْل" "شَكِل" و "قَبْل" "قَبِل" و "مِلْح" "مِلِح" بكسر الكاف والباء واللام على التوالي.

ويلاحظ تطبيق قاعدة إضافة حركة لتجنب لفظ ثلاثة أصوات صحيحة متوالية في نطق بعض العبارات الأجنبية عند بعض العرب حيث نجدهم يضيفون كسرة بين كلمتين مثل "جورج بُش" فيلفظونها بكسر آخر الكلمة الأولى (جورجِ بُش) أو بكسر الراء في الكلمة الأولى (جورِج بُش) ويضيفون كسرة في داخل كلمة مثل (abruptly) فيلفظونها "أبْرَبْتِلي" أو "أبْرَبِتْلي".

أما في الفصحى فلا ينطبق الرأي الذي نادى به إبراهيم أنيس إلا على حالة واحدة هي حالة التقاء كلمتين الأولى منهما منتهية بصوت صحيح ساكن والثانية مبتدئة بصوت صحيح ساكن (أي بصوتين صحيحين متواليين) حيث تضاف حركة، كما في اللهجات المعاصرة، لكيلا يتكون من التقاء الكلمتين ثلاثة أصوات صحيحة متوالية، لأنّ ذلك لا يتّفق مع نظام اللغة العربية الصوتي كما سبق أن قلت. قارن، مثلاً، بين:

لم يكتبْ مقالا، بسكون الباء، و**لم يكتبِ الْمقالَ**، بكسر الباء.
سافرتْ بنته، بسكون التاء، و**سافرتِ ابْنته**، بكسر التاء.
هلْ ذهَبَ؟، بسكون اللام، و**هلِ انصرفَ؟**، بكسر اللام.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الحركة المضافة بين الكلمتين لا تظهر كتابة، وإن كانت موجودة لفظاً، إذا كانت الكلمة الأولى منتهية بتنوين، وهو نون ساكنة من حيث قيمته الصوتية. قارن بين:

رجلٌ باع : ر ـَ ج ـُ ل ـُ ن ب ـَ ـَ ع ـَ
و **رجلٌ اشْترى**: ر ـَ ج ـُ ل ـُ ن ـِ ش ت ـَ ر ـَ ـَ

تجد أنّ النون (التنوين) ساكنة في العبارة الأولى ومتحركة (بكسرة أضيفت منعا لالتقاء

الساكنين، أي توالي ثلاثة أصوات صحيحة) في العبارة الثانية، وأنّ هذه الكسرة لا تظهر في الكتابة العادية، ولكنها موجودة في اللفظ وتظهر في الكتابة الصوتية.

يتضح من الأمثلة السابقة أنّ ما قاله إبراهيم أنيس وفؤاد ترزي، ومن قبلهما قطرب، ينطبق على حالات كثيرة في اللهجات العامية وعلى بعض الحالات في الفصحى. غير أنّ الاعتراض على رأيهما هو اعتراض على اعتبار جميع الحركات في أواخر الكلمات حركات مضافة للوصل. وسأحاول فيما يلي أن أورد عدداً من الأدلة التي تدحض هذا الرأي وتشير إلى أنّ الحركات الموجودة في أواخر الكلمات ليست كلّها للوصل:

أولا: من الواضح أنّ نظام اللغة العربية الصوتي لا يتطلب إضافة مثل هذه الحركات إلا في الحالات التي تلتقي فيها كلمتان أولاهما منتهية بصوت صحيح ساكن والثانية مبتدئة بصوت صحيح ساكن، أي بصحيحين متواليين، كما سبق أن أوضحت. ولهذا ليس هناك تفسير على الإطلاق (في نطاق الحاجة للوصل) لإضافة حركة في آخر كلمة مثل **سافر** في جملة **سافرَ أبوك** أو في آخر كلمة مثل **كتاب** في **كتابُ هَندسة**، وهذا واضح من اللهجات المعاصرة حيث تبقى كلمة **سافر** وكلمة **كتاب** في العبارتين السابقتين ساكنتيْ الآخر فيقال: **سافرْ أبوك**، بسكون الراء لا بكسرها؛ (قارن ذلك بـ **سافرِ ابْنك**، مثلا، حيث تضاف كسرة بعد الراء) ويُقال: **كتابْ هندسة**، بسكون الباء لا بكسرها؛ (قارن ذلك بـ **كتابِ اقتصاد** حيث تضاف كسرة بعد الباء).

ثانياً: هناك كلمات في الفصحى ساكنة الآخِر (الفعل المضارع المجزوم وفعل الأمر والفعل الماضي المنتهي بتاء التأنيث والكلمات المنونة وبعض الأدوات) وأخرى متحركة الآخِر رغم أنّها متبوعة بنفس الكلمة مما يدل على أنّ الحركة في الحالة الثانية ليست للوصل وإلا كانت جميع الكلمات متحركة الآخِر. قارن، مثلاً، بين **كتبَ مقالا** و **لم يكتبْ مقالا**، أو **سيذهبُ أخوك** و**لم يذهبْ أخوك** فإذا كانت حركة الباء في العبارة الأولى للوصل فلم أعفيت الباء في العبارة الثانية من هذه الحركة؟ وإذا كانت حركة الباء في العبارة الثالثة للوصل فلم لا نجدها في العبارة الرابعة؟ (لاحظ ضرورة وجود حركة للوصل في جملتيْ لم

يكتبِ المقال ولم يذهبِ الولد حيث تضاف هذه الحركة تطبيقاً لقاعدة صوتية يتطلبها نظام العربية الصوتي).

ثالثاً: لقد لاحظنا أنّ الناطقين بالعربية يضيفون حركة بعينها هي الكسرة (وقد تصبح هذه الكسرة ضمة مماثلة لضمة مجاورة) لتجنب توالي ثلاثة أصوات صحيحة سواء في ذلك الفصحى و**معظم** اللهجات المعاصرة[١٥]. ومن المعروف أنّ حركات أواخر الكلمات تختلف بين الكسر والفتح والضم، وهو أمر انتبه إليه القدماء، فقد روي أنّ قطرب سئل عن هذه النقطة: "وقيل له: فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات وأن لا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة"[١٦]. وهو جواب غير مقبول، كما يلاحظ من اقتصارنا في حالة الوصل الذي يتطلبه نظام العربية الصوتي على حركة الكسر سواء في ذلك الفصحى و**معظم** اللهجات المعاصرة، أقول "معظم" لأنّ حركة الوصل في بعضها هي الفتحة. ولو كان هذا التوسع موجوداً في العربية للمسناه في حركة ما يُسمى بهمزة الوصل التي يؤتى بها للتخلص من البدء بصوتين صحيحين متواليين، فكان من الجائز أن يُقال "اِسْتَمَعَ" أو "اَسْتَمَعَ" أو "اُسْتَمَعَ" (بكسر الهمزة أو فتحها أو ضمّها)، ولجاز أن يقال "ذهبتِ ابْنته" أو "ذهبتَ ابْنته" أو "ذهبتُ ابْنته" (بكسر التاء أو فتحها أو ضمها)، وهو أمر لم يقل به أحد.

وقد انتبه إبراهيم أنيس إلى هذه المسألة وأشار إلى عدد من الأمثلة تكون فيها حركة الوصل غير الكسرة، فهي فتحة، مثلا، في نون "مِن" إذا تلتها "ال" التعريف، نحو مِنَ الكتاب، وهي ضمة في ميم كُم وهُم، نحو لهمُ البشرى وكتب عليكمُ الصيام، وحاول تفسيرهذا الاختلاف في حركة الوصل بأنّه نتيجة "إيثار بعض الحروف لحركة معينة" كإيثار الميم لحركة الضم، مثلا، وإيثار الأصوات الحلقية للفتح، أو نتيجة "الميل إلى الانسجام بين الحركات المتجاورة". ثم خلص إلى القول: "فلم لا نقول إنّ حركة التخلص من التقاء الساكنين قد خضعت لمثل هذه العوامل التي لها أساس علمي في الدراسات الصوتية الحديثة، وإنّ النحاة لم يتتبعوها في كل مظاهرها، بل اكتفوا بسماع قدر من الأمثلة من مصادر متعددة، ثم حاولوا بناء قاعدتهم؟ سمعوا التخلص من التقاء الساكنين بالكسر أحياناً، وبالضم

أحياناً، وبالفتح أحياناً، ولكنهم قصروا أمره على تلك الكلمات التي لا يعقل أن تنسب لها الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك، واعتقدوا أنّ تحريك أواخر الكلمات الأخرى ولا سيما الأسماء كان لمعنى يوحي به هذا التحريك ويشير إليه[١٧].

غير أنّني أخالف إبراهيم أنيس، فالنحويون القدماء من ذوي النظر اللغوي الثاقب لم يكن ليفوتهم ملاحظة الفرق بين الحركة التي يؤتى بها للوصل بسبب قاعدة صوتية لغوية والحركات التي لم تكن للوصل. فقد تحدثوا عن ظاهرة التقاء الساكنين وطريقة التخلص منها. ولو لم يكونوا قد لاحظوا الفرق بين حركة الوصل والحركات الأخرى لما أصرّوا على أنّ تاء التأنيث ساكنة مع علمهم بأنّه يلحقها الكسر في مثل "ذهبتِ البنت" وأنّ الفعل المضارع الصحيح الآخِر يكون ساكن الآخِر إذا سبقته أداة جزم مع علمهم بأنّه يلحقه الكسر في مثل "لم تذهبِ ابنته".

أما تحريك ميم **هُم** و**كُم** و**أنتم** بالضم ونون مِن بالفتح فلا علاقة له بإيثار حركة على أخرى، بل لأنّ أصل هُمْ: هُمو، وأصل أنتم: أنتمو، وأصل كمْ: كُمو، وأصل مِنْ: منَ. لاحظ، مثلا، أنّنا نقول اليكموها لا اليكمْها، وأخذتموه لا أخذتمْه. ولو كان رأي إبراهيم أنيس صحيحا لوجب أن تحرّك كل ميم عند الوصل بالضمة وكل نون بالفتحة. قارن الأمثلة السابقة بـ **لم يفهمِ القضية ولم يحكمِ البلد ولم يحنِ الوقت** الخ. تجد أنّ حركة الوصل فيها جميعا كسرة. ومع اعترافي بأنّ أصوات الحلق تؤثر الفتح (كما يبدو من حركة عين الفعل المضارع، مثلاً[١٨]) إلا أنّ حركة الوصل تبقى كسرة كما هو واضح من الأمثلة التالية: **لم ينجحِ الولد**، **ولم ينفعِ الحذر**، **ولم نقرأ الدرس**، **ولم نكرهِ الناس** الخ.

رابعاً: إنّ النظام الصوتي في العربية واللغات السامية عامة لا يبيح التقاء الساكنين، أي أنّه، بشكل عام، لا يبيح توالي ثلاثة أصوات صحيحة في منتصف الكلمة أو صوتين صحيحين في أولها[١٩] أو آخرها كما سبق أن ذكرت. واعتبار السكون هو الأساس في الكلمة العربية يعني أنّ أصل كلمات مثل: قبْل وبعْد ودرْب وجنْد الخ. هو قبْلْ وبعْدْ ودرْبْ وجنْدْ على التوالي، وهو أمر يناقض النظام الصوتي في العربية واللغات السامية

بشكل عام بدليل أنّنا نضيف حركة بين الصوتين الصحيحين في آخر الكلمة حينما لا نحرك الثاني منهما، فنقول في بعض اللهجات المعاصرة **قبِل وملِح** الخ[٢٠]، وبالتالي نتوقع أن يكون الأصل في مثل هذه الكلمات إما متحرك الآخِر أو متحرك ما قبل الآخر. أما الاحتمال الثاني، أي وجود حركة أصلية قبل الصوت الصحيح الذي تنتهي به هذه الكلمات فليس هناك ما يؤيده إذ لو كان هناك مثل هذه الحركة لما سقطت، قارن **قلْب** أو **ملْح**، مثلاً، بكلمات مثل: **بلَد** أو **جبَل** الخ. حيث تبقى هذه الحركة فلا يقال **بَلْدك** أو **جَبْلك** كما يُقال **قَلْبك** أو **مِلْحك**، مثلا[٢١]. ولهذا لا يبقى إلا الاحتمال الأول وهو أنّ مثل هذه الكلمات كانت في الأصل متحركة الآخِر.

خامساً: إنّ عدم جواز حذف الحركة الأخيرة إذا تلاها تنوين يشير إلى أصالة هذه الحركة. ففي الفصحى تلفظ كلمة مثل ولدٌ حين يليها تنوين وَلَدُنْ بضم الدال (أو فتحها أو كسرها)، لا وَلَدْنْ بسكون الدال. وليست هذه الحركة التي تسبق النون (التنوين) للوصل لأنّ حركة الوصل هي الكسرة.

سادساً: وهذا في رأيي من أهمّ الأدلّة: هناك قانون صوتي في العربية تُقصَّر بموجبه الحركة الطويلة إذا تلاها صوت صحيح ساكن، فتصبح الفتحة الطويلة (الألف) فتحة، والضمة الطويلة ضمة، والكسرة الطويلة كسرة:

لم يستطيعْ ← لم يستطِعْ

لم ينامْ ← لم ينَمْ

لم يقولْ ← لم يقُلْ

يقولْنَ (يقولْ + نَ) ← يقُلْنَ

أرادْنا (أرادْ+نا) ← أرَدْنا

رماتْ (رمى+تْ) ← رمَتْ

(قارن الكلمات السابقة ب "يستطيعُ" و"ينامُ" و"يقولونَ"، و"أرادَتْ" و"رماهُ"، حيث يلي الحركة الطويلة "حرف متحرك" فلا تقصّر).

غير أنّنا نلاحظ أنّ هذا القانون الصوتي لم يؤثّر على كلمات مثل "بابْ" و"صبورْ"، و"جميلْ"، و"معلمونْ" الخ، حيث سكون الحرف الأخير للوقف. ولو كان الأصل في هذه الكلمات سكون الآخِر لوجب أن تصبح: "بَبْ" و "صَبُرْ" و "جَمِلْ" الخ. ومن هذا يتضح أنّ التفسير اللغوي المقبول لتقصير الحركة الطويلة في بعض الحالات وعدم تقصيرها في حالات أخرى هو أنّ الحالات الثانية تختلف عن الحالات الأولى في أنّ الحركة الطويلة فيها لم تكن متلوّة بصوت صحيح ساكن، أي أنّ الأصل في مثل تلك الكلمات حركة آخرها، لا سكونه.

قارن أيضاً بأمثلة مثل: **حاجَّ** أو **جادٌّ** حيث لا تقصر الحركة الطويلة لأنّ السكون التالي له طارئ، إذ إنّ الأصل **حاجَجَ**، على وزن **فاعَلَ** و**جادِدٌ** على وزن **فاعِل**.

إنّ الأدلة اللغوية السابقة تدحض الرأي القائل إنّ الأصل في جميع كلمات اللغة العربية سكون آخرها.

الحواشي:

١- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص ٢٢٤ .
٢- المصدر السابق، ص ٢٣٥ .
٣- المصدر نفسه، ص ٢٠٤ .
٤- الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ٧٠-٧١ .
٥- سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص ٣١٥ .
٦- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص ١٩٦ .
٧- المصدر السابق، ص ١٩٩ .
٨- المصدر نفسه، ص ١٩٩-٢٠٠ .

٩- فؤاد ترزي، **في أصول اللغة والنحو**، ص ١٨٧ .

١٠- المصدر السابق، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

١١- إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، ص ٤٨ .

١٢- إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٢١ .

١٣- وهو شرط لا يتوافر إلا في الكلمات التي تبتدئ بما يُسمى "همزة الوصل" . ولا ينخدعنّ القارئ بالألف المكتوبة في مطلع هذه الكلمات إذ لا قيمة صوتية لها عند اللفظ، فعبارة "ذهب الولد"، مثلاً، تلفظ "ذهبَلْولد" كما هو معلوم، وهذا يدلّ على أنّ أداة التعريف ليست ألْ، بل اللام وحدها. (انظر: الفصل السادس "أداة التعريف" في **دراسات في علم أصوات العربية ج١**).

١٤- لكل لغة نظامها الصوتي الخاص. وتوالي ثلاثة أصوات صحيحة أو أربعة موجود في بعض اللغات، ففي الإنجليزية، مثلاً، كلمات كثيرة تتوالى فيها ثلاثة أصوات صحيحة مثل: street و understand أو أربعة مثل (kspl) explain إلخ. وعند وصل كلمتين تتوالى في بعض الحالات ستة أصوات صحيحة، أي التقاء خمسة أصوات ساكنة، كما في عبارة sixth street "الشارع السادس"، مثلا، حيث تنتهي الكلمة الأولى بثلاثة أصوات صحيحة (الكاف والسين والثاء) وتبدأ الكلمة الثانية بثلاثة أصوات صحيحة (السين والتاء والراء)، ولا يضيف الناطقون بالانجليزية حركة في أي موقع في هذه السلسلة من الأصوات الستة.

١٥- بعض اللهجات العاصرة تضيف فتحة، لا كسرة، عند الوصل. ففي أغنية لمحمد عبده، المغني السعودي المعروف، مثلا، نسمع: "عندَ الغروب" و "من أهلَ الجنوب" و "يا هلا بوردَ الصباح" . ويقول طلال مدّاح، وهو مغنّ سعودي آخر معروف: "كتبته في جدارَ الورد" الخ.

١٦- أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٧١ .

١٧- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

١٨- فهي فتحة إذا كانت عين الفعل أو لامه صوتاً حلقياً (حاء أو عيناً أو هاء أو همزة): "يقرَأ"، "ينفَع"، "يسمَح"، "ينهَب"، "ينعَم" الخ. وفي بعض اللهجات المعاصرة تجد أنّ الحركة المضافة قبل الصوت الصحيح الأخير في كلمات مثل: "بَحَر"، "شَعَر" الخ. هي فتحة بينما هي كسرة في مثل: "صبر"، "قَبِل" الخ. رغم أنّها جميعاً في الأصل من وزن "فَعْل" .

١٩- لاحظ إضافة حركَة في أول الكلمات التي تبدأ بصوتين صحيحين متواليين (الكلمات التي تبدأ بما يسمى "همزة الوصل"): سْتَمَعَ ← اِسْتَمَعَ، كْتُبْ ← أُكْتُب الخ. ولاحظ أيضاً بعض الكلمات التي دخلت العربية من لغات أجنبية، مثل: klilo إكليل من الآرامية، وklima إقليم من اليونانية، وstabulum إسطبل من اللاتينية.

وليست إضافة حركة قبل الصوت الصحيح الأول هي الطريقة الوحيدة للتخلص من البدء بصوتين صحيحين متواليين، أي البدء بالساكن، فقد كان من الممكن - نظرياً - إضافة مثل هذه الحركة بعد الصوت الصحيح الأول. ومن الملاحظ أنّ هذا ما يحدث في اللهجات المعاصرة اليوم للتخلص من توالي ثلاثة أصوات صحيحة في مطلع الكلمة:

لْ + كْتاب ◄ لِكْتاب (ل ك ت ـَـَ ب ◄ ل ـِ ك ت ـَـَ ب)

٢٠- وهو أمر يحدث أيضاً في العبرية. قارن الكلمات العبرية والعربية مثل: kelev (كلب) و regel (رِجْل) و kerem (كَرْم).

٢١- ولعلّ جميع الأسماء التي على وزن "فَعِل" و "فُعُل" و "فِعِل" في الفصحى كان أصلها "فَعْل" و "فُعْل" " و "فِعْل"، على التوالي، محركة الآخِر ثم حذفت الحركة الأخيرة في اللهجات التي اعتمد عليها اللغويون وأضيفت حركة للتخلص من التقاء الساكنين. فكلمة "مَلِك"، مثلاً، هي في الأكادية "ملْكو" بسكون اللام. وقد وردت في العربية أيضاً بسكون اللام:

إذا ما المَلْكُ سام الناس خسفاً   أبينا أن نقرّ الذل فينا

الفصل السادس

حركات الإعراب وعلاقتها بالمعنى

حاولتُ في الفصل السابق الردّ على الرأي القائل إنّ حركات أواخر الكلمات موجودة "لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"، وبيّنتُ أنّ هذا الرأي لا ينطبق في الفصحى إلا على حالات معينة معروفة، لاحظها القدماء.

غير أنّ رفضي لذلك الرأي لا يعني أنّني أسلّم بالرأي الآخر القائل إنّ الحركات في أواخر الكلمات حركات مضافة للدلالة على معان. والحق أنّنا لا نحتاج إلى جهد كبير لنرى أنّ كثيراً من حركات أواخر الكلمات لا تميِّز بين وظيفة نحوية، كوظيفة الفاعل، مثلا، ووظيفة أخرى، كوظيفة المفعول به. فالحركات الموجودة في أواخر كلمات مثل "معلمونَ" و"معلمانِ" و"كتبَ" و"منكَ" و"أنتِ" و"سوفَ" و"منذُ" و"ما" ليست حركات إعرابية، فالفتحة موجودة في آخر جمع المذكر السالم سواء أكان فاعلا أم مفعولا به أم مضافاً إليه، والكسرة موجودة في آخر المثنى في جميع الحالات الإعرابية الخ.

فإذا كانت مثل هذه الحركات ليست حركات إعرابية وليست للوصل فما هي؟

من الواضح أنّ بعض هذه الحركات جزء من الكلمة، فضمة الذال في كلمة "مُنْذُ" جزء من هذه الكلمة تماماً كضمة الميم. وفتحة الفاء في "سَوْفَ" لا تختلف عن فتحة السين في هذه الكلمة، من حيث أنّهما لا يدلان على معنى. كذلك فتحة آخر جمع المذكر السالم وكسرة آخر المثنى لا تدلان على معنى وإنّما هما جزء من علامة جمع المذكّر السالم وعلامة التثنية على التوالي. والأداة "ما" تتألف من صوتين: الأول صوت صحيح هو الميم والثاني حركة (فتحة

طويلة هي الألف). ومثل هذه الكلمات لا تختلف عمّا نألفه في بعض اللغات الأجنبية مثل "to" أو "the" أو "piano" في الإنجليزية، أو "si" أو "cadeau" في الفرنسية. واعتبار حركات أواخر الكلمات جزءاً من الكلمة ليس جديداً فقد قال به ابن مالك في القرن السابع للهجرة[١].

ولكن هل كل الحركات التي ليست للوصل جزء من الكلمة؟ من الأمثلة السابقة نلاحظ أنّ هناك نوعاً آخر من الحركات، نوعاً يمكن اعتباره "علامة". فالفتحة في آخر كلمة "منكَ" علامة للتذكير وكسرة كاف "منكِ" علامة للتأنيث. كذلك الفتحة في آخر "أنتَ" والكسرة في آخر "أنتِ" علامتان. ولعل القارئ يلاحظ الفرق بين مثل هذه الحركات والحركات التي يمكن اعتبارها حركات إعرابية. ففتحة "كَ"، مثلا، لا تميز المفعول به عن المضاف إليه، فأنت تقول "رأيتكَ" كما تقول "كتابكَ" بفتح الكاف في الحالتين.

والفتحة في آخر "كتبَ" علامة أيضاً، علامة تدل على المذكر الغائب المفرد، كما تدل الفتحة الطويلة (الألف) في "كتبا" على المذكر الغائب المثنى، والضمة الطويلة (الواو) في "كتبوا" على المذكر الغائب الجمع، ذلك أنّ الأصل في الفعل السكون[٢].

وهكذا نرى مما سبق أنّ حركات أواخر الكلمات على أنواع: نوع للوصل كالكسرة في آخر الكلمة الأولى في "ذهبتِ البنت" و"هلِ انسحب"، ونوع هو جزء من الكلمة كالضمة في آخر "منذُ" والفتحة في آخر "سوفَ"، ونوع هو علامة كالفتحة في آخر "كتبَ" والكسرة في آخر "أنتِ".

ولكن ماذا عن الضمة التي تلحق اللام في مثل "جاء الرجلُ" والفتحة التي تلحقها في مثل "رأيتُ الرجلَ" والكسرة التي تلحقها في مثل "مررت بالرجلِ"؟ هذه الحركات ليست للوصل وليست علامات بالمعنى الذي أشرتُ إليه، فهل هي حركات إعرابية؟ أم أنّها أجزاء من الكلمات؟

إنّ هذه الحركات التي تقع في آخر كلمة "الرجل" في الجمل السابقة لا تدلّ، في نظري،

على وظيفة نحوية، أي على الفاعلية والمفعولية والإضافة الخ. بدليل أنّنا لو قلنا "جاء الرجلَ"، بفتح اللام، و "رأيت الرجلِ"، بكسر اللام، و "مررت بالرجلُ"[٣]، بضم اللام، لما نقلنا إلى السامع معاني مختلفة، على عكس الحركات التي تفرق بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول، مثلاً: "كَتَبَ" و "كُتِبَ"، أو بين الفعل اللازم والفعل المتعدي: "يَحْضُر" و "يُحْضِر"، أو بين اسم الفاعل واسم المفعول: "مُرْسِل" و "مُرْسَل" الخ.، مما يدلّ على أنّ ما يقرّر الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة هو أمر غير الحركات الأخيرة، أعني نظم الكلمات في الجملة.

صحيح أنّ هناك أمثلة في اللغة تختلف معانيها باختلاف الحركات، ولكنها محدودة جداً، وغالباً ما تكون واضحة من السياق[٤]. وإنّ نظرة سريعة على الأمثلة التالية التي تنتهي بحركات مخالفة للقاعدة توضح أنّ عدم تأثير الحركات الأخيرة على المعاني هو الغالب في اللغة العربية لا العكس: "لم يذهبَ"، "لن يذهبُ"[٥]، "ضربتُ الرجلُ"، "ضربني الرجلَ"، "جاء الولدِ" الخ. وأودّ أن أنبّه إلى أنّ هذا النقاش العلمي ليس دعوة إلى التخلي عن الحركات الأخيرة، أي إلى تسكين أواخر الكلمات، ولا هي دعوة لعدم الالتزام بقواعد النحو، أي إضافة الحركة التي تعجبنا دون نظر إلى موقع الكلمة في الجملة. غير أنّ تمسّكي بقواعد النحو فيما يتعلق بهذه الحركات ليس لأنها تميّز بين المعاني المختلفة، فهي لا تفعل ذلك إلا نادرا، وإنما لأنّ الالتزام بها هو التزام بصحة اللغة، والتمسّك بصحة اللغة لا يجوز التنازل عنه. ولعلّ في قولي هذا تحذيرا لمن يدعو إلى التمسّك بقواعد الحركات الأخيرة وحجته الوحيدة أنها تميّز بين المعاني، لأنّ ضعف هذه الحجّة يجعل المتكلمين في حِلّ من التمسّك بقواعدها.

أقول مرة أخرى إنّ الحجّة اللغوية الوحيدة التي يمكن أن تُقَدَّم للتمسك بحركات الإعراب، وهي حجة مهمة، هي صحة اللفظ والكتابة. فالمحافظة على صحة اللفظ هي التي تدعونا إلى أن نقول جاء الرجلُ (بالضم)، وصحة الكتابة هي التي تدعونا إلى أن نكتب جاء المعلمون (بالواو)، وليس لأنّ المعنى يتغير إذا قلنا جاء الرجلَ وجاء المعلمين. وفي اللغة الإنجليزية، ليس هناك مشكلة في تأدية المعنى إذا قال أحد الناس he work (بدلاً من he works) و they works (بدلاً من they work)، ولكن هذا غير مقبول لسبب واحد فقط هو

أنّه خطأ لغوي. فصحّة اللفظ والكتابة - بصرف النظر عن وضوح المقصود وأمن اللبس - مطلب لغوي يجب التمسك به. ولو أجازت المجامع اللغوية - كما أجازت أموراً كثيرة كانت تعتبر من الأخطاء اللغوية - إسقاط حركات الإعراب والاكتفاء بصورة واحدة لجمع المذكر السالم لأصبح ما يعتبر خطأ لغوياً استعمالا صحيحاً.

أعود إلى صلب الموضوع، فأقول: لو كانت وظيفة الحركات الأخيرة هي حقاً التمييز بين المعاني المختلفة، لوجب أن تقوم بهذه الوظيفة دائماً. أقصد بذلك أنّنا حين نقول إنّ وظيفة الحركات الأخيرة هي التفرقة بين معنيين محتملين لجملة مثل "ضرب الرجلُ الولدَ" (لأنّها تميّز بين الفاعل والمفعول به) أو "ما أحسنَ السماءَ" (لأنّها تميز بين التعجب والاستفهام والنفي)[٦]، فإنّ من الطبيعي أن نتوقع من هذه الحركات الأخيرة أن تساعدنا في التمييز بين معنيين محتملين لجملة مثل "قرأت صفحة من كتاب الأستاذ الجديد" ("الجديد" قد تكون صفة للكتاب أو للأستاذ). ولكن اللجوء إلى الحركات الأخيرة للتمييز بين المعنيين لا يفيدنا شيئاً، وإذا أردنا تحديد المعنى المقصود فليس أمامنا إلا تغيير تركيب الجملة، فنقول "قرأت صفحة من الكتاب الجديد الذي للأستاذ" أو "قرأت صفحة من الكتاب الذي للأستاذ الجديد".

كذلك لو كانت الحركات دوالّ على معان لما جاز اختلاف الحركات مع بقاء المعنى واحداً، كما في "الرجلُ أكرمته" و"الرجلَ أكرمته"، أو "لا خوفَ عليهم" و"لا خوفٌ عليهم"، أو "ليس الرجل بقائمٍ ولا قاعدٍ" و"ليس الرجل بقائمٍ ولا قاعداً"، أو "يا زيدُ الطويلُ" و"يا زيدُ الطويلَ"، أو "على كم نوعاً؟" و"على كم نوعٍ؟"، أو "جاء القوم خلا زيداً" و"جاء القوم خلا زيدٍ"[٧] الخ.

وإذا كانت الحركات دوالّ على معان فلماذا تكون حركة المستثنى فتحة في "جاء الطلاب إلا زيداً" وكسرة في "جاء الطلاب غير زيدٍ"؟ النحاة يقولون إنّ الاسم منصوب في الجملة الأولى بفعل تقديره "استثني"، فلم لا يكون منصوباً بفعل تقديره "استثني" في الجملة الثانية؟ وإذا كان لأداة الاستثناء "إلاّ" ميزة خاصة فلم يكون المستثنى بعدها مرفوعاً في مثل "ما جاء إلا زيدٌ"؟ فإنّ "زيداً" مستثنى من حكم ما قبله هنا أيضاً. ثم لِمَ نقدِّر فعل

"استثني" فننصب ولا نقدر فعل "امتنعَ" فنرفع؟ كما قيل لأحد النحويين القدماء.

ولو كان هناك ضرورة لغوية لتمييز المرفوع من المنصوب أو من المجرور لكان من الواجب أن نجد فرقاً بين ضمائر النصب وضمائر الجرّ، ولكننا لا نرى فرقاً بينها كما هو واضح من "رأيتكَ" و"ابنكَ"، مثلا. والنحاة يقولون إنّ الاسم بعد "لولا" وبعد "عسى" مرفوع، ولكن الضمير الذي يرد بعدهما ليس ضمير الرفع، كما هو واضح من مثل "لولاك" و"عساكم". وعلى العكس من هذا نجد أنّ ضمير الرفع، لا ضمير الجرّ، هو الذي يرد في مثل "أنا كأنت" و"أنت كهو"(٨).

بل لقد كان من الطبيعي أن "يتحرّك" ضمير الرفع بالضمة، لا بالفتحة كما هو في "هوَ" و"أنتَ" الخ.، وضمير النصب بالفتحة، لا بالضمة، كما هو في "ضربتهُ" وضمير الجرّ بالكسرة، لا بالفتحة، كما في "كتابُكَ" أو الضمة كما هو في "كتابُهُ". ولما جاز أن تختلف حركة الضمير باختلاف الحركة السابقة كما في "لَهُ" و"بهِ".

وليس منا من يجهل أنّ عامة الناس، وهم لا يتقنون قوانين حركات أواخر الكلمات، يفهمون ما يقوله المتحدثون بالفصحى دون أية صعوبة. فكيف يمكن هذا لو كان للحركات الأخيرة أثر على المعنى؟ كذلك ليس منّا من يجهل أنّ عامة الناس، سواء منهم من يتقن قوانين الحركات الأخيرة ومن لا يتقنها، يفهمون ما يقوله المتحدثون بالفصحى ممن لا يكاد يحالفهم الحظ في ضبط كلمة واحدة بالحركة التي تنصّ عليها قواعد النحو، فكيف يكون هذا ممكناً إلا إذا كانت الحركات الأخيرة لا تقدّم ولا تؤخّر في المعنى؟

ولو كانت حركات الإعراب ضرورية لتأدية المعنى لما جاز أن تلفظ كلمة مثل الفتى بصورة واحدة أينما وقعت، ولما جاز أن تُطبع الصحف والكتب دون حركات، ولما استطاع معظم المتكلمين بالفصحى أن يحذفوا حركات الإعراب في كلامهم مطبّقين "قاعدة سكّنْ تسلمْ" دون أن يساء فهمهم. أما الأمثلة القليلة التي يرددها المدافعون عن أهمية الحركات في تأدية المعنى فتُفهم من السياق. وليس لديّ شكّ في أنّ الذين يتقنون قواعد حركات الإعراب إتقانا تاما لا يزيدون على واحد في الألف من المثقفين، وأن أكثرية المتكلمين والكتّاب والقرّاء

والمستمعين يعتمدون في الإفهام والفهم على أمر يتقنونه، وهو قواعد تركيب الجملة، أي مواقع الكلمات في الجمل(انظر فصل "الأخطاء الشائعة في وسائل الإعلام" في كتابي من قضايا اللغة العربية). ولهذا أختلفُ مع أحمد مختار عمر في قوله: "فأيّ فرق، إذن، أن تدل على الفاعلية بضمة، كما هو الحال في الفصحى، أو تدلّ عليه بالموقعية؟ كلاهما يتطلب من المتكلم وعياً وحرصاً، وكلاهما يخضع للتحليل الإعرابي ويحتاج إلى عملية ذهنية من المتكلم قبل النطق بالجملة ومن السامع قبل فهمها؟" (**العربية الصحيحة**، ص١٩). أقول إنني أختلف معه لأنّ الفرق كبير جداً بين معرفة العربي لمواقع الكلمات في الجمل ومعرفته حركات الإعراب، فمعرفة الموقعية (وهي لا تكاد تختلف في اللهجات العامية عنها في الفصحى) ملَكة عند العربي لأنّه أتقنها منذ طفولته فهماً وإفهاماً، وهي تتم تلقائياً بالسليقة ولا تحتاج إلى حرص أو عملية ذهنية واعية، فليس هناك طفل في الثالثة أو الرابعة من عمره لا يضع الصفة بعد الموصوف أو المضاف إليه بعد المضاف. وهو يفعل ذلك تلقائياً دون أيّ وعي أو تردد. ولكن هذا الطفل نفسه، بعد أن يُمضي اثنتي عشرة سنة أو أكثر في دراسة اللغة العربية، يتلعثم ويتوقف في منتصف الجملة مفكراً في أيّ الحركات الثلاث يجب أن يضع في نهاية الكلمة.

وغني عن القول أنّنا ما كنا لنفهم المتحدثين فهماً صحيحاً لو وضعوا الكلمات في غير مواضعها، فقال أحدهم "العدوّ سينتصر على الأمّة" وهو يقصد "الأمة ستنتصر على العدوّ"!

وإذا كانت الحركات الأخيرة ضرورية لتمييز "جاء خمسةُ أولاد"، مثلا، من "رأيت خمسةَ أولاد" و"مررتُ بخمسةِ أولاد" فلِمَ نلتزم حركة واحدة في مثل "جاء خمسةَ عشرَ ولداً" و"رأيت خمسةَ عشرَ ولداً" و"مررت بخمسةَ عشرَ ولدا"؟ وإذا كانت الحركة الأخيرة هي التي تميّز بين المعاني المختلفة في مثل "يذهبُ" و"لم يذهبْ" و"لن يذهبَ" فكيف نستطيع التمييز بين المعاني المختلفة في مثل "يذهبْن" و"لم يذهبْن" و"لن يذهبْن" حيث ينتهي الفعل المضارع بالسكون، أو في مثل "ليَذهبَنَّ" و"لا تذهبَنَّ" و"اذهبَنَّ" حيث ينتهي الفعل المضارع دائما بالفتح.

وقد أدرك سيبويه أنّ الحركات الأخيرة لا تميّز بين المعاني المختلفة في الفعل المضارع فأخذ يبحث عن سبب آخر لاختلافها، فكان الرأي المعروف في هذا الموضوع وهو أنّ إعراب المضارع سببه شبهه بالاسم [يقصد اسم الفاعل واسم المفعول في الأفعال المزيدة: يُسافِر - مُسافِر ، يُوَظِّف - مُوَظَّف] (كأنّما هذا الشبه، يتلاشى إذا اتصل الفعل المضارع بنون النسوة أو نون التوكيد). وقد تابع سيبويه في هذا الرأي معظمُ النحويين. وهذا ابن الأنباري يقول: "الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ... وأمّا الأفعال والحروف فإنّها تدل على ما وضعت له بصيغها، فعدم الإعراب لا يخلّ بمعانيها، ولا يورث لبساً فيها، والإعراب زيادة، والحكيم لا يريد زيادة لغير فائدة(٩)". ويكرّر ابن الأنباري ما قاله النحاة قبله من أنّ الفعل المضارع أعرب لأنّه ضارع الاسم(١٠).

ولم يفت بعض القدماء أنّ الحجّة التي قدمها النحاة الأوائل للتدليل على أنّ الفعل المضارع يشبه الاسم حجة واهية، إذ ليس من المقنع أن يكون الشبه (في الصيغة) الذي أشرت إله بين الفعل المضارع المزيد المبني للمعلوم واسم الفاعل المشتقّ منه أو المبني للمجهول واسم المفعول المشتقّ منه، أو لأنّه يختص (بالاستقبال) حين تسبقه "سوف" بعد شياعه كما يختص الاسم حين تسبقه أداة التعريف بعد شياعه الخ.(١١) سببا كافيا لإعراب الفعل المضارع، فأخذوا يبحثون عن أسباب أخرى، "فذهب الكوفيون إلى أنّها إنّما أعربت لأنّها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة"(١٢) (كذا!). وكذلك: "خطّأ ابن مالك البصريين في قولهم إنّ علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه فإنّ هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنّما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعانٍ مختلفة لا يميزها إلا الإعراب. تقول "ما أحسن زيد" فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام، فإن أردت الأول رفعت "زيداً" أو الثاني نصبته أو الثالث جررته، فلا بدّ أن تكون هذه الحركة هي الموجبة لإعراب المضارع فإنّك تقول "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده وعن الجمع بينهما وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول، وتنصبه إن أردت الثاني، وترفعه إن أردت الثالث(١٣).

وهكذا لم يجد ابن مالك للردّ على حجج النحويين الأوائل الواهية إلا هذا المثال الذي يبدو عليه التكلّف والصنعة لإثبات أنّ حركات الفعل المضارع الأخيرة تؤثر على المعنى. وقد تناسى ابن مالك أنّ التفرقة بين النصب والجزم غير ممكنة في الفعل المضاعف: "لم يردَّ ولن يردَّ"؛ وفي المثنى والجمع: "لم يذهبا ولن يذهبا، ولم يذهبوا ولن يذهبوا"؛ وأنّ التفرقة بين الرفع والنصب غير ممكنة في كثير من الأفعال: "لا يرضى ولن يرضى"؛ وأنّها غير ممكنة بين الرفع والنصب والجزم في الفعل المتصل بنون النسوة: "لا يذهبْن ولم يذهبْن ولن يذهبْن." كما أشرت إلخ.

وكذلك لو كانت حركات أواخر الكلمات دوالّ على معان لما جاز اختلاف هذه الحركات في القراءات القرآنية، ومثل هذا الاختلاف موجود في القراءات، كما هو معروف[١٤]. ولما جاز كذلك أن يوقف على الكلمات بالسكون، أي بحذف الحركة الأخيرة، كما هو معروف في ظاهرة الوقف في العربية، لأنّ هذا يعني جواز حذف ما يدلّ على معنى الكلمة أو وظيفتها في الجملة[١٥].

ولعل رأي إبراهيم مصطفى في حركات أواخر الكلمات جدير بالذكر، فهو يرى أنّ الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علامة إعراب وإنما هي حركة "خفيفة مستحبة"، فهو يقول: "أما علامات الإعراب، فقلّ أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى، وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع؛ ولو أنّه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى، لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه..."، ثم يمضي قائلا: "(١) إنّ الرفع عَلَم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة يتحدث عنها. (٢) إنّ الجرّ عَلَم الإضافة، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف. (٣) إنّ الفتحة ليست بعَلَم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة، التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت؛ فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة[١٦]. ويوافق مهدي المخزومي إبراهيم مصطفى على هذا الرأي، غير أنّه يرى أنّ "الفتحة عَلَم لما ليس بإسناد ولا إضافة"[١٧].

ويمكن الردّ على هذا الرأي من عدة وجوه:

أولاً: هناك كلمات لها نفس الوظيفة اللغوية، ومع ذلك تختلف حركاتها الأخيرة. فكلمة "رجل"، تختلف حركاتها في الجمل التالية رغم أنّها مسند إليه فيها جميعاً: "الرجلُ في البيت"، و"إنّ الرجلَ في البيت"، و"للرجلِ بيت جميل"، و"ربّ رجلٍ يقول ويفعل"، و"أكرمني وأكرمتُ الرجلَ" الخ.، فالرجل هو موضوع حديثنا في الجمل السابقة جميعا.

ثانياً: هناك كلمات تتفق حركاتها رغم اختلاف وظائفها النحوية، فالحال والتمييز والمفعول به والمفعول فيه واسم إنّ وخبر كان الخ. كلّها منصوبة.

ثالثاً: لو كانت الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة لوجب ظهور الضمة في آخر جمع المذكر السالم والمثنى والاسم المنقوص وخلافها حين تكون هذه مسنداً إليه، فكان من حقنا أن نقول "المعلمونُ في المدرسة" و"المعلمانُ في البيت" و"جاء قاضٌ جديد" الخ. وبخاصة أنْ ليس هناك صعوبة لفظية تحول دون ظهور الضمة في مثل هذه الحالات. ولوجب كذلك ظهور الكسرة في آخر المضاف إليه والمجرورات في جميع الحالات ولما جاز "تحريك" ما يسمى بالممنوع من الصرف بالفتحة في حالة الجر، و"تحريك" جمع المؤنث السالم بالكسرة في حالة النصب، وبخاصة أنّ الفتحة في الممنوع من الصرف والكسرة في جمع المؤنث السالم ليستا لضرورة نطقية. ولقد كان من حق ما يسمى بالمفعول به الثاني والمفعول به الثالث كما في "أعلمتُ زيداً عمراً قادماً" أن يكونا مرفوعين، فهما مسند ومسند إليه والجملة المؤلفة منهما هي المفعول به. والرفع الذي رفضه بعض النحاة[١٨] في "إنّي رأيت ملاكُ الشيمة الأدبُ" أولى من النصب، فالجملة بعد "رأيت" مفعول به، ولكن بما أنّها تتألف من مسند ومسند إليه فقد كان من حقهما أن يكونا مرفوعين.

ولقد كان من نتيجة الإصرار على أنّ الحركات الأخيرة دوالّ على معان اختراع النحاة لأبواب معقدة في النحو كبابي "الاشتغال" و"التنازع"، فإنّ استحالة وجود حركتين مختلفتين في نفس الوقت في آخر كلمة واحدة هو الذي دفع النحاة إلى افتعال الباب الذي سُمي بـ "التنازع"، ولو لم تعطَ الحركات الأخيرة كل هذه الأهمية لما كان هناك أي اعتراض على اعتبار "زيد" في مثل "أكرمني وأكرمت زيداً" فاعلاً لـ "أكرمني" ومفعولاً به لـ

"أكرمت" في آن واحد كما هو واضح من معنى الجملة، ولقيل إنّه مسند إليه أو متحدَّث عنه دون نظر إلى حركته الأخيرة. كذلك ملاحظة النحويين أنّ الاسم قد يأتي منصوباً في مثل "زيداً أكرمته" هي التي دفعتهم إلى القول إنّ "زيداً" هنا مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود، أي أنّ أصل الجملة "أكرمت زيداً أكرمته"! وهو أمر لا يلجأون إليه حين يرد "زيد" في نفس الجملة مرفوعاً. إنّ تبرير حركة النصب، وهي حركة نسبت إلى المفعول به هو الدافع الوحيد للتمسّك بهذا الرأي. كذلك حين يقول بعض النحاة إنّ هناك ضميراً محذوفاً في جملة "إنّ بك زيدٌ مأخوذ" هو ضمير الشأن (يقصدون أنّ أصل الجملة "إنّه بك زيد مأخوذ") فإنّما يفعلون ذلك لتبرير رفع "زيد"، ولو جاء منصوباً لما كلفوا أنفسهم هذا العناء.

ومن المعروف أنّ اللهجات العربية المعاصرة فقدت حركات أواخر الكلمات، ومع ذلك ليس فيها لبس أو غموض إلا بقدر طبيعي موجود في جميع اللغات، ومنها العربية الفصحى. ولو كانت الحركات الأخيرة ضرورية لتحديد المعنى لما جاز حذفها عند الوقف ولما أمكن أن تفقدها اللهجات المعاصرة، ولما كانت أغلبية اللغات في العالم غير معربة. أما وجود الغموض ambiguity في بعض الجمل فأمر مألوف في اللغات جميعاً. وقد يعجز السياق عن تحديد المعاني المحتملة في عدد من الأمثلة مثل "يحبّ الطلابُ المدرّس أكثرَ من المدير" ("يحبون المدرّسَ أكثر مما يحبون المدير" أو "يحبون المدرّس أكثر مما يحبّه المدير"). و"قرأت الكتب والمجلات الجديدة" ("الكتب والمجلات جديدة" أو "المجلات وحدها جديدة") الخ. ومثل هذا الغموض لا تخلو منه لغة. وقد أعطى تشومسكي[١٩] أمثلة عدة من اللغة الإنجليزية مثل:

The policemen were ordered to stop smoking after midnight.

وهي جملة لها أربعة معان كما يتضح من الترجمة العربية:

"أُمِر رجال الأمن بوقف التدخين بعد منتصف الليل."

فقد تعني أنّ:

١- رجال الأمن يستطيعون أن يدخنوا حتى منتصف الليل ولكن عليهم أن يتوقفوا بعد ذلك.
٢- على رجال الأمن أن يتوقفوا عن التدخين في جميع الأوقات. وقد جاء الأمر بهذا بعد منتصف الليل.
٣- يُسمح للناس بالتدخين حتى منتصف الليل وعلى رجال الأمن أن يوقفوهم بعد ذلك.
٤- على رجال الأمن أن يمنعوا الناس من التدخين في جميع الأوقات، وقد جاء الأمر بهذا بعد منتصف الليل.

ومن الجليّ أنّنا لا نستطيع تحديد هذه المعاني المختلفة للجملة العربية بتغيير الحركات، ولا بد من تحديدها بتغيير ترتيب الكلمات من جهة وتغيير بعض المفردات من جهة ثانية[٢٠].

من هذا كله نلاحظ أنّ تركيب الجملة (ترتيب الكلمات فيها) هو الذي يتحكّم في المعنى في الغالبية العظمى من الحالات، لا الحركات. فالفرق في المعنى بين "المعلم أعاد الكتاب إلى التلميذ" و"التلميذ أعاد الكتاب إلى المعلم"، مثلا، يقرره موقع كل من "المعلم" و"التلميذ" و"الكتاب" لا الحركات الأخيرة لهذه الكلمات الثلاث. فلو نُصِبت كلمة "المعلم" في الجملتين أو جرّت، ولو جرّت كلمة "الكتاب" أو رفعت، ولو رفعت كلمة "التلميذ" أو نصبت لما تغير المعنى.

والحقّ أنّ القول إنّ "نظم الكلام" هو الذي يتحكم في المعنى ليس أمراً جديداً. فقد أشار إلى هذا عبد القاهر الجرجاني قبل أكثر من تسعة قرون. جاء في كتابه دلائل الإعجاز: "وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وترك تقديمه. ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة. فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: "أفعلت؟" فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: "أأنت فعلت؟" فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه. ومثال ذلك أنّك تقول: "أبنيت الدار التي كنتَ على أن تبنيها؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أفَرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟" تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأنّ

السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنّك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوّز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن. وتقول: "أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟" فتبدأ في ذلك كله بالاسم. ذلك أنّك لم تشك في الفعل أنّه كان. كيف، وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولا والكتاب مكتوباً؟ وإنّما شككت في الفاعل من هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاكّ. ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر. فلو قلت: "أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟" خرجت من كلام الناس. وكذلك لو قلت: "أبنيت هذه الدار؟ أقلت هذا الشعر؟ أكتبت هذا الكتاب؟" قلت ما ليس بقول. ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك: "أموجود أم لا؟"(٢١).

ويضيف الجرجاني في موضع لاحق: "ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره. فإذا قلت: "ما ضربتُ زيداً" فقدمت الفعل، كان المعنى أنّك نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مبهماً محتملاً. وإذا قلت: "ما زيداً ضربت" فقدمت المفعول، كان المعنى على أنّ ضرباً وقع منك على إنسان وظُنّ أنّ ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون إياه. فلك أن تقول في الوجه الأول: "ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس" وليس لك في الوجه الثاني. فلو قلت: "ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس" كان فاسداً على ما مضى في الفاعل. ومما ينبغي أن تعلمه أنّه يصح لك أن تقول: "ما ضربت زيداً ولكني أكرمته" فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده ولا يصحّ أن تقول: "ما زيداً ضربت ولكني أكرمته". وذاك أنّك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ولكن أردت أنّه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك. فالواجب إذاً أن تقول: "ما زيداً ضربت ولكن عمراً"(٢٢).

ويشير الجرجاني إلى أنّ أثر التقديم والتأخير على المعنى لا يتوقف على الاستفهام والنفي: "واعلم أنّ معك دستوراً لك فيه - إن تأملت - غنى عن كل ما سواه، وهو أنّه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر..."

وشبيه بهذا قول المبرد: " ألا ترى أنّك إذا قلت: "ظننت زيداً أخاك" فإنّما يقع الشكّ في الأخوّة". فإن قلت: "ظننت أخاك زيداً" أوقعت الشكّ في التسمية ..."(٢٣).

أعود إلى السؤال: إذا كان تركيب الجملة (ترتيب الكلمات فيها) هو الأصل في تحديد المعنى فما الحركات الموجودة في آخر كلمة "رجل" في مثل "جاء الرجلُ" و"رأيت الرجلَ" و"مررت بالرجلِ"؟

أغلب الظنّ أنّها كانت في الأصل جزءاً من الكلمة وأنّها كانت حركة واحدة في جميع الحالات التي تقع فيها الكلمة، تماماً كحركة الراء أو حركة الجيم. فليس غريباً أن تتألف كلمة مثل "رجل" من ثلاثة أصوات صحيحة كل منها متلو بحركة. وإذا كنّا لا نجد غرابة في أن تكون حركة الراء أو حركة الجيم جزءاً من الكلمة فلم نستغرب أن تكون حركة اللام جزءاً من الكلمة؟

ولسنا نعرف إن كان الأصل في حركة أواخر الكلمات في العربية حركة واحدة بعينها أم أنّها كانت تختلف باختلاف الكلمة بحيث يكون الأصل في "رجل"، مثلاً، "رَجُلُ" وفي "حجر" "حَجَرَ" وفي "ولد" "ولدِ". غير أنّ من الطبيعي أن تختلف هذه الحركات بتشعب اللهجات واختلافها كما اختلفت الحركات الأخرى، وهو أمر يلاحظه الناظر في معاجمنا، فهناك أمثلة لا حصر لها من المفردات التي تلفظ حركاتها بأكثر من وجه: "زَعْم" و"زُعْم" و"زِعْم"؛ "حَرِص - يَحْرَص" و"حَرَص - يَحْرِص" الخ. وإذا كان اختلاف الحركة الأولى أو الثانية في هذه الكلمات بسبب اختلاف اللهجات ممكناً فإن اختلاف الحركة الأخيرة ممكن أيضاً.

ولعلّ بعض العرب كانوا يغيّرون الحركة الأخيرة في لهجاتهم للمحافظة على القافية في الشعر، أو لتنسجم مع بعض الكلمات الأخرى في العبارة. ومنه في نظري ما نراه في ما يسمى بالنعت السببي، ففي جملة "قابلت رجلا جميلةً ابنتُه" نلاحظ أن "جميلة" منصوبة اتباعاً لـ "رجلا" رغم أنّ الصفة منسوبة للابنة لا للرجل، وكان من الواجب أن تكون مرفوعة(٢٤).

ومثل هذا عبارة مشهورة في كتب النحو: "جحرُ ضبٍّ خربٍ" حيث جُرَّت "خرب"

"للجوار"، رغم أنها صفة للجحر لا للضبّ[٢٥].

وهنا ألتقي مع إبراهيم أنيس في أنّ اللغويين سمعوا من القبائل العربية حركات مختلفة لأواخر الكلمات فحاولوا ردّها إلى قواعد إعرابية، وإن كنت لا أوافقه في أنّها للوصل وإنّما أعدّها من مظاهر اختلاف اللهجات.

ومما يرجح صحة هذا الرأي أنّ كتب النحو مملوءة بالأمثلة التي يجوز فيها وجهان أو عدة وجوه. من ذلك ما ورد من جواز حركات مختلفة في اسم "إنّ" وخبرها، فهناك من نصب الأول ورفع الثاني كما هو معروف في كتب النحو، وهناك من رفع الأول والثاني كما في "إنّهم أجمعون ذاهبون" وفي الآية الكريمة ﴿ إنّ هذان لساحران﴾، وهناك من نصب الأول والثاني كما في "إنّ حراسَنا أُسْداً" و "يا ليت أيامَ الصّبا رواجعا". وقد نسب رفع الجزأين إلى قبيلة بلحارث بن كعب[٢٦]. وجاء في الهمع للسيوطي في مبحث "إنّ" وأخواتها: "وسمع من العرب نصب الجزأين ... فقيل سائغ في الجميع وإنّه لغة وعليه أبو عبيد القاسم ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد"[٢٧].

وقال الفراء في كتابه معاني القرآن: "قوله تعالى ﴿الحمد لله﴾: اجتمع القراء على رفع "الحمد". وأما أهل البدو فمنهم من يقول ﴿الحمدُ لله﴾ ومنهم من يقول ؟الحمدِ لله؟ ومنهم من يقول ﴿ الحمدُ لُلهّ﴾ فيرفع الدال واللام ..."[٢٨].

وأخيرا سأورد القصة التالية التي تشير إلى أنّ المتكلم يضبط الكلمة بالحركة الأخيرة التي تروق له فيتكفل النحاة بتبريرها له:

"قال أبو العباس أحمد بن يحيى: كنتُ أصير إلى الرياشي لأسمع ما كان يرويه ... فقال يوماً: كيف تروي هذا البيت: "بازلُ عامين" أو "بازلَ عامين"، يعني في قول الشاعر:

ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني

فقلتُ له: ... يُروى "بازلُ عامين" و "بازلَ عامين" و "بازلِ عامين"، الرفع على

الاستئناف والخفض على الإتباع، والنصب على الحال "[29].

وأودّ في ختام هذا الفصل أن أشير إلى كتاب قيّم صدر بعد ظهور هذا الفصل في كتاب **أبحاث في اللغة العربية**، بيروت، ١٩٧٣ . هو كتاب الصديق محمد حماسة عبد اللطيف: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، الكويت، ١٩٨٤ . وأعتبر عدم الإشارة في كتابه هذا إلى ما كتبتُ في هذا الموضوع تقصيرا مني لأنني لم أهْده نسخة من كتاب **أبحاث في اللغة العربية**. وسيجد من يقرأ كتاب **العلامة الإعرابية** كثيرا مما لم أستطع التطرّق إليه في فصل محدود، فهو كتاب شامل لا يستغني عن قراءته من له اهتمام بهذا الموضوع.

الحواشي:

١- انظر: جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ١٥ .

٢- لاحظْ أنّه لو كانت الفتحة في نهاية كلمة مثل "كتب" جزءاً من بناء الكلمة لوجب أن تبقى عند إضافة اللواحق الدالة على المتكلم والمخاطب الخ، أي لوجب أن نقول "كتَبَتُ" مثلاً، بفتح الباء لا بسكونها. وكذلك لو لم يكن الأصل في الفعل المضارع السكون لقلنا "يكتُبُنَ"، بضم الباء بدلا من سكونها (انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب).

٣- هذا النقاش النظري ليس دعوة للتخلي عن الالتزام بأواخر الحركات حسب القواعد المتبعة في كتب النحو، فالالتزام بها مرتبط بصحّة اللغة كما أشرت.

٤- مثلاً: ﴿إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ﴾ و﴿ إنّ اللهَ بريء من المشركين ورسولَه﴾، ﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾ الخ.

٥- لاحظ أنْ لا فرق بين "لم" و"لن" و "ما" و"لا" من حيث كونها جميعاً أدوات نفي، فلِمَ يكون للأداتين الأوليين أثر على حركة الكلمة التالية ولا يكون للأداتين الأخريين؟ أم أنّ هناك كلمات خلقت عاملة وأخرى خلقت غير عاملة كما يفهم من قول أبي البركات ابن الأنباري (أسرار العربية، ص ٣٣٤): "فإن قيل فإذا كان الأصل في "لم" أن تدخل على الماضي، فلمَ نُقِل إلى لفظ المضارع؟ قيل: لأن "لم" **يجب** أن تكون عاملة، فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيّنَ عملها، فنقل الماضي إلى المضارع ليتبين عملها"!! ومن الطريف أنّ صيغة الفعل في الإنجليزية تتغيّر كما تتغيّر في العربية: يُقال "He came. هو أتى" ولكن "He did not come. لم يأتِ"، فلا بدّ أنّ أداة النفي did

not خلقت عاملة أيضا!

٦- في الواقع أنّ ما يميّز بين التعجب والاستفهام والنفي في مثل "ما أحسن السماء" ليس حركة "أحسن" أو حركة "السماء" بل التنغيم (intonation)، فالاستفهام يلفظ بطريقة مختلفة عن الإخبار وعن التعجب، ويُعبَّر عن ذلك في الكتابة بعلامات الترقيم: علامة التعجب وعلامة الاستفهام والنقطة على التوالي. ومثل هذا يقال في التعليق على قصة طريفة رويت للتدليل على أهمية أواخر الكلمات: قيل إنّ رجلا كان يحمل طفلته الصغيرة فعطشت الطفلة فقالت لأبيها: "يا أبت عطشتَ"، بفتح التاء، فقال الأب: "لا يا ابنتي" متوهّماً أنّ الطفلة إنّما كانت تسأله إن كان قد عطش، فكررت الطفلة تلك العبارة إلى أن ماتت من العطش دون أن يفهم الأب أنها كانت تقصد "عطشتُ"، بضم التاء. والافتعال في القصة واضح، ولكن ما يهمّنا هو تناسي صاحب الرواية الملفّقة أنّ هناك فرقاً واضحاً بين طريقة لفظ الاستفهام وطريقة لفظ الجملة الخبرية.

٧- حاول النحويون تبرير اختلاف حركة الاسم بعد "خلا" بأنّ "خلا" تكون فعلا إن كان ما بعدها منصوباً وحرف جرّ إن كان ما بعدها مجروراً: "وأما "خلا" فإنّها تكون فعلاً وحرفاً، فإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً، وتتضمن ضمير الفاعل، وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً لأنّها حرف جرّ." (**أسرار العربية** لابن الأنباري، ص ٢١٠-٢١١). كذلك يبررون جواز الجرّ والرفع بعد "مذ" و"منذ" بمثل هذه الحجة الواهية، فإذا كان ما بعدهما مجروراً اعتبرتا حرفيْ جر وإذا كان ما بعدهما مرفوعاً اعتبرتا اسمين: "إنّما كان الاسم بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين لأنّه خبر المبتدأ، لأنّ "مذ" و"منذ" هما المبتدأ، وما بعدهما هو الخبر، والتقدير في قولك: "ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان": "أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان" (كذا!) (**أسرار العربية**، ص ٢٧١).

٨- يقول النحاة في مثل هذه الحالات إنّ ضمير الرفع "ناب مناب" ضمير النصب والجرّ!!

٩- أبو البركات ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص ٢٤-٢٥ .

١٠- كانت هذه التسمية ترجمة، على الأغلب من السريانية. ومن المعروف أنّ الفعل المضارع في بعض اللغات السامية له نفس صيغة اسم الفاعل. فكلمة: po'el، مثلاً، تعني في العبرية "فاعِل" كما تعني "يفعل". والمضارعة في الصيغة واضحة هنا. أما قول النحاة إنّ من وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم (اسم الفاعل واسم المفعول) أنّهما يتشابهان في الحركات والسكنات فأمر لا يتّفق مع الواقع إلا في الفعل المزيد (يُسافِر - مُسافِر، يُعَلِّم - مُعَلِّم، يُوَظِّف - مُوَظَّف إلخ.).

١١- انظر: **الإنصاف** لأبي البركات ابن الأنباري، المسألة ٧٣، و**الكتاب** لسيبويه، ج١، ص٣ .

١٢- **الإنصاف**، المسألة نفسها.

١٣- جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص ٥٢-٥٣ .

١٤- قرأ ابن كثير، وهو من القراء السبعة، ﴿فتلقّى آدمَ من ربّه كلماتٌ﴾ بنصب "آدم" ورفع "كلمات". وفي بعض القراءات ﴿إنّ الله وملائكتُه يصلون على النبي﴾ برفع "الملائكة". (انظر: **إحياء النحو** لإبراهيم مصطفى، ص٤٩ وص٦٥).

١٥- وقد حذفت "حركة الإعراب" في بعض القراءات القرآنية، وكان أبو عمرو أكثر القرّاء قراءة بالتسكين. انظر: عبده الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص١٥٦ . كما ورد في الشعر كثير من الكلمات الساكنة. انظر: الخصائص، ج١، ص ٧٢-٧٥ .

١٦- إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، ص (هـ) - (ز).

١٧- مهدي المخزومي، **في النحو العربي - نقد وتوجيه**، ص ٦٧ .

١٨- انظر: **همع الهوامع** للسيوطي، ج١، ص ١٥٣ .

١٩- Noam Chomsky, “Topics in the theory of generative grammar”. In T.A. Sebeok (editor), **Current Trends in Linguistics**, vol. 3, The Hague, 1966, p.7.

٢٠- وقد أشار النحويون إلى أنّ الفاعل يتقدم على المفعول به وجوباً في مثل "ضرب موسى الفتى" و"أكرم أخي عمي" (انظر: **شرح قطر الندى** لابن هشام، ص ١٨٥، **وألفية ابن مالك** حيث يقول: "وأخّر المفعول إنْ لبْس حُذِر").

٢١- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، الطبعة الثالثة، ص ٨٧-٨٨ .

٢٢- المصدر نفسه، ص ٩٨ .

٢٣- المبرد، **كتاب المقتضب**، ص ٩٥ .

٢٤- لاحظْ هنا أنّ الصفة تطابق موصوفها الحقيقي في التذكير والتأنيث لأنّ الموصوف والصفة في مثل هذه الجملة مبتدأ وخبر في واقع الأمر، وأصل الجملة: "قابلت رجلاً ابنته جميلة". أما في حالة التعريف حيث نقول "قابلت الرجل الجميلة ابنته" فإن "الـ" التي تسبق الصفة ليست أداة تعريف للكلمة بل أداة تعريف للجملة، أي "اسم موصول"، ذلك أنّ أصل الجملة، في ظني، هو "قابلت الرجل الذي ابنته جميلة". (انظر: الفصل الأوّل في هذا الكتاب).

٢٥- انظر: **المنصف** لابن جنّي، ج٢، ص٢ .

٢٦- وهناك من نسبها إلى قبائل أخرى. انظر: عبده الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص ١٨٥ .

٢٧- همع الهوامع، ج١، ص ١٣٤ .
٢٨- أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٣ .
٢٩- أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، ص٥٨ .

الفصل السابع

التقدير وظاهر اللفظ في الجملة العربية

مبررات تقدير بنية عميقة تختلف عن البنية السطحية

بين اللغويين القدماء واللغويين المحدثين الوصفيين:

تحدّثتُ في دراسات في علم أصوات العربية ج١ عن موقف اللغويين الوصفيين من بعض الظواهر الصوتية ورفضهم تبني القدماء أصلا (بنية عميقة) يختلف عن ظاهر اللفظ، وبيّنت أنّ القدماء كانوا في ذلك على حق[١]. وأتحدّث هنا عن رفض الوصفيين "التقدير" في الجملة. ف "المدرسة الوصفية لا تقبل إطلاقاً بمبدأ التقدير، بل تأخذ بواقع اللغة" كما يقول فريحة[٢]، "وهذا المنهج النحوي القديم مما لا يرضاه البحث العلمي الحديث فهو ذهاب في المجهول" كما يقول السامرائي[٣].

ولعلّ الخلاف الحقيقي بين منهج القدماء ومنهج اللغويين المحدثين الوصفيين هو أنّ القدماء كانوا معنيين بتفسير الظواهر اللغوية في حين أنّ المحدثين من المدرسة الوصفية يكتفون بوصفها.

إنّ التفسير اللغوي (التفسير لا الوصف) لكثير من التراكيب اللغوية، سواء على مستوى الكلمة أو مستوى الجملة، يتطلّب "التقدير". ففي جملة مثل "**جاء الذي زارنا أمس**" لا بدّ من تقدير كلمة "الشخص"، فالأصل هو "جاء الشخص الذي زارنا أمس" لأنّ "الذي" ليست سوى أداة تعريف كما بيّنت في الفصل الأول في هذا الكتاب، وأداة التعريف لا يمكن أن تكون فاعلاً (إلا في جملة مثل: وقعت "الذي" قبل الجملة الصفة). وكذلك الأصل في مثل: "ما رأيت غيره" هو "ما رأيت شخصاً" (أو شيئاً) غيره، فكلمة "غير" أداة استثناء سواء أحذفت قبلها كلمة "شخص" (أو كلمة "شيء") أم لم تحذف،

وأداة الاستثناء لا يمكن أن تكون مفعولا به (إلا في جملة مثل: استعملت "غير" في الجملة السابقة ولم أستعمل "سوى").

وأراني أُخالف السامرائي والمخزومي[٤] في اعتراضهما على تقدير "أنت" فاعلا لفعل الأمر "اكتب"، فهذا التقدير له مبرِّر لأن تركيب الجملة ومعناها لا يستقيمان دون ذلك.

وكذلك تقدير "إنْ" الشرطية وفعل مضارع (موجب أو منفي) يليها في جملة مثل "ادرسْ تنجحْ" أو "لا تهملْ تنجحْ" له ما يبرّره من الناحية اللغوية، فكلمة "تنجح" في الجملتين السابقتين جواب لشرط كما هو جليّ من المعنى، في حين أنّ الفعل الأول في كل منهما فعل أمر في الأولى وفعل منهيّ عنه في الثانية، ولكنه في الحالتين خالٍ خلواً تاماً من معنى الشرط. فأنت تطلب من المخاطب في الحالة الأولى أن يدرس وفي الحالة الثانية أن لا يهمل ولا تشترط عليه شيئاً. فلا بدّ، إذاً، أن يكون أصل كل من العبارتين: جملتين، الأولى منهما فعل أمر أو نهي والثانية جملة شرطية، أي أنّ أصل العبارة الأولى "ادرس. إن تدرس تنجح". وقد أمكن حذف أداة الشرط والفعل الذي يليها لأنّ في فعل الأمر وجواب الشرط ما يدل على المعنى المطلوب. وقس على ذلك العبارة الثانية، فأصلها: "لا تهمل. إِنْ **لا تهمل** تنجح".

وكذلك لا أتّفق مع عبد الرحمن أيوب في أنّ تقدير فاعل مستتر للفعل "اضربْ" الخ. قد أملته فكرة فلسفية هي "استحالة وجود حدث دون أن يكون له مُحْدِث، وبناء على هذا فمن المستحيل أن يوجد فعل دون أن يكون له فاعل"[٥]. فالتركيب اللغوي هو الذي يتطلب وجود الفاعل في بعض الجمل، لا الفكرة الفلسفية. فـ "الضرب" حدث، والفكرة الفلسفية التي تقول باستحالة وجود حدث دون أن يكون له مُحدِث تنطبق على "ضرْب" فليس هناك ضرْب دون وجود ضارِب، ومع ذلك لم يقل النحاة إنّ هناك فاعلا مستتراً في جملة مثل "الضرب موجِع". وكذلك "الحرب" حدث، ولكن لا يتطلّب التركيب اللغوي في جملة "الحرب طويلة" أن يكون لكلمة "حرب" فاعل، مع أنّه ليس هناك حرب دون وجود محاربين.

ولا يعني هذا أنّني أوافق اللغويين القدماء في كلّ آرائهم في التقدير. فكثير من تقديرات النحاة لا سند لها، وقد لجأوا إليها لتبرير حركات الإعراب أو للحفاظ على قاعدة تبنّوها ولم يشاءوا تغييرها رغم وضوح عدم صحّتها. فمثلاً، يقدّر النحاة خبراً محذوفاً في مثل "إنّ حرّاسنا أُسْداً" لتبرير نصب "أُسْد"(٦)، ويقدّرون ضمير الشأن في "إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ" لتبرير عدم نصب "زيد"(٧) ويعتبرون الفاعل في مثل "الرجل ذهب" ضميراً مستتراً تقديره "هو" للحفاظ على القاعدة التي تنصّ على وجوب وقوع الفاعل بعد الفعل، بالرغم من عدم وجود أيّ مانع لغوي لوقوع الفاعل قبل الفعل(٨). كذلك يقدّر النحاة فعلاً محذوفاً "يفسره الفعل الموجود"، فيقولون إنّ أصل "زيداً ضربْته"، مثلا، هو "ضربْت زيداً ضربْتهُ"، لا لسبب سوى تبرير نصب "زيد"(٩). كما يقولون إنّ أصل ﴿إذا السماء انشقّت﴾، مثلاً، هو "إذا انشقّت السماء انشقّت" لأنّهم وضعوا قاعدة لا مبرّر لها تنصّ على أنّ أدوات الشرط والعرض والتحضيض لا يليها إلا الفعل. ويقدّرون كلمة محذوفة بعد "خَرِب" في "هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ"، فيعتبرون الأصل: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحرُهُ" لأنّ "خَرِب" رويت بالجرّ مع أنّها صفة لاسم مرفوع(١٠).

غير أنّ هذا لا يعني أنّ التقدير في اللغة مرفوض من حيث المبدأ، فالتركيب اللغوي يتطلب التقدير في كثير من الأحيان كما أشرت. والتقدير المقبول ليست غايته تبرير حركات أواخر الكلمات التي لم تتفق مع قواعد النحاة وإنّما تفسير الظواهر اللغوية التي سترد في ثنايا الحديث عن المبرّرات اللغوية للتقدير فيما بعد. فتقدير الفاعل "أنت" لفعل الأمر "اكتبْ"، مثلا، يختلف كلياً عن تقدير "هو" لتبرير قراءة "ربّ" في ﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾ بالرفع، أو تقدير "أعني" أو "أمدح" لتبرير قراءتها بالنصب، فتركيب الجملة لا يستدعي تقدير أيّ من الكلمتين، على عكس تقدير "أنت" في الحالة الأولى. وقد لاحظ بعض القدماء أنّ التقدير من أجل تبرير الحركات الإعرابية غير مقنع، فقد رُوي أنّ عضد الدولة سأل أبا علي الفارسيّ عن سبب نصب المستثنى في مثل "قام القوم إلا زيداً" فأجاب: "بتقدير أستثني زيداً"، فقال له عضد الدولة: "لم قدّرت أستثني زيداً فنصبت؟ هلاّ قدّرت امتنعَ زيدٌ فرفعت!"(١١).

التقدير وظاهر اللفظ:

هل لتقدير أصل (بنية عميقة deep structure أو undelying structure) لبعض الجمل مختلف عن ظاهر اللفظ (البنية السطحية surface structure) مبررات لغوية مقبولة؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من توضيح دور الكلمة في تركيب الجملة والفرق بين البنية العميقة والبنية السطحية، أي ظاهر اللفظ.

ليس معنى الجملة مجموع معاني المفردات التي تتألّف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في تركيب معيّن حسب قواعد لغوية محددة. فجمل مثل "أكرم الطالب الجديد معلّمه" و "أكرم الطالب معلّمه الجديد" و "أكرم المعلّم الجديد طالبه" و "أكرم المعلّم طالبه الجديد" لا تختلف من حيث المفردات التي تتألف منها. ومع ذلك تختلف معانيها بسبب اختلاف الترتيب الذي وُضعت فيه تلك المفردات. ولو وردت المفردات ذاتها على غير نظام، كما في "طالب ال أكرمَ جديد هُ معلّم ال"، لأصبحت ضرباً من الهذيان.

فمعنى الجملة إذاً نتاج عاملين: معاني المفردات التي تتألف منها والتركيب الذي تنتظم فيه هذه المفردات. فمعنى "أكرم المعلّم الطالب الجديد" يختلف عن معنى "طرد المعلم الطالب الجديد" بسبب العامل الأول. ومعنى "أكرم المعلم الطالب الجديد" يختلف عن معنى "أكرم الطالب المعلم الجديد" بسبب العامل الثاني.

غير أنّ المفردات والبنية السطحية للجملة، أي ظاهر اللفظ، ليست كلّ شيء في تحديد معنى الجملة. فمعنى الجملة يتحدّد على مستوى أعمق، فالتركيب الذي يحدّد المعنى هو البنية العميقة، وهي تتحوّل إلى البنية السطحية التي ينطقها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة تطبيق قواعد تسمّى القواعد التحويلية transformational rules، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى آخر، أو تضيف إليها عناصر أخرى كما سيتضح بعد قليل، وهذه القواعد تختلف في تفصيلاتها من لغة إلى أخرى.

مبرّرات التقدير[١٢]:

أولا: تفسير تعدّد معاني بعض الجمل:

من أهم مبرّرات تقدير بنية عميقة تختلف عن ظاهر اللفظ تفسير تعدّد معاني جمل مثل:

١- طلب خالد من عمر أن يسافر.
(خالد يسافر / عمر يسافر)

٢- خالد يحترم ليلى أكثر من عمر.
(خالد يحترم ليلى أكثر مما يحترم عمر /
خالد يحترم ليلى أكثر مما يحترمها عمر)

٣- قرأتُ فصلاً من كتاب الأستاذ الجديد.
(الكتاب جديد / الأستاذ جديد)

٤- زيارة الأصدقاء تجلب الفرح.
(الأصدقاء زائرون / الأصدقاء مزورون)

فوجود معنيين أو أكثر لكلّ من الجمل السابقة لا يعود إلى تعدّد معاني بعض مفرداتها، كما هو الحال في جملة مثل "جلست إلى جانب العين"، مثلا، وإنّما إلى وجود بنيتين عميقتين مختلفتين (أو أكثر). فالجملة الأولى، مثلاً، لها بنيتان عميقتان مختلفتان:

أ- خالد طلب من عمر (خالد يسافر).
ب- خالد طلب من عمر (عمر يسافر).

(حيث يشير ما بين القوسين إلى مفعول **طلب**)

وقد طبّقت عليها قواعد تحويلية أدّت إلى بنيتين سطحيتين متطابقتين، أي جملة واحدة من حيث اللفظ[١٣]. من هذه القواعد:

١ – حلول ضمير محلّ الاسم المكرّر، أي الذي سبق وروده، في البنية العميقة:

أ- **خالد** طلب من عمر (**خالد** يسافر) ←
خالد طلب من عمر (**هو** يسافر).

ب- خالد طلب من عمر (عمر يسافر) ←
خالد طلب من عمر (هو يسافر).

وقاعدة حلول ضمير محلّ الاسم الذي يتكرّر وروده قاعدة معروفة في اللغة العربية وغيرها من اللغات (إذا كان الحديث عن شخص واحد أو شيء واحد):

وصل **عمر** و**عمر** الآن في مكتب **عمر** ←
وصل **عمر** و**هو** الآن في مكتبه.[١٤]

Omar arrived and **Omar** is now in **Omar's** office →

Omar arrived and **he** is now in **his** office

٢- حذف الضمير لوجود علامة في الفعل تدلّ عليه[١٥]:

خالد طلب من عمر (هو يسافر) ←
خالد طلب من عمر (يسافر).

٣-إضافة "أنْ" قبل الفعل الأخير (لأنّه وقع موقع الاسم أو المصدر، وما يعادل المصدر هو "أنْ" + الفعل (أو "ما" + الفعل في حالات معيّنة)[١٦]:

خالد طلب من عمر (يسافر) ←
خالد طلب من عمر أن يسافر.

٤-نقل الفعل قبل الفاعل (أو الفاعل بعد الفعل):

خالد طلب من عمر أن يسافر ←

طلب خالد من عمر أن يسافر.

والقاعدة الأخيرة اختيارية، فاللغة العربية تجيز أن يلي الفاعل الفعل أو يسبقه (يسميه معظم النحاة حينئذٍ مبتدأ ويقدّرون فاعلا مستتراً كما هو معروف). وقد بيّنت في فصل "البنية العميقة للجملة الفعلية" (الفصل الأخير في هذا الكتاب) الأسباب التي تدعو إلى اعتبار موقع الفاعل في البنية العميقة قبل الفعل وليس بعده.

لنأخذ الآن الجملة الثانية مثالاً آخر لتوضيح المقصود بالبنية العميقة وكيف تحوّلها القواعد التحويلية إلى البنية السطحية:

خالد يحترم ليلى أكثر من عمر.

هذه الجملة لها أيضاً معنيان مختلفان، أحدهما أنّ احترام خالد لليلى أكثر من احترامه لعمر والثاني أنّ احترام خالد لليلى أكثر من احترام عمر لها. وقد نتجت ازدواجية المعنى هذه من وجود بنيتين عميقتين للجملة السابقة:

أ- خالد يحترم ليلى أكثر من (خالد يحترم عمر).
ب- خالد يحترم ليلى أكثر من (عمر يحترم ليلى).

وقد نتجت البنية السطحية من تطبيق قاعدة تحويلية واحدة هي حذف العبارة المكررة في البنيتين العميقتين:

أ- **خالد يحترم** ليلى أكثر من (**خالد يحترم** عمر) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من عمر.

ب- خالد **يحترم ليلى** أكثر من (عمر **يحترم ليلى**) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من عمر.

وجدير بالذكر أنّ من الممكن تطبيق بعض القواعد التحويلية التي وردت في حديثنا عن

المثال الأول على البنيتين العميقتين السابقتين بحيث ينتج عن ذلك بنيتان سطحيتان مختلفتان:

١- حلول ضمير محلّ الاسم المكرّر:

أ- **خالد** يحترم ليلى أكثر من (**خالد** يحترم عمر) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من (**هو** يحترم عمر)

ب- خالد يحترم **ليلى** أكثر من (عمر يحترم **ليلى**) ←
خالد يحترم **ليلى** أكثر من (عمر يحترم **ها**)

٢- حذف الضمير لوجود علامة في الفعل تدلّ عليه، وهذه القاعدة تنطبق على الجملة الأولى فقط:

أ- خالد يحترم ليلى أكثر من (هو يحترم عمر) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من (يحترم عمر)

٣- إضافة "ما" قبل الفعل في الجملة الواقعة موقع الاسم:

أ- خالد يحترم ليلى أكثر من (يحترم عمر) ←
خالد يحترم ليلى أكثر منْ ما (ممّا) يحترم عمر

ب- خالد يحترم ليلى أكثر من (عمر يحترمها) ←
خالد يحترم ليلى أكثر ممّا عمر يحترمها.

٤- نقل الفعل قبل الفاعل (وهي قاعدة اختيارية):

أ- خالد يحترم ليلى أكثر ممّا يحترم عمر ←
يحترم خالد ليلى أكثر ممّا يحترم عمر.

ب- خالد يحترم ليلى أكثر ممّا عمر يحترمها ←
يحترم خالد ليلى أكثر ممّا يحترمها عمر.

مما سبق نرى أنّ الجمل المتعددة المعاني (التي لا ينتج تعدد معانيها من مفردات ذات معانٍ متعددة) تتطلب تقدير بنى عميقة تختلف عن ظاهر اللفظ، لأنّه لا تفسير لوجود معانٍ متعددة لهذه الجمل إلا بهذا التقدير.

ثانياً: اختلاف معاني بعض التراكيب المتماثلة:

ومن مبررات تقدير بنى عميقة تختلف عن ظاهر اللفظ وجود جمل لها تراكيب سطحية متماثلة ولكن معانيها مختلفة، كما يتّضح من المثالين التاليين:

أ- حمل الرجلُ الولدَ على ظهره.
ضرب الرجلُ الولدَ على ظهره.

ب- أمر الضابطُ الجنديَّ أن يعطيَه البندقية.
وعد الضابطُ الجنديَّ أن يعطيَه البندقية.

فلتفسير اختلاف المعنى في جملتي المثال الأول رغم تماثل التركيب لا بدّ من تقدير بنيتين عميقتين مختلفتين:

الرجل حمل الولد على ظهر **الرجل**.
الرجل ضرب **الولد** على ظهر **الولد**.

وقد أصبح التركيبان السطحيان متماثلين نتيجة لتطبيق قاعدة ذكرتها من قبل، وهي حلول ضمير محلّ الاسم المكرّر.

وكذلك لا مناص من تقدير بنيتين عميقتين مختلفتين لجملتي المثال الثاني:

الضابطُ أمر الجنديَّ (الجنديُّ يعطي **الضابطَ** البندقية).
الضابطُ وعد الجنديَّ (الضابطُ يعطي الجنديَّ البندقية).

حيث يشير ما بين القوسين إلى مفعول "أمر" و "وعد" على التوالي، وقد تحوّلت البنيتان

العميقتان إلى البنيتين السطحيتين نتيجة لتطبيق قواعد تحويلية وردت من قبل (حلول ضمير محلّ الاسم المكرّر، وحذف الضمير لوجود علامة في الفعل تدلّ عليه، وإضافة "أنْ" قبل الفعل).

ثالثاً: اتفاق معاني جمل ذات تراكيب مختلفة:

المبرّر الثالث لتقدير بنى عميقة تختلف عن ظاهر اللفظ هو الوجه المعاكس للمبرر السابق، أعني وجود جمل تتّفق في المعنى بالرغم من اختلاف تراكيبها السطحية، كما يتضح من الجملتين التاليتين:

أكرم الطالب المعلّم
الطالب أكرم المعلّم[١٧]

إنّ هاتين الجملتين نتجتا من بنية عميقة واحدة هي:

الطالب أكرم المعلّم.[١٨]

وقد أدّى تطبيق قاعدة تحويلية ذكرت سابقا إلى وقوع الفعل قبل الفاعل في الجملة الأولى (انظر الفصل الأخير في هذا الكتاب).

رابعاً: شروط صحّة بعض الجمل:

ومن مبرّرات تقدير بنى عميقة تختلف عن ظاهر اللفظ وجود شروط معيّنة لصحّة (grammaticality) البنى السطحيّة لا يمكن تحديدها بدقة إلا بمثل هذا التقدير. فكيف نفسّر، مثلاً، جواز الجملة الأولى من الجملتين التاليتين وعدم جواز الجملة الثانية:

أ- هذا هو الطالب الذي نجحت أخته.
ب- * هذا هو الطالب الذي نجحت أخت المعلم.
(النجمة تشير إلى أنّ الجملة غير صحيحة).

من شروط صحّة أمثال الجملتين السابقتين أن تحتوي البنية السطحية على ما سمّاه القدماء "ضمير عائد" على الاسم الموصوف بجملة. وبما أنّ الضمير يحلّ محلّ اسم سبق وروده فإنّ هذا الشرط لا يتضح إلا من البنى العميقة. فعند مقارنة البنيتين العميقتين التاليتين:

أ- هذا الطالب (أخت الطالب نجحت).
ب- هذا الطالب (أخت المعلم نجحت).
حيث تقع الجملة التي بين القوسين موقع الصفة للطالب.("هذا الطالب" جملة تامّة)

نرى أنّ الجملة الصفة في الثانية لا تحتوي على الموصوف، ممّا يجعلها غير صحيحة. فالجملة "الموصولية"، وهي جملة تصف أحد الأسماء في الجملة الأساسية، يجب أن تحتوي على الاسم الموصوف، وإلا فإنّ الجملة المركبة من الجملة الأساسية والجملة الصفة تصبح غير صحيحة ungrammatical .

لاحظ أنّها تصبح صحيحة إذا أضفنا كلمة "الطالب" في الجملة الصفة:

هذا الطالب (أخت معلم الطالب نجحت).

فهذه الجملة تصبح بعد تطبيق القواعد التحويلية عليها، ومنها إضافة "ضمير الفصل" جملة صحيحة:

هذا هو الطالب الذي نجحت أخت معلمه

أمّا القواعد التحويلية التي تحوّل البنية العميقة إلى البنية السطحية فتشمل:

١- قاعدة حلول ضمير محلّ الاسم المكرّر.

٢- قاعدة حذف الضمير لوجود علامة في الفعل تدلّ عليه.

٣- قاعدة إضافة ضمير الفصل (الفصل بين المبتدأ والخبر)، وهي قاعدة اختيارية (لأنّ هذا

الطالب يمكن أن تكون جملة تامّة لا تختلف في معناها عن **هذا هو الطالب**).

٤- قاعدة إضافة الاسم الموصول (وهو أداة تعريف للجملة قبل الجملة الصفة لأنّ الموصوف مَعْرفة)، وهي من قواعد المطابقة. (انظر الفصل الأول).

ومن التراكيب التي تتطلب تفسير القيود المفروضة على صحّتها التركيب الذي يحتوي على كلمة **نفس** والضمير الذي يتصل به، مثل **مدح نفسه**، **مدحتْ نفسها**، **مدحتَ نفسكَ** الخ. فمن المعروف أنّه لا يجوز أن يُقال: * **مدح نفسي** أو * **مدح نفسكَ** أو * **مدحتْ نفسه** الخ، فكيف نفسّر هذا؟ لقد لاحظ بعض اللغويين[١٩] أنّ صحّة التراكيب السابقة تتوقف على توافر شرط لا يتّضح إلا في البنية العميقة، وهو أنّ الضمير المتصل يجب أن يكون نظير الضمير المنفصل في البنية العميقة. فإذا كان الضمير المنفصل **هي** فإنّ الضمير المتصل يجب أن يكون **ها** وإذا كان الضمير المنفصل **أنتَ** فإنّ الضمير المتصل يجب أن يكون **كَ** الخ، أي إنّ البنى العميقة للجمل السابقة هي:

هو مدح هو ← هو مدح نفسه

أنتَ مدحتَ أنتَ ← أنتَ مدحتَ نفسكَ

خامساً: زيادة المعنى عن المبنى:

ومن مبرّرات تقدير بنية عميقة للجملة تختلف عن ظاهر اللفظ وجود عنصر في المعنى غير متمثل في أي من المفردات:

ففعل الأمر **اذهبوا** يعني **أنتم اذهبوا** أو **اذهبوا** أنتم.

والفعل الماضي **ذهبوا** يعني **هم ذهبوا**.

وجملة **الولد الطويل كسول وأمّا القصير فمجتهد** تعني **الولد الطويل كسول وأمّا الولد القصير فمجتهد**.

فبالرغم من عدم وجود كلمة **أنتم** في المثال الأول وكلمة **هم** في المثال الثاني وكلمة **الولد** (قبل **القصير**)، إلا أنّ المعنى الذي يُنقل إلى السامع يدلّ على وجود هذه المفردات في البنى العميقة. وقد خلت البنى السطحية من هذه المفردات بسبب القاعدة التحويلية التي تحذف الضمير في المثالين الأول والثاني (لوجود علامة في الفعل تدلّ عليه)، وتحذف الكلمة المكرّرة في المثال الثالث لوجود ما يدلّ عليها.

وممّا يدلّ على وجود كلمة **الولد** في البنية العميقة في المثال الثالث أنّ **القصير** لا يمكن أن تكون صفة لاسم آخر غير **الولد**، وإلا ما جاز حذف ذلك الاسم. ففي جملة مثل **الولد الطويل كسول وأمّا الرجل القصير فمجتهد** لا يجوز حذف كلمة **الرجل**.

سادساً: المكوّنات الجملية المتقطعة:

وممّا يبرّر تقدير بنية عميقة تختلف عن ظاهر اللفظ وقوع بعض المكوّنات الجملية غير متصلة في البنية السطحية. فحرف الجر "بـ" في مثل **اعترف الرجل بذنبه**، مثلا، مرتبط بالفعل اعترف بالرغم من أنّه مفصول عنه، أي أنّ **اعترف بـ** مكوّن جملي واحد. ومثل هذا ينطبق على **وصل ماشياً** في مثل **وصل الرجل ماشياً وكان يأكل** في مثل **كان الرجل يأكل** الخ. فلا بدّ أن يكون الأصل في الجملة الأولى **الرجل اعترف بذنبه** وفي الثانية **الرجل وصل ماشياً** وفي الثالثة **الرجل كان يأكل**، لأنّ المتوقّع أن يقع المكوّن الجملي متصلاً في البنية العميقة (انظر الفصل الأخير في هذا الكتاب).

ولعلّ الأسباب التي ذكرتها تكفي لتبرير تقدير بنى عميقة لبعض الجمل تختلف عن ظاهر اللفظ وتدلّ على أنّ مثل هذا التقدير ليس مرفوضاً من حيث المبدأ.

وقد يختلف اللغويون حول البنى العميقة التي يقدّرونها وحول القواعد التي تحوّل تلك البنى العميقة إلى البنى السطحية التي تُستعمل في اللغة (لأنها جميعاً تخضع إلى شيء من الاجتهاد)، ولكن الادّعاء أنّ معاني الجمل يمكن تفسيرها على أساس البنى السطحية وحدها لا تؤيده – فيما أرى – الحقائق اللغوية.

الحواشي:

١- انظر الفصل الأول (اللغويون العرب بين الوصف والتفسير) في: **دراسات في علم أصوات العربية** ج١.
٢- أنيس فريحة، "**منهجان لدراسة اللغة**"، ص ١٩٤ .
٣- إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ص ٤٥ .
٤- إبراهيم السامرائي، **النحو العربي**: نقد وبناء، ص ٦٨ .
٥- عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص٧٦ .
٦- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج١، ص ٣٧ .
٧- سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٢٨١ . وانظر أيضاً: ابن الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص ١٧٩ .
٨- أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته وخلوّ الفعل من ضمير عائد عليه. انظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص ٢٧٨ و ٢٧٩ . وانظر أيضاً: صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، **الموفي في النحو الكوفي**، ص ١٨ .
٩- فسّر النحاة نصب زيد في جملة **زيداً مررت به** بتقدير فعل **جاوزت**، فيكون الأصل **جاوزت زيداً مررت به** لأنّهم لو قدّروا **مررت** بـ لوجب أن تكون كلمة زيد مجرورة. ولست أدري كيف يمكنهم إنقاذ القاعدة في مثل **زيداً لست أخاه**، لأنّ المعنى لا يستقيم إلا بتقدير **لست أخا** بحيث يكون الأصل **لست أخا زيد لست أخاه**. وفضلا عن أنّ هذا التقدير لا مبرّر له فإنّه يعني أنّ كلمة زيد يجب أن تكون مجرورة لا منصوبة. وقس على ذلك جملة مثل **زيداً قرأت كتابه**.
١٠- يعلّق ابن مضاء القرطبي على هذا في كتابه **الرد على النحاة**، ص ٩٧ فيقول: "... قد مرّ هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف، لأنّه لو ظهر لكان قبيحاً؛ لو قالت العرب: "هذا جحر ضب خرب جحره" قبح، لأنّه عيّ من القول تغني عنه ضمة الباء، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ...".
١١- ابن الأنباري، **نزهة الألبّاء**، ص ٣١٦ .
١٢- انظر الحجج التي ذكرها سميث وولسن تأييداً للبنية العميقة، ص ١٠٠-١٢٤ .
١٣- لهذا نظير على مستوى الكلمة. فكلمة مثل **محتلّ**، مثلاً، تمثّل صيغتين مختلفتين: **مُحتلِل**، بكسر اللام، أي اسم فاعل، و**مُحتلَل**، بفتح اللام، أي اسم مفعول (قارن **محترِم** بالكسر، و**محترَم**، بالفتح)، وقد أدّى تطبيق قاعدة حذف الحركة القصيرة بين اللامين (لوقوعها بين صحيحين مثلين) على البنيتين العميقتين إلى بنية سطحية واحدة:
م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل ← م ـُ ح ت ـَ ل ل

م ـُ ح ت ـَ ل ـَ ل ← م ـُ ح ت ـَ ل ل

١٤ - هناك حالة محدّدة تضاف فيها كلمة نفس قبل الضمير، وذلك عندما يشير الاسم المكرّر إلى شخص أو شيء واحد، ويكون الأول منهما فاعل الفعل والثاني مفعوله (مباشرة أو بحرف جرّ):

عمر يحبّ عمر ← عمر يحبّ نفسه

عمر لا يهتمّ إلا بـعمر ← عمر لا يهتمّ إلا بـنفسه

قارن أيضاً بالإنجليزية، حيث تضاف كلمة :self

Omar loves **Omar**. **Omar** cares only about **Omar** →

Omar loves **him**self. **Omar** cares only about **him**self.

١٥ - لاحظ اختلاف العربية عن الإنجليزية، مثلا. في العربية يمكن حذف الضمير في مثل **هو سافر، هي سافرت، هم سافروا، هو يسافر، هي تسافر** الخ. لوجود علامة مطابَقة في الفعل تغني عنه. أمّا في الإنجليزية فلا يحذف الضمير لأنّ الفعل يخلو من علامات المطابَقة، فكلمة travelled، مثلا، تستعمل دون أي تغيّر مع الضمائر المختلفة:

He travelled. ; She travelled. ; They travelled. etc.

ولهذا السبب لا يحذف الضمير في العربية في مثل: **هو في البيت، وهي في البيت** الخ. لعدم وجود ما يدلّ عليه إذا حذف.

١٦ - قارن:

وصل بعد ذهاب أخيه. / وصل بعد أن ذهب أخوه.

سافر عند وصول أخيه. / سافر عندما وصل أخوه.

سيسافر بعد وصول أخيه. / سيسافر بعد أن يصل أخوه.

١٧- انظر رأي عبد القاهر الجرجاني في التقديم والتأخير: **دلائل الإعجاز**، ص ٨٧ وما بعدها.

١٨ - انظر فصل " البنية العميقة للجملة الفعلية " (الفصل الأخير) في هذا الكتاب.

١٩ - انظر سميث وولسون، ص ١١٣ .

الفصل الثامن

البنية العميقة للجملة "الفعليّة" في العربيَّة:

فعل فاعل مفعول أم فاعل فعل مفعول؟

تختلف اللغات في ترتيب مكوّنات جملها، فمنها ما يقع فيها الفعل قبل الفاعل، ومنها ما يقع فيها بعده. ومنها ما يقع فيها المفعول به بعد الفعل ومنها ما يقع قبله. وهناك كثير من اللغات التي تجيز نوعين أو أكثر من الترتيب في مكوّنات الجملة الأساسية الثلاثة: الفعل والفاعل والمفعول به. فاللغة العربية، مثلا، تجيز الأنواع التالية من الترتيب في الجملة "الفعليّة"، وأقصد بها هنا الجملة التي تحتوي على فعل، بصرف النظر عن موقع الفعل:

١- فعل - فاعل - مفعول (قرأ الرجل الصحيفة.)
٢- فاعل[١] - فعل - مفعول (الرجل قرأ الصحيفة.)
٣- فعل - مفعول - فاعل (قرأ الصحيفةَ الرجلُ.)
٤- مفعول - فعل - فاعل (الصحيفةَ قرأ الرجلُ.)
٥- مفعول - فاعل - فعل (الصحيفةَ الرجلُ قرأ)[٢].

إنّ الجمل السابقة لها بنية عميقة deep structure أو تحتية underlying structure واحدة. وهناك قواعد تحويلية تعيد ترتيب المكوّنات الثلاثة في البنية العميقة بطرق تؤدّي الى البنية السطحية surface structure، أي ظاهر اللفظ (انظر الفصل السابق). فما البنية العميقة للجمل الخمس السابقة؟ أو بكلام أبسط: أيّ الجمل السابقة هي الأصل؟

معظم اللغويين الذين تناولوا هذا الموضوع اعتبروا الجملة الأولى هي الأصل، أي أنّ البنية العميقة هي: فعل - فاعل - مفعول[٣]. وقليل منهم اعتبر الجملة الثانية هي الأصل، أي أنّ البنية العميقة هي فاعل - فعل - مفعول[٤]. أما الخيارات الأخرى فقد استُبعدت،

لأسباب وجيهة ستتّضح من خلال مناقشة الرأيين السابقين.

والسؤال الذي سأحاول الإجابة عنه في هذا المقال هو: أيّهما أفضل لإنتاج الجمل الخمس السابقة: أن نعتبر البنية العميقة لها **فعل - فاعل - مفعول** أم **فاعل - فعل - مفعول**؟

ولكنني قبل مناقشة هذه المسألة سأستعرض بإيجاز الجهود الطليعية في دراسة موضوع الترتيب الأساسي لمكوّنات الجملة في اللغات المختلفة:

تصنيف اللغات حسب الترتيب الأساسي لمكّونات الجملة فيها:

تناول موضوع الترتيب الأساسي لمكوّنات الجملة في اللغات المختلفة عدد من الدارسين كان في طليعتهم Greenberg و Lehmann،[٥] فقد قام Greenberg بدراسة شملت عدداً كبيراً من اللغات استنتج منها أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من اللغات من حيث ترتيب مكوّناتها الأساسية[٦]:

١- اللغات ذات الترتيب الأساسي: فعل - فاعل - مفعول
(VSO Languages)

٢- اللغات ذات الترتيب الأساسي: فاعل - فعل - مفعول
(SVO Languages)

٣- اللغات ذات الترتيب الأساسي: فاعل - مفعول - فعل
(SOV Languages)

وقد لاحظ Lehmann أن الفروق الحقيقية موجودة بين النوعين الأول والثاني من جهة والثالث من جهة أخرى. ولهذا صنّف اللغات صنفين:

١-اللغات التي يقع فيها الفعل قبل المفعول (VO Languages)

٢- اللغات التي يقع فيها الفعل بعد المفعول (OV Languages)
(بصرف النظر عن موقع الفاعل)

وهذان الصنفان يختلفان اختلافاً جذرياً في عدد من الأمور أهمّها ما يلي(٧):

الصنف الأول (بشكل عام)	الصنف الثاني (بشكل عام)
١- الجارّ يقع قبل المجرور.	الجارّ يقع بعد المجرور.
٢- المضاف يقع قبل المضاف إليه.	المضاف يقع بعد المضاف إليه.
٣- الصفة تقع بعد الموصوف.	الصفة تقع قبل الموصوف.
٤- الجملة الموصولية تقع بعد الاسم.	الجملة الموصولية تقع قبل الاسم.
٥- الفعل المساعد يقع قبل الفعل.	الفعل المساعد يقع بعد الفعل.

ومن أمثلة النوع الأول العربية واليونانية الحديثة والفرنسية والفيتنامية؛ ومن أمثلة النوع الثاني الهندية والأرمنية الحديثة والكورية واليابانية.

البنية العميقة للغة العربية:

يتضح من الخصائص التي تميّز اللغات التي يقع فيها المفعول به بعد الفعل عن اللغات التي يقع فيها المفعول به قبل الفعل أنّ العربية تنتمي إلى الصنف الأوّل. فرغم أنّ المفعول به يقع فيها أحياناً قبل الفعل إلا أنّ ذلك لا يمثّل الترتيب في البنية العميقة. ولكن يظلّ السؤال الذي طرحته في البداية قائماً: هل الأصل وقوع الفعل قبل الفاعل أم بعده؟

هناك شِبْه إجماع بين اللغويين الذين عالجوا هذا الموضوع على أنّ الأصل في ترتيب مكوّنات الجملة في الجملة الفعلية في العربية الفصحى هو: فعل - فاعل - مفعول. أما الذين تناولوا ترتيب مكوّنات الجملة في اللهجات العربية المعاصرة فقد أجمعوا على أنّ بنيتها العميقة هي: فاعل - فعل - مفعول(٨).

وقد قدّم بعض الذين رأوا أنّ البنية العميقة للفصحى هي فعل - فاعل - مفعول عدداً من التبريرات لتمسّكهم بهذا الرأي، أهمّها ما يلي:

١ - أنّ الجمل التي يقع فيها الفعل قبل الفاعل أكثر شيوعاً من الجمل التي يقع فيها الفعل بعد الفاعل.

٢- أنّ معظم التراكيب التي تحتوي على فعل يقع فيها الفعل قبل الفاعل، وأنّ هناك تراكيب لا يجوز فيها وقوع الاسم قبل الفعل، كما في الاستفهام(٩).

٣- أنّ الخصائص التي تتصف بها اللغات التي تبدأ بالفعل تنطبق على العربية(١٠).

٤- أنّ ضمير الفاعل وضميري المفعول الأول والثاني تحتلّ مواقع ثابتة بعد الفعل، كما في "أعطيتنيه" و "زوّجتكها"(١١).

٥- أنّ الفعل لا يطابق الاسم في العدد إلا إذا تلاه:
جاء الأولاد / الأولاد جاءوا(١٢).

٦- أنّ الجملة التي يقع فيها الفعل قبل الفاعل جملة "حيادية" ليس فيها توكيد للفعل، وأنّ الجملة التي يقع فيها الفاعل قبل الفعل فيها توكيد للفاعل(١٣).

٧- أنّ الفاعل يسبق المفعول وجوبا إذا خلا كلّ منهما من علامات الإعراب (إلا إذا كانت هناك قرينة لغوية أو دلالية تبيّن أيّهما الفاعل وأيّهما المفعول) كما في "رأى مصطفى عيسى"(١٤).

٨- أنّ القواعد التحويلية تصبح أكثر تعقيداً إذا اعتبرت البنية العميقة فاعل- فعل - مفعول(١٥).

وسأتناول هذه النقاط واحدة واحدة قبل تقديم بعض الأدلّة التي ترجّح أنّ البنية العميقة للجملة الفعلية في العربية هي فاعل - فعل - مفعول(١٦):

١ - الشيوع بين الجمل:

اعتمد اللغويون الذين اعتبروا الجملة التي تبدأ بالفعل أكثر شيوعاً من تلك التي تبدأ

بالفاعل إمّا على انطباعاتهم الشخصية أو على إحصاءات اقتصرت على الجمل البسيطة دون الجمل المركّبة[١٧]. ولكن سواء أكانت الجمل التي تبدأ بالفعل أكثر شيوعاً أم لم تكن، فإن الشيوع لا قيمة له - فيما أرى - في تقرير صورة البنية العميقة (سواء للجملة أو للكلمة). فالذي له قيمة حقيقية في هذا الأمر هو نوع القواعد التي نحتاج إليها لتحويل البنية العميقة إلى الصورة الملفوظة، ومدى بساطتها أو تعقيدها ومدى "معقوليتها" (plausibility) وسأكتفي هنا للدلالة على ذلك بضرب مثال - من تركيب الكلمة - على عدم أهمية الشيوع في تحديد الأصل (البنية العميقة).

إنّ الأفعال المضعّفة لها صورتان، كما هو معروف، إحداهما بالتشديد كما في **مدّ** و**أحسّ** و**يمدّ**، والأخرى بـ "فكّ الإدغام" كما في **مدَدْنا** و**أحسَسْتم** و**يَمْدُدْن**[١٨]. فأيّ الصورتين هي الأصل؟ إذا اعتمدنا في الإجابة عن هذا السؤال على الشيوع فسنعتبر الصورة المشدّدة هي الأصل لأنّها - كما تدلّ الإحصاءات[١٩] - أكثر شيوعاً من الصورة الأخرى بدرجة لا تقبل الشك. ومع ذلك فاللغوي لا يملك إلاّ أن يعتبر الصورة الثانية هي الأصل، لأنّ من الممكن الحصول على الصورة الأولى من الثانية بقاعدة بسيطة هي التخلص من العلة القصيرة (الحركة) الواقعة بين الصحيحين المثلين بالحذف (إذا لم ينتج من ذلك توالي ثلاثة صحاح) أو بالقلب المكاني مع الصحيح الأول:

م ـَ د ـَ د ـَ ⟵ م ـَ د د ـَ (مَدَّ)

س ت ـَ م د ـَ د ـَ ⟵ س ت ـَ م ـَ د د ـَ (استمدَّ)

ولكنّ الحصول على الصورة الثانية من الأولى غير ممكن بأيّة قاعدة عامّة، لأنّ العلّة القصيرة الموجودة بين الصحيحين المثلين قد تكون فتحة كما في **مَدَدنا** أو كسرة كما في **ودِدْنا** أو ضمة كما في **حَبُبْنا**[٢٠].

بل إنّ على اللغوي أن يفترض أحياناً بنية عميقة لا وجود لها إطلاقاً في الاستعمال كما في **قَوَل** (قال) و**بَيَع** (باع) لتفسير الضمّة الطويلة في **يقول** والواو في **قَوْل** من جهة، والكسرة

الطويلة في يبيع والياء في بَيْع من جهة أخرى.

٢- الشيوع بين التراكيب اللغوية:

في التراكيب اللغوية التي تحتوي على فعل هناك تراكيب "حيادية" (خالية من التوكيد لأحد عناصر الجملة) تجيز البدء بالفعل أو بالفاعل وأخرى يقع فيها الفاعل قبل الفعل وجوباً. ولكن ليس هناك تراكيب حيادية يقع فيها الفعل قبل الفاعل وجوباً:

أ- بعض التراكيب التي يجوز فيها البدء بالفعل أو بالفاعل:

١- الجملة الموصولية:

وصل الطالب الذي أكرمَتْه مدرستُه .

وصل الطالب الذي مدرستُه أكرمَتْه [٢١].

٢- الجملة الاستئنافية:

إني أقول الصدق، ويعلم الله ما أقول.

إني أقول الصدق، والله يعلم ما أقول.

٣- الجملة المعترضة:

سمعتُ - وتنتشر الأخبارُ - أنك أصبحت جَدّا.

سمعتُ - والأخبارُ تنتشر - أنك أصبحت جَدّا.

٤- الجملة الحالية (مع الفعل الماضي):

وصلت وقد غابت الشمس.

وصلت والشمسُ قد غابت.

٥- الجملة الواقعة خبراً (أو مفعولا به أو فاعلا الخ.):

زيد يدرّس أبوه في الجامعة.

زيد أبوه يدرّس في الجامعة.

٦-الجملة الواقعة بعد بعض الأدوات مثل حيث وإذ:

أقيم حيث يقيم زيد.

أقيم حيث زيد يقيم.

٧- الجملة الواقعة بعد بعض أدوات الشرط:

إذا انقشعت السحابة ...

إذا السحابة انقشعت ...[٢٢]

٨- الجملة الواقعة بعد عسى:

عسى أن ينجح مسعاك.

عسى مسعاك أن ينجح.

ب- بعض التراكيب التي يقع فيها الفاعل قبل الفعل وجوباً:

١- الجملة الواقعة بعد كان وأخواتها:

كان الطالب يدرس.

ولا يجوز: كان يدرس (أو أن يدرس) الطالب.

٢- الجملة الواقعة بعد إنّ وأخواتها[٢٣]:

ليت الطالبَ ينجح.

ولا يجوز: ليت ينجح (أو أن ينجح) الطالب.

٣- الجملة الحالية مع الفعل المضارع:

يقرأ الصحيفة ويده تعبث بلحيته.

(ولا يجوز: يقرأ الصحيفة وتعبث يده بلحيته.)

٤- الجملة الواقعة بعد "إذا الفجائية":

دخلت وإذا زيد يغني.
(ولا يجوز: دخلت وإذا يغني زيد.)

٥- **الجملة الواقعة بعد لولا الشرطية:**
﴿ولولا كلمة سبقت﴾[٢٥]
(ولا يجوز: لولا سبقت كلمة).

وهكذا نلاحظ أنّ وقوع الفاعل قبل الفعل أكثر شيوعاً في التراكيب اللغوية من وقوع الفعل قبل الفاعل. فليس هناك تركيب حيادي يجوز فيه أن يسبق الفعلُ الفاعلَ إلا جاز فيه كذلك أن يقع الفاعل قبل الفعل، ولكن العكس ليس صحيحاً.

قد يُقال إنّ الفعل يقع قبل الفاعل وجوبا بعد أدوات الاستفهام (باستثناء الهمزة). هذا صحيح، ولكن تركيب الاستفهام ليس حيادياً. ففي سؤال مثل: متى ذهب الرجل؟ أو كيف ذهب الرجل؟ أو أين ذهب الرجل؟ أو هل ذهب الرجل؟ نستفسر عن الفعل، أي عن الذهاب، وليس عن الفاعل. وأما عندما يكون الاستفسار عن الفاعل: أهو الرجل أم غيره؟، فإنّ الفاعل يقع قبل الفعل:

ألرجل ذهب؟ (قارن أَذهب الرجل؟ حيث الاستفسار عن الذهاب، أَتَمَّ أم لا؟).

وقس على ذلك الفرق بين: أذهب صديقك أم بقي؟ وأَصديقك ذهب أم أبوك؟

ومثل هذا ينطبق على تركيب مثل:

إمّا أن يذهب الرجل أو يبقى (ولا يجوز: إمّا أنّ الرجل يذهب أو يبقى) لأنّ الحديث عن ذهاب الرجل وليس عن الرجل نفسه.

وأمّا **لن وكي ولم** الخ. فهي أدوات مختصّة بالفعل وحده وليس بالجملة كلّها، وهي في هذا لا تختلف عن الأدوات المختصّة بالأسماء كحروف الجر، مثلاً:
لن يذهب الرجل. أو الرجل لن يذهب.

قارن:

إنّ الرجل ذهب. (لا يجوز: ذهب إنّ الرجل. ولا: إنّ ذهب الرجل.)

رُبَّ ضارّة تنفع. (لا يجوز: تنفع رُبَّ ضارة. ولا: رُبَّ تنفع ضارّة.)

وجدير بالذكر أنّ هناك تراكيب غير حيادية كثيرة تتطلب وقوع الاسم قبل الفعل، منها:

الجملة بعد **أمّا**:

﴿فأمّا الزبد فيذهب جفاء﴾[٢٦] (الحديث عن الزبد وليس عن ذهابه.)

والجملة بعد **حتّى**:

حتى أطفالنا تصدَّوْا للعدو. (التوكيد على **أطفالنا**.)

والجملة بعد **رُبَّ**:

ربّ ضارّة تنفع. (التوكيد على ضارّة.)

فوقوع الاسم قبل الفعل في أمثال هذه التراكيب أمر طبيعي. وبهذا يختلف اختلافاً تاماً عن وقوع الاسم في مثل:

دخلت وإذا زيد يغني. أو: يقرأ الصحيفة ويدُه تعبث بلحيته.

ففي هذين التركيبين ليس هناك توكيد على الفاعل.

٣- الخصائص التي تتّصف بها اللغات:

إنّ وقوع الجارّ قبل المجرور في العربية أو الصفة بعد الموصوف أو المضاف قبل المضاف إليه الخ لا يثبت أنّ البنية العميقة للعربية هي **فعل - فاعل - مفعول**. فهذه الخصائص ذاتها هي أكثر الخصائص شيوعاً بين اللغات التي اعتُبرت ذات بنية عميقة **فاعل - فعل - مفعول**، كما يدلّ الجدول التالي[٢٧] الذي يوضح توزيع ١٢٤ لغة حسب ثلاث من أهمّ الخصائص التي تميّز بين اللغات:

	ترتيب الفعل والفاعل والمفعول	ترتيب الجار والمجرور	ترتيب المضاف والمضاف إليه	ترتيب الصفة والموصوف	عدد اللغات
١	ف – فا – مف	جارّ – مجرور	مضاف – مضاف إليه	موصوف – صفة	١٩
٢	ف – فا – مف	جارّ – مجرور	مضاف – مضاف إليه	صفة – موصوف	٥
٣	ف – فا – مف	جارّ – مجرور	مضاف إليه – مضاف	صفة – موصوف	١
٤	ف – فا – مف	مجرور – جار	مضاف إليه – مضاف	صفة – موصوف	١
٥	فا – ف – مف	جارّ – مجرور	مضاف – مضاف إليه	موصوف – صفة	٢١
٦	فا – ف – مف	مجرور – جارّ	مضاف إليه – مضاف	موصوف – صفة	١١
٧	فا – ف – مف	جارّ – مجرور	مضاف – مضاف إليه	صفة – موصوف	٨
٨	فا – ف – مف	مجرور – جارّ	مضاف إليه – مضاف	صفة – موصوف	٦
٩	فا – ف – مف	جارّ – مجرور	مضاف إليه – مضاف	صفة – موصوف	٣
١٠	فا – ف – مف	مجرور – جارّ	مضاف – مضاف إليه	صفة – موصوف	٢
١١	فا – ف – مف	جارّ – مجرور	مضاف إليه – مضاف	موصوف – صفة	١
١٢	فا – مف – ف	مجرور – جارّ	مضاف إليه – مضاف	صفة – موصوف	٢٨
١٣	فا – مف – ف	مجرور – جارّ	مضاف إليه – مضاف	موصوف – صفة	٢٤
١٤	فا – مف – ف	مجرور – جارّ	مضاف – مضاف إليه	موصوف – صفة	٧
١٥	فا – مف – ف	جارّ – مجرور	مضاف – مضاف إليه	موصوف – صفة	٤
١٦	فا – مف – ف	جارّ – مجرور	مضاف إليه – مضاف	صفة – موصوف	١

يتّضح من الجدول السابق أنّ ١٩ لغة من ذات الترتيب **فعل - فاعل - مفعول** و ٢١ لغة من ذات الترتيب **فاعل - فعل - مفعول** يقع فيها الجارّ قبل المجرور والمضاف قبل المضاف إليه والموصوف قبل الصفة (قارن ١ و ٥ في الجدول). وهناك ٥ لغات من ذات الترتيب **فعل - فاعل - مفعول** و ٨ لغات من ذات الترتيب **فاعل - فعل - مفعول** تتفق مع اللغات السابقة في وقوع الجارّ قبل المجرور والمضاف قبل المضاف إليه ولكنها تختلف عنها في أنّ الصفة تقع قبل الموصوف (قارن ٢ و ٧ في الجدول). ومن هنا فإن الخصائص التي تتصف بها اللغة العربية ليست دليلا على أنّ العربية من اللغات ذات البنية العميقة **فعل - فاعل - مفعول**.

وجدير بالذكر أنّ اللهجات العربية المعاصرة تتصف بالخصائص نفسها التي تتصف بها الفصحى، ففي اللهجات العربية المعاصرة يقع الجارّ قبل المجرور والمضاف قبل المضاف إليه والموصوف قبل الصفة، ومع ذلك لم يذهب لغوي واحد إلى أنّ بنيتها العميقة **فعل - فاعل - مفعول**.

٤- موقع ضمير الفاعل وضمير المفعول به:

إنّ حجة اعتبار الفعل سابقاً للفاعل في مثل زوّجتُكَها وأعطيْتَنيها يقوم على أساس أنّ الفاعل في المثال الأول هو **تُ** وفي المثال الثاني هو تَ، على اعتبار **تُ** و **تَ** ضميرين. فهل هما حقاً كذلك؟

لقد ناقشتُ موضوع ما يسمّى بـ "ضمائر الرفع المتصلة" مؤيّداً رأي بعض اللغويين القدامى القائل إنّ واو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة وياء المخاطبة ليست سوى علامات للمطابقة كتاء التأنيث سواء بسواء.[٢٨] يقول السيوطي في هذا: "وقيل الأربعة: النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في **قامت** لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكنّ في الفعل وعليه المازني ... وشبهة المازني أنّ المضمر لما استكنّ في **فَعَلَ وفعَلَتْ** استكنّ في التثنية والجمع. وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في **فعَلَتْ** للفرق"[٢٩].

وهذا ينطبق على "تُ" و "نا" (في مثل ضربْنا، ولكن ليس ضربَنا) وتَ وتِ وتُمْ الخ، أي أنّ الفاعل في **زوّجتُك** هو ضمير أنا (المحذوف) لا **تُ**، وفي **أعطيتَني** هو الضمير **أنتَ** (المحذوف) لا **تَ**. وقد حُذف الضميران **أنا** و**أنت** لأن في الفعل علامة تدلّ عليهما وتغني عنهما، تماماً كما أنّ الفاعل في **ذهبَتْ** هو الضمير **هي** (المحذوف) وأن التاء ليست سوى علامة للتأنيث (انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب: "ضمائر متصلة أم علامات مطابقة؟").

ومما يدلّ على صحة هذا الرأي أنّ الفعل المضارع يخلو من "الضمير المتصل". ولو صحّ أنّ **تُ** في مثل **زوّجتُك** و **تَ** في مثل **أعطيتَني** ضميران (فاعلان) لصحَّ أيضاً أن نعتبر الهمزة في **أُزوّجك** والتاء في **تُعطيني** ضميرين (فاعلين) كذلك. فليس هناك فرق بين ما يسمّى "ضمائر الرفع المتصلة" في الفعل الماضي وما يسمّى بـ "أحرف المضارعة" في المضارع سوى أنّ الأولى تقع في نهاية الفعل والثانية تقع في أوّله - وهو فرق شكلي لا قيمة له - **فكلا المجموعتين مجّرد علامات**.

ومما يدعو إلى رفض اعتبار **تُ** و**تَ** و**تُم** الخ. ضمائر أنها تجعل ضمير الفاعل نوعين، أحدهما يختصّ بالفعل الماضي (تُ، تَ، الخ.) والآخر يختصّ بالمضارع (**أنا**، أنت، الخ.)، في حين أنّ ضمير المفعول واحد في جميع صيغ الفعل.

ولكن لماذا نفترض أنّ الضمائر المحذوفة في مثل **زوّجتُك** و**أعطيتَني** (أنا وأنت الخ.)، تقع قبل الفعل وليس بعده؟ والجواب: إننا بين خيارين: إمّا أن نفترض أنها تقع قبل الفعل، فيكون التقدير: **أنا** زوّجتك **وأنت أعطيتني**، أو بعد المفعول به، فيكون التقدير: **زوجتك أنا وأعطيتني أنت**. ولما كان وقوع الفاعل بعد المفعول به في البنية العميقة للجملة العربية أمراً لا يقرّه أحد، فلا يبقى سوى القبول بأن موقع الضمير المحذوف هو قبل الفعل.

ومما يؤيّد ذلك أنّ ضمير الفاعل عندما لا يحذف يقع قبل الفعل كما تدلّ الآيات التالية:

﴿نحن خلقناهم﴾ (٣٠)
﴿وهو خلقكم أولّ مرة﴾ (٣١)

﴿قال هي راودتني عن نفسي﴾[٣٢]

قد يُقال إنّ هذه الضمائر وردت قبل الفعل للتوكيد، ولكن إذا صحَّ هذا في الأمثلة السابقة فإنه لا يصحّ في كثير من الأمثلة الأخرى. فلا أعتقد أنّ أحداً يعتبر الضمير في الآيتين التاليتين للتوكيد:

﴿ يسبّحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون﴾ [٣٣]
﴿ والذين هم على صلاتهم يحافظون﴾ [٣٤]

٥- مطابقة الفعل للفاعل

يرد الفعل مفرداً إذا سبق الفاعل ويطابقه في العدد إذا تلاه، كما هو معروف:

جاء الولدان / الولدان جاءا
جاء الأولاد / الأولاد جاءوا

فهل هذا دليل على أنّ البنية العميقة **فعل - فاعل**؟ لا أرى ذلك. بل هو، في رأيي، دليل يؤيد الرأي المخالف. فالصفة، مثلا، ترد بصيغة المفرد المذكر إذا سبقت الموصوف وتطابقه في الجنس والعدد إذا تلته:

جاء الرجل الكريم أبواه / جاء الأبوان الكريمان
أول مرحلة / المرحلة الأولى
أكبر قضيتين / القضيتان الكبريان

فهل نستنتج من هذا أنّ الترتيب الصحيح للصفة والموصوف في العربية هي: صفة - موصوف؟ لا أعتقد أنّ هناك من يشكّ في أنّ الترتيب الصحيح للصفة والموصوف في العربية هو: موصوف - صفة. وإذا جاز لي أن أستنتج شيئاً من المطابقة في العربية فإن ما استنتجه هو أنها تتمّ عندما يقع كل من الفعل والصفة في موقعهما الصحيح[٣٥].

وجدير بالذكر أنّ فاعل الفعل "جاء" في جملة مثل **جاء زيد وخالد** ليس "**زيد** وخالد" بل "زيد" وحده. ذلك أنّ الجملة السابقة ناتجة من جملتين: جاء زيدٌ **وجاء** خالد (وبهذا يكون خالد فاعل جاء المحذوفة). أما في جملة مثل: زيد وخالد جاءا فإن الفعل جاءا للفاعلين معاً. ولعلّ هذا يفسّر إفراد الفعل إذا سبق الفاعل ومطابقته إذا تلاه.

٦- الجملة "الحيادية":

يرى بعض اللغويين أنّ الجملة التي تبدأ بالفعل حيادية (أي ليس فيها توكيد للفعل أو الفاعل) وأن الجملة التي تبدأ بالفاعل فيها توكيد له، وأنّ هذا بدوره يدلّ على أنّ الجملة التي تبدأ بالفعل هي الأصل لأنها جملة حيادية.

ولننظر في رأي الجرجاني في هذه المسألة: يرى الجرجاني أنّ التقديم والتأخير في الفعل يؤثّر في المعنى. فكما أنّ المعنى يختلف بين أزيد قام؟ (حيث الشكّ في الفاعل من هو؟) **وأقام زيد؟** (حيث الشك في الفعل)، فكذلك يختلف المعنى بين **زيد قام** و**قام زيد**:

"اعلم أنّ معك دستوراً لك فيه - إن تأمّلت - غنى عن كل ما سواه، وهو أنّه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر... فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفترقَ الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام، فيكون المعنى إذا قلت: أزيد قام؟ غيره إذا قلت أقام زيد؟ ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: **زيد قام وقام زيد** سواء... "(٣٦)

وأمّا في الاستعمال الحديث فإن الجملة البسيطة التي تبدأ بالفاعل لا تقلّ "حياداً" عن تلك التي تبدأ بالفعل. وإذا شاء المتكلم أن يؤكد أحد عناصر الجملة فإنه يلجأ إلى النّبر المقارن، أي الضغط على ذلك العنصر أكثر من غيره. فجملة مثل **الولد** رمى التفاحة (بالضغط على كلمة **الولد**) تعني أنّ **الولد**، وليس الرجل، مثلا، هو الذي **رمى** التفاحة. وأما إذا نُطقت الجملة السابقة: الولد رمى التفاحة (بالضغط على كلمة رمى) فإنها تعني أنّ الولد **رمى** التفاحة بدلاً من أن يأكلها، مثلا. وإذا نُطقت: الولد رمى **التفاحة** (بالضغط على كلمة

التفاحة) فإنها تعني أنه رمى **التفاحة** بدلاً من أن يرمي الكرة، مثلا. ولو كان الترتيب وحده يكفي للتوكيد لما كانت هناك حاجة للنبر المقارن.

وحتى أداتا التوكيد **إنّ** و**قد** تستعملان في معظم الأحيان أداتي ربط لا أكثر ولا أقلّ. فليس هناك توكيد على الإطلاق في جملة مثل: **قال الموظف إنه قد استقال.**

ومما يدلّ على أنّ التقديم والتأخير قلّما يعني التوكيد أننا نستفسر عن الفعل في مثل: **ماذا يفعل الولد؟** فيأتينا الجواب: **الولد يلعب** (وليس: **يلعب الولد**). ودليل آخر أنّ معظم عناوين الأنباء في الصحف يقع فيها الفاعل (المبتدأ) قبل الفعل رغم أنّ النبأ مهتمّ بالفعل والفاعل كليهما. (انظر: الحاشية ١٧).

٧- ترتيب الفاعل والمفعول عند خلوّهما من علامات الإعراب:

إذا خلا كلّ من الفاعل والمفعول به من علامات الإعراب فإن الفاعل يسبق المفعول وجوباً إلا إذا كان السياق اللغوي أو الدلالي يوضح أيّهما الفاعل وأيهما المفعول:

رأى مصطفى عيسى
رأت ليلى عيسى (أو: رأت عيسى ليلى)
أكلت ليلى الكمثرى (أو: أكلت الكمثرى ليلى)

إنّ كل ما نستطيع استنتاجه مما سبق أنّ الفاعل في البنية العميقة يقع قبل المفعول به. ولكننا لا نستطيع أن نستنتج أيّ شيء من ذلك عن موقع الفعل. فليس هناك ما يمنع أن يكون الأصل في جملة مثل: رأى **مصطفى عيسى** هو: مصطفى رأى عيسى.

٨- القواعد التحويلية:

يرى بعض اللغويين - كما أشرت - أنّ القواعد التحويلية تصبح أكثر تعقيداً إذا اعتُبرت البنية العميقة للجملة الفعلية: **فاعل - فعل - مفعول.**

ليس هناك شك في أنّ مدى تعقيد القواعد التحويلية و "معقوليتها" (plausibility)حجّة قوية تؤيد أحد الرأيين أو تدحضه، كما ذكرت سابقاً. ولكن هل صحيح أنّ القواعد التحويلية تصبح أكثر تعقيداً إذا اعتبرنا البنية العميقة للجملة الفعلية: **فاعل - فعل - مفعول؟**

لنأخذ أولا الجملتين:

قرأ الرجل الصحيفة. و الرجل قرأ الصحيفة.

ليس هناك فرق في تعقيد القواعد التحويلية بين اعتبار الأولى أصلا والثانية أصلا. ففي الحالة الأولى نحتاج إلى قاعدة تنقل الفاعل إلى يمين الفعل (أو الفعل إلى يسار الفاعل)، وفي الحالة الثانية نحتاج إلى قاعدة تنقل الفاعل إلى يسار الفعل (أو الفعل إلى يمين الفاعل).

ولكن كيف يكون إنتاج الجملتين التاليتين:

الصحيفة الرجل قرأها. و الصحيفة قرأها الرجل.

في الحالتين نحتاج إلى قاعدة تنقل المفعول إلى أول الجملة. (Topicalization) فإذا اعتبرنا البدء بالفاعل هو الأصل فإن كل ما نحتاج إليه لإنتاج (أ) و(ب) هو تطبيق قاعدة إحلال ضمير محلّ الاسم المكرّر، وهي قاعدة عامّة، كما هو معروف:

الرجل قرأ الصحيفة. ← الصحيفة الرجل قرأ الصحيفة.

← الصحيفة الرجل قرأها.

(اختيارياً) ← الصحيفة قرأها الرجل

(الفعل والضمير المتصل به يشكلان "كلمة" واحدة، وبالتالي يعامَلان معاملة الفعل وحده).

أما إذا اعتبرنا البدء بالفعل هو الأصل فإننا نحتاج لإنتاج الجملتين السابقتين إلى قواعد أكثر تعقيداً، لأن الفاعل يفصل بين الفعل والمفعول به. فعلاوة على القاعدة التي احتجنا

إليها سابقاً فإننا تحتاج إلى قاعدة لإلحاق الضمير بالفعل(cliticization) وهي قاعدة إلزامية:

قرأ الرجل الصحيفة. ← الصحيفة قرأ الرجل الصحيفة.
← الصحيفة قرأ الرجل ها.
(إلزامياً) ← الصحيفة قرأها الرجل.
(اختيارياً) ← الصحيفة الرجل قرأها.

والحاجة إلى هذه القاعدة الإلزامية لا يقتصر على الجمل التي تبدأ بالمفعول به، بل يشمل كذلك الجمل الأخرى:

كانت الصحيفة على الطاولة. قرأ الرجل الصحيفة.

← قرأ الرجل ها.
(إلزامياً) ← قرأها الرجل.
(اختيارياً) ← الرجل قرأها.

قارن:
الصحيفة كانت على الطاولة. الرجل قرأ الصحيفة.
← الرجل قرأها.
(اختيارياً) ← قرأها الرجل.

ممّا سبق يتّضح أنّ القواعد التحويلية التي نحتاج إليها إذا اعتبرنا البنية العميقة: **فعل - فاعل - مفعول** أكثر تعقيداً من جهة، وتشمل قاعدة إلزامية (وهي صفة غير مستحبّة في القواعد التحويلية) من جهة أخرى.

الأسباب التي تؤيّد اعتبار البنية العميقة فاعل - فعل - مفعول:

لقد حاولت أن أبيّن أنّ التبريرات التي أُعطيت لتأييد اعتبار البدء بالفعل هو الأصل ليست صالحة. وهناك أيضاً أدلّة أخرى تؤيّد اعتبار البدء بالفاعل هو الأصل، وفيما يلي أهمّها:

١ -الفعل والمفعول مكّون جُملي واحد:

إنّ اعتبار البنية العميقة للجملة الفعلية في العربية **فعل - فاعل - مفعول**، يعني صراحةً أنّ الفعل والمفعول به ليسا مكوّناً جملياً واحداً. فإذا تبيّن أنّ هناك ما يدعو إلى اعتبارهما مكوّناً جملياً واحداً، فإنّ الافتراض أنّ البنية العميقة هي **فعل - فاعل - مفعول** ينهار من أساسه. فهل هناك ما يدلّ على أنّ الفعل والمفعول مكوّن جملي واحد؟

أ- لقد لاحظنا في مناقشة القواعد التحويلية أنّ عدم اعتبار الفعل والمفعول مكوناً جملياً واحداً يؤدّي إلى الحاجة إلى قاعدة إلزامية لإلحاق ضمير المفعول به بالفعل. أمّا إذا اعتُبِرا مكوّناً جملياً واحداً فإنّ هذه القاعدة الإلزامية يُستغنى عنها.

ب- المفعول به، عندما يكون ضميراً، يلازم الفعل دائماً ولا يجوز فصلهما:

الرجل قرأها قبل ساعة.
قرأها الرجل قبل ساعة.
الرجل قبل ساعة قرأها.

ولا يجوز:

* الرجل قرأ قبل ساعة ها. (النجمة تشير إلى أنّ الجملة غير صحيحة.)
* قرأ الرجل ها قبل ساعة.
* قرأ الرجل قبل ساعة ها.

قارن بضمير الفاعل:
هو قرأ الصحيفة قبل ساعة.
هو قبل ساعة قرأ الصحيفة.

ج- الفعل والمفعول به يعادلان المضاف والمضاف إليه (إذا استُعمل اسم الفاعل بدلا من الفعل). قارن:

هذا قرأ الصحيفة. / هذا قارئ الصحيفة. هذا قارئها.
هي كتبت المقال. / هي كاتبة المقال. هي كاتبته.

ولمّا كان المضاف والمضاف إليه مكوّناً جملياً واحداً (لأنّهما يقعان موقع المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول به الخ، ولا يجوز الفصل بينهما)، فإنّ هذا يدلّ على أنّ الفعل والمفعول به مكوّن جملي واحد كذلك.

د- من الممكن أن تحلّ كلمة واحدة محلّ الفعل والمفعول به دون أن يتغيّر المعنى:

الرجل رأى **حلماً**. = الرجل **حلمَ**.
الرجل **أحرز نجاحاً**. = الرجل **نجحَ**.
الرجل **فقد البصر**. = الرجل **عميَ**.
الرجل **نال علماً**. = الرجل **تعلّمَ**.

ولو لم يكن الفعل والمفعول به مكوّناً جملياً واحداً لما أمكن أن يحلّ محلّهما كلمة واحدة (مكوّن جملي واحد).

٢- الأفعال التي تتعدّى بحرف جرّ:

هناك أفعال تتعدّى بحرف جر، كما هو معروف، مثل: **أجاب عن** السؤال، **اعترف** بـذنبه، **رغب عن** الجائزة، **وافق على** القرار. الخ. وحرف الجر في الأمثلة السابقة يشكل مع الفعل مكوناً جملياً واحدا، وهو يختلف اختلافاً جذرياً عن حرف الجر في مثل: جلس على الكرسي، أو بقي في البيت (لاحظ أنك تستطيع أن تقول: قعد على الكرسي، وقف على الكرسي، نام على الكرسي ... الخ. كما تستطيع أن تقول: جلس فوق الكرسي، جلس تحت الكرسي... الخ، ولكنك لا تستطيع أن تقول: قبل على القرار، رفض على القرار، ولا وافق فوق القرار، فـ **على** مرتبطة بـ **وافق**، ولكنها ليست مرتبطة بـ **جلس أو قعد أو نام أو وقف**. فإذا اعتبرنا البنية العميقة للجملة الفعلية **فعل** - فاعل - **مفعول**، فإنّ أصل جملة مثل: **وافق الرجل**

على القرار يصبح: **وافق على الرجل القرار**، ويعني هذا أننا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول، وهي قاعدة شبيهة بنقل الضمير الذي يحلّ محلّ المفعول به إلى جوار الفعل:

وافق على الرجل القرار ◄ **وافق** الرجل **على** القرار

وهذه القاعدة تتّصف بصفتين غير مرغوب فيهما: الأولى أنها إلزامية، والثانية أنها لا يُحتاج إليها في غير هذا الموضع (ad hoc)

٣- الأفعال المساعدة:

الأفعال المساعدة مثل أخذ وراح... إلخ. (في: أخذ يقرأ، وراح يقرأ) وكان وأخواتها تشكل مع الفعل الذي يليها مكوّناً جملياً واحداً. فإذا كانت البنية العميقة للجملة الفعلية **فعل – فاعل – مفعول** فإنّ معنى هذا أنّ أصل جملة مثل: أخذ **الرجل يقرأ الصحيفة**. وكان الرجل **يقرأ الصحيفة**. هو **أخذ يقرأ الرجل الصحيفة**. **وكان يقرأ الرجل الصحيفة**. وهذا يعني أننا بحاجة إلى قاعدة إلزامية تنقل الفعل إلى يسار الفاعل (أو الفاعل إلى يمين الفعل)، وهي قاعدة لا حاجة إليها في غير هذا الموضع:

كان يقرأ الرجل الصحيفة. ◄ **كان** الرجل **يقرأ** الصحيفة.

أمّا إذا كانت البنية العميقة **فاعل – فعل – مفعول** فإنّ كل ما نحتاج إليه هو قاعدة **اختيارية** تنقل الفعل المساعد إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعد):

الرجل **كان يقرأ** الصحيفة. ◄ كان الرجل يقرأ الصحيفة.

قد يقال إنّ هذه القاعدة والقاعدة التي تنقل الفعل دون حرف الجر (أو الفاعل إلى يسار الفعل قبل حرف الجر) قاعدتان لا يُحتاج إليهما إلا في هذين الموقعين. ولكنهما في الحقيقة ليستا قاعدتين منفصلتين عن القاعدة العامّة التي تنقل الفعل اختيارياً إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل). فالقاعدة العامّة يمكن صياغتها بطريقة تنطبق على الحالات الثلاث. فسواء

أكان الفعل مؤلّفاً من جزأين (فعل + حرف جر أو فعل مساعد + فعل) أم من جزء واحد (الفعل + لا شيء) فإنّ القاعدة تنصّ على أنّ ما ينقل اختيارياً إلى يمين الفاعل هو الجزء الأوّل فقط:

الرجل وافق على القرار. ← وافق الرجل على القرار.
الرجل كان يقرأ الصحيفة. ← كان الرجل يقرأ الصحيفة.
الرجل قرأ الصحيفة. ← قرأ الرجل الصحيفة.

٤ - المساواة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

ليس هناك خلاف في أنّ الأصل في موقع المبتدأ أن يسبق الخبر:

زيدٌ مجتهدٌ.
زيدٌ موظفٌ.
زيدٌ في البيت.

فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يكون المبتدأ سابقا الخبر في مثل:
وصل رجلٌ. أو قرأ رجلٌ الصحيفة.؟

أليس الأصل في الجملتين السابقتين أن نخبر عن وصول الرجل في الأولى وعن قراءته الصحيفة في الثانية؟، فلماذا لا يكون الأصل فيهما:
رجلٌ وصل. و رجلٌ قرأ الصحيفة.؟

تماماً كما أنّ أصل **هناك رجل** هو **رجل هناك**، وأصل **في البيت رجل** هو **رجل في البيت؟** وكما أنّ هناك قاعدة تحويلية تنقل المبتدأ إلى نهاية الجملة، فكذلك في الجملة " الفعلية " .

إنّ اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل (بصرف النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه) يجعل الجمل العربية نوعاً واحداً يتألف من مبتدأ وخبر، بدلا من نوعين: اسمية وفعلية(٣٧)، كما أنّه يوحّد بين بعض الظواهر المتشابهة. فوجوب وقوع المبتدأ بعد الخبر في مثل

هناك رجل أو **في البيت رجل**، لا يختلف - فيما أرى - عن وجوب وقوع الفاعل في مثل **وصل رجل** بعد الفعل، فالسبب في الحالتين أنّ الاسم نكرة:

رجل هناك. ◄ **هناك** رجل.

رجل في البيت. ◄ **في البيت** رجل.

رجل وصل. ◄ وصل رجل.

أما إذا كان المبتدأ معرفة فإنّ الأصل أن يبقى في موقعه الطبيعي قبل الخبر:

الرجل **هناك**.

الرجل في البيت.

الرجل وصل.

من كل ما سبق نلاحظ أنّ الرأي الشائع حول البنية العميقة للجملة التي تحتوي على **فعل** في العربية، وهو أنّها **فعل - فاعل - مفعول**، يقوم على أسس غير ثابتة، وأنّ هناك من الأدلّة ما يكفي لترجيح الرأي الآخر القائل إنّ البنية العميقة هي **فاعل - فعل - مفعول**.

الحواشي:

* أفدت من ملاحظات للزملاء محمد حسن إبراهيم وفاضل السامرائي وإبراهيم الشمسان ونهاد الموسى، فلهم مني خالص الشكر.

١- ليس للاسم الذي نطلقه على الفاعل أهمّية في حدّ ذاته، فسواء أسميناه فاعلاً -كما فعل الكوفيون - أم مبتدأ - كما فعل البصريون - أم فاعلا مقدَّما، فإن المهمّ هو: هل نقدّر في هذه الحالة فاعلا آخر بعد الفعل أم لا؟ وموقفي من هذه المسألة هو التالي: إذا ظهر في الجملة فاعل، سواء أكان اسمًا صريحًا أم ضميراً، قبل الفعل أو بعده، فلا مبّرر لتقدير فاعل آخر. ففي الجملتين: **الرجل قرأ الصحيفة وهو قرأ الصحيفة** ليس من مبّرر لتقدير فاعل غير الظاهر؛ وأمّا في الجملة: قرأ الصحيفة، فإن الفاعل "**هو**" محذوف، ولا بدّ من تقديره.

٢- جاء في **المقتضب** للمبّرد (٤/ ١٥٦) "وتقول زيداً عمرو ضارب و زيداً عمرو يضرب".

٣- انظر مثلاً: **الألسنية** لميشال زكريا، و "رأي في بعض أنماط التركيب" لخليل عمايرة، وأحمد ١٩٧٩، وAnshen and Schreiber 1968 وباقر ١٩٨٠ وفرغلي ١٩٨١ والفاسي الفهري ١٩٨٢ وGreenberg 1963 وLehmann 1973 وRussel 1977.

٤- عوّاد ١٩٧٣ و Killean 1966 و Lekowitcz1971 وSnow 1965.

٥- انظر: Greenberg 1963 و Lehmann 1973.

٦- هناك من يرى إضافة نوع رابع هو: **فعل - مفعول - فاعل**، انظر: Steele 1978.

٧-انظر: Lehmann 1973 وSteele 1975.

٨- في اللهجة الكويتية انظر: أحمد ١٩٧٩، وفي العراقية: باقر ١٩٨٠، وفي المصرية: Russel 1977، وفرغلي ١٩٨١، وفي المغربية: الفاسي الفهري ١٩٨٢ .

٩- انظر: باقر ١٩٨٠، ص٨ .

١٠- انظر: باقر ١٩٨٠، ص ١٠، وعمايرة، ص٦٠ .

١١- انظر: الفاسي الفهري ١٩٨٢، ص ٤٠ .

١٢- المرجع السابق، ص ٤١ .

١٣- انظر: باقر١٩٨٠ ص ٦-٧، وRussel 1977 ص ٥١ .

١٤- انظر: باقر ١٩٨٠، ص٨ .

١٥- انظر: المرجع السابق، ص ١٦-١٨ وRussel 1977، ص ٥١-٥٢ وعمايرة، ص ٦١-٦٢ .

١٦- لم يقدّم اللغويون الذين اعتبروا البنية العميقة **فاعل - فعل - مفعول** (راجع الحاشية ٤) - باستثناء - Snow أيّة مبررات مقنعة لموقفهم هذا. أمّا Snow فرأى أنّ اختياره لهذه البنية العميقة يجعل القواعد، بشكل عام، أبسط؛ انظر: باقر ١٩٨٠، ص ١٣-١٤ .

١٧- أحصى Parkinson 1981 جملاً (لم يذكر عددها) من مطبوعات صادرة في مصر تشمل صحيفتين يوميتين وثلاث مجلات أسبوعية ومقالات من مجلّة للعلوم السياسية وقصصاً قصيرة لعدد من الكتّاب ورسالة علمية في علم اللغة وخطاباً سياسياً. وقد اقتصر إحصاؤه على الجمل الأساسية (main clauses) التي يجوز فيها وقوع الفعل أو **الفاعل** قبل صاحبه. وقد وجد أنّ نسبة الجمل التي يقع فيها **الفاعل** (المبتدأ) قبل الفعل كما يلي:

العناوين الرئيسية	١٠٠٪
العناوين الرئيسية والفرعية	٩٢٪
الخطاب السياسي	٤٨٪
المقالات الافتتاحية	٣٩٪

القصص القصيرة ٣٩٪
رسالة علم اللغة ٣٤٪
المجلات الأسبوعية ٣٠٪
مجلة العلوم السياسية ٢٧٪
الأخبار الصحفية ٨٪

وقارن هذه النتائج بنتائج من إحصاء مواد صادرة في لبنان شملت كتاباً في علم الاجتماع ومقالات افتتاحية من بعض المجلات. كانت نسبة الجمل التي تبدأ بالفاعل (المبتدأ) كما يلي:

كتاب علم الاجتماع ٧٣٪
افتتاحيات المجلات ٤٤٪

١٨- في إحصاءٍ قمتُ به للمفردات الشائعة شمل حوالى ربع مليون كلمة من الموادّ المطبوعة في الصحف الأردنية والكتب المدرسية في الأردن (الثاني الابتدائي حتى نهاية الثانوي)، وردت الصورة المشدّدة في **جرَّ** (جرّ، جرّت، جرّوا الخ.) ١٦ مرّة، ولم يرد أي مثال من الصورة غير المشدّدة (جررتُ، جررنا، جررتم الخ.). ووردت **حلَّ** في صورتها المشدّدة ٥١ مرّة وفي صورتها غير المشدّدة مرّة واحدة فقط، ووردت **عدَّ** ٦٩ مرّة جميعها في صورتها المشدّدة، ووردت **قصَّ** (حكى) ١٢ مرّة في صورتها المشدّدة ومرّتين في صورتها غير المشدّدة، ووردت **مرَّ** ١١٧ مرّة جميعها في صورتها المشدّدة.

١٩- انظر: **دراسات في علم أصوات العربية** ج١، ص ١٦-١٧ .

٢٠- المرجع السابق، ص ١٦ و ٣٤ .

٢١- انظر **المقتضب** ١/ ١٩ ج١ ، وقد ورد في القرآن الكريم آيات مثل ﴿والذين هم على صلواتهم يحافظون﴾ (المؤمنون: ٩)، و﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾ (الأحزاب ٣٧).

٢٢- لا يهمّنا أنّ النحاة يقدّرون فعلا بعد أداة الشرط، فليس هناك دليل لغوي يشير إلى أنّ أصل "إذا السحابة انقشعت" هو "إذا انقشعت السحابة انقشعت"!

٢٣- وقد يقول قائل: هناك أدوات تسبق الأسماء وأخرى تسبق الأفعال، فما الغريب في أن يلي إنّ وأخواتها اسم؟ وهذا صحيح، ولكن ما نبحث عنه ليس الأسماء والأفعال بل **الجمل** التي تبدأ بالفعل أو بالاسم. لاحظ أنّنا لا نستطيع أن نقول: "ينجح لعلّ الرجل" فالذي يلي لعلّ جملة تبدأ بالاسم (قارن: لن ينجح الرجل / الرجل لن ينجح). ومما يدلّ على أنّ المسألة ليست مسألة أدوات مختصّة بالأسماء وأخرى مختصّة بالأفعال أنّ إنّ وكأنّ، مثلا، تليهما جملة تبدأ بالفعل (بشرط استعمال ما): **إنّما ينجح المجتهدون، كأنّما سقط المطر**. ورغم أنّ **بعد** و**قبل**، مثلا، يليهما أسماء إلاّ

أنّه لا يليهما جملة تبدأ بالاسم، فلا يجوز أن نقول بعد الرجل ذهب.

٢٤- هود: ١١٠ .

٢٥- الرعد: ١٧ .

٢٦- هذا الجدول من وضع Hawkins 1980 اعتماداً على المعلومات التي جمعها Greenberg 1963 .

٢٧- عدّ Hawkins كل عائلة لغوية لم يذكر Greenberg لغاتها بالتفصيل لغةً واحدة.

٢٨- انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.

٢٩- **همع الهوامع** ٢/ ٧٥

٣٠- الإنسان: ٢٨

٣١- فصّلت: ٢١

٣٢- يوسف: ٢٦

٣٣- فصّلت: ٨٣

٣٤- المؤمنون: ٩

٣٥- لم يفت الفاسي الفهري ملاحظة وجه الشبه بين الفعل والصفة من ناحية المطابقة؛ انظر: الفاسي الفهري ١٩٨٢، ص ٢٥٦-٢٥٧ .

٣٦- **دلائل الإعجاز**، ص ٨٧-١٠٨ .

٣٧- ليس ما يمنع من التمسّك بالمصطلح "جملة فعلية"، على أن يكون معناه - كما استُعمل في هذا المقال - الجملة التي تحتوي على فعل، بصرف النظر عن موقع الفعل.

مراجع الكتاب

بالعربية:

١- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن.
أ. **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧ .
ب. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٦١ .

٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان.
أ. **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ .
ب. **المنصف لكتاب التصريف**، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٥٤ .

٣- ابن دريد، أبو بكر محمد، **الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مؤسسة الخانجي، ١٩٥٨ .

٤- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مكتبة صبيح، القاهرة، ١٩٥٩ .

٥- ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد. **الردّ على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧ .

٦- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة (دون تاريخ).

٧- ابن يعيش، موفق الدين. **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة (دون تاريخ).

٨- **الأصمعي**، أبو سعيد عبد المالك. **الاشتقاق**، تحقيق سليم النعيمي، بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٦٨.

٩- أنيس، ابراهيم.
أ- **من أسرار اللغة**، الطبعة الخامسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥.
ب- "منهج الإحصاء في البحث اللغوي"، **مجلة كلية الآداب**، الجامعة الأردنية، المجلد الأول، العدد الثاني، عمان، ١٩٦٩.

١٠- أيوب، عبد الرحمن، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.

١١- ترزي، فؤاد. **الاشتقاق**، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٨.

١٢- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ط٣، القاهرة، ١٣٦٦.

١٣- الراجحي، عبده. **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.

١٤- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩.

١٥- زكريا، ميشال. **الألسنية: مبادؤها وأعلامها**، بيروت، ١٩٨٠.

١٦- السامرائي، ابراهيم:
أ- **الفعل زمانه وأبنيته**، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٦.
ب- **النحو العربي: نقد وبناء**، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨.

١٧- السيوطي، جلال الدين.
أ- **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات

الأزهرية، ١٩٧٥ .
ب- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربيّة**، القاهرة، ١٣٢٧، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥ .

١٨- عبده، داود.
أ- أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣ .
ب- دراسات في علم أصوات العربية، ج١، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩ .

١٩- عمايرة، خليل، "رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت، ص ٧٥-٧٧ .

٢٠- عمر، أحمد مختار. **العربية الصحيحة**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨١ .

٢١- الكنغراوي الإستانبولي، صدر الدين. **الموفي في النحو الكوفي**، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق (دون تاريخ).

٢٢- المبرد، أبو العباس محمد. **كتاب المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٢٣- المخزومي، مهدي.
أ- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨ .
ب- **في النحو العربي: نقد وتوجيه**، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤ .

٢٤- الموسى، نهاد. **في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي**، عمان، ١٩٧٦ .

الأجنبية:

1-Ahmad, Y. 1979 ***A study of focus in the Arabic dialect of Kuwait***. Ph.D. dissertation, The university of London.

2- Anshen, F. and P. shreiber. 1968. "A Focus transformation of Modern Standard Arabic", ***Language***, XLIV, 792-97.

3- Awwad, M. 1973. ***Relativization and related matters in Classical Modern Standard, and Palestinian Colloquial Arabic,*** Ph.D. Dissertation, Brown University, Providence.

4- Bakir, M. 1980. ***Aspect of clause structure in Arabic,*** Indiana.

5- Farghali, A. 1981. ***Topics in the syntax of Egyptian Arabic,*** Ph.D. Dissertation, The University of Texas, Austin.

6- Fassi Fehri, A. 1982. ***Linguistique arabe: forme et interpretation,*** Rabat.

7- Greenberg, J. 1963. "Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements", ***Universals of Language,*** ed. J. Greenberg, 73-113, Cambridge.

8- Hawkins, J. 1980. "On implicational and distributional universals of word order", ***Linguistics,*** XVI, 193-235.

9- Killean, C. 1966. ***The deep structure of the noun phrase in Modern Written Arabic.*** Ph.D. Dissertation, The University of Michigan.

10- Lehmann, W. 1973. "A structural principle of language and its implications," ***Language,*** XLIX, 47-66.

11- Lewkowitcz, N. 1971. "Topic-comment and relative clause in Arabic", ***Language,*** XXXXVII, 810-25.

12- Parkinson, D. 1981. "VSO to SVO in Modern Standard Arabic: a study in diglossia syntax", ***Al-Arabiyya,*** XIV, 24-37.

13- Russel, R. 1977. ***Word Order of Classical and Egyptian Arabic.*** Ph.D. Dissertation, Harvard University.

14- Smith, N. and D. Wilson 1979. ***Modern linguistics: The Results of Chomsky's Revolution,*** Indiana University Press, Bloomington and London.

15- Snow, J. 1965. ***A grammar of Modern Written Arabic clauses.*** Ph.D. Dissertation, The University of Michigan.

16- Steele, S. 1975. "On some factors that affect and effect word order", ***Word order and word order change,*** ed. C. Li, 199-268, Austin.

17- Steele, S. 1978. "Word order variation: a typological study", in ***Universals of Human Language,*** IV, ed. J. Greenberg, 585-623, Stanford.



المحتويات

الصفحة

كتب للمؤلف

١ - **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣ .

٢ - **المفردات الشائعة في اللغة العربية**، جامعة الرياض، ١٩٧٩ .

٣- **دراسات في علم أصوات العربية ج١**، الكويت، ١٩٧٩ .

٤ - **دراسات في علم أصوات العربية ج٢**، مركز أطلس للدراسات والأبحاث، عمان، ٢٠٠٨ .

٥- **دراسات في علم اللغة النفسي**، جامعة الكويت، ١٩٨٤ .

٦- **نحو تعليم اللغة العربية وظيفيا**، دار الكرمل، عمان، ١٩٩٠ .

٧- **دراسة في بعض أحكام التجويد**، لندن، ١٩٩٠ .

٨- **من قضايا اللغة العربية**، دار الكرمل، عمان، ٢٠٠٥ .

٩- **أبحاث في الكلمة والجملة**، دار الكرمل، عمان، ٢٠٠٨ .

١٠ - **اللغة العربية بين الإنسان والآلة: في الترجمة الآلية وتدقيق الإملاء آليا**، مركز أطلس للدراسات والأبحاث، عمان، ٢٠٠٨ .

بالاشتراك مع سلوى حلو:

١ - **في لغة الطفل ج١ : المفردات**، دار الكرمل، عمان، ١٩٩١ .

٢- **في لغة الطفل ج٢ : الجملة**، دار الكرمل، عمان، ١٩٩١ .

٣- **مصطلحات الحاسب الآلي: دراسة وقائمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر وجامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٥ .

٤- **العربية الوظيفية: التراكيب الأساسية** (كتاب لتعليم العربية للناطقين بغيرها)، جامعة آل البيت، ١٩٩٧ .



أخطاء مطبعية

ورد في الكتاب بعض الأخطاء المطبعية أهمّها ما يلي:

	الصفحة	الصواب
١- اسم الموصول	١٠ ؛ ٢٠ ؛ ١٣٣	الاسم الموصول
٢- الفصل الرابع	٢٤	الفصل الثاني
٣- اللهجات العاصرة	٦٨	المعاصرة
٤- أشرت إله	٧٦	أشرت إليه
٥- ممّا عمر يحترمها	٩٥	ممّا يحترمها عمر
٦- Lekowitcz	١٢٥	Lewkowitcz

٧- في ص ٣٦ جدول لم تظهر الكسرة فيه وصوابه:

الجذر	جذع الماضي	جذع المضارع
ض ر ب	ض-َر-َب	ض-َر-ِب
ش ر ب	ش-َر-ِب	ش-َر-َب
د خ ل	د-َخ-َل	د-َخ-ُل



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



أبحاث في

الكلمة والجملة



دار الكرمل للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٥٦٨٩٦٨٤
ص.ب: ١٧٠٦٧ عمان ١١١٩٥ الأردن
karmel@nets.com.jo